

د. سَعَاد الصَّبِيح

أُوْبِكْ

بَيْنَ تَجَارِبِ الْمَاضِي... وَمَلَامِحِ الْمُسْتَقْبَلِ

L

أوبك

بين تجارب الماضي... وفلامح المستقبل

جميع حقوق النشر محفوظة

الطبعة الثانية
أيلول / سبتمبر ١٩٨٩

ديسفا الصبح

أوبك

بين تجارب الماضي... وملامح المستقبل

مؤسسة سعاد الصباح
للثقافة والنشر

ص.ب. : ٢٢٤٨
المنامة : ١٣١٢٢
الكويت

إهداء

النقط بحر بلا قرار . . . تشجيعك هو المرفأ
الذي تلجأ إليه سفني كلما ضربتها الأمواج .

سعاد

المحتويات

الصفحة		
٧		فهرس الجداول
٧		فهرس الأشكال
١١	مقدمة	الفصل الأول
١٩	سوق النفط العالمي : نظرة تاريخية	الفصل الثاني
٤٣	منظمة الأوبك ١٩٧٣ - ١٩٨٣	الفصل الثالث
٨٧	المملكة العربية السعودية وشركات النفط الكبرى ومنظمة الأوبك	الفصل الرابع
١٣٣	مستقبل منظمة الأوبك	الفصل الخامس
١٥٥	سعر النفط في الأجل الطويل : نظرة مستقبلية	الفصل السادس
١٦٣		المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	رقم الجدول
٢٣	١ - ٢ المتوسط السنوي لأسعار تصدير النفط القياسي (٣٤)*
٢٥	٢ - ٢ التغير في استهلاك النفط في الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨١
٢٧	٣ - ٢ الاستهلاك العالمي للطاقة
٣٨	٤ - ٢ الاستهلاك العالمي للنفط حسب المناطق
٧٩	١ - ٣ حصص الانتاج لدول الأوبك عام ١٩٨٣
١١٤	٢ - ٣ شركات الطاقة الكبرى
١٣٨	١ - ٤ أنواع النفط الخام في المجال الشرقي

فهرس الأشكال

الصفحة	رقم الشكل
٥٠	١ - ٣ مستوى الانتاج الأمثل (Two Member Cartel)
٧٠	٢ - ٣ العرض والطلب على البترول : ١٩٧٨
٧١	٣ - ٣ العرض والطلب على النفط : بداية الثمانينات
١٢٧	١ - ٤ الأنواع المختلفة في النفط الخام في المجال الشرقي

الفصل الأول

الفصل الأول

مقدمة

شهد عام ١٩٦٨ تغييراً جذرياً في هيكل صناعة النفط الدولية . ففي هذا العام أعلنت دول أوبك في وثيقة رسمية^(١) عزمها على أن تحتفظ لنفسها بحق إتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بإنتاج النفط وتسعيره . وقد اشتهرت هذه الوثيقة فيما بعد بأنها تمثل آراء المملكة العربية السعودية ويصفه خاصة الشيخ أحمد زكي ياني وهي تعرف باسمه^(٢) وتعد الأحداث التي توالفت في الفترة ما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٣ محاولات من جانب منظمة الأوبك أو بعض الدول الأعضاء بها لتنفيذ الأهداف التي حددتها وثيقة عام ١٩٦٨ . فقد تمخضت أحداث تلك الفترة عما سمي فيما بعد بالمرحلة الثالثة في العلاقات التي تحكم صناعة النفط على المستوى الدولي^(٣) . فخلال عدة شهور تم تأميم عديد من شركات النفط في الجزائر والعراق ، وتم الوصول إلى عدة اتفاقيات في طهران وطرابلس وجنيف ونيويورك ، وتم أخيراً تخفيض الدول العربية لإنتاجها وإجراءات المقاطعة أثناء حرب أكتوبر . كل هذه التغيرات قلبت الوضع السائد في صناعة النفط رأساً على عقب وبدأت مرحلة جديدة في تاريخ هذه الصناعة ، إن لم يكن في تاريخ العالم كله . ولم يظهر هذا العالم الجديد صدفة ، بل جاء نتيجة تطورات متلاحقة حدثت خلال فترة طويلة ووصلت فجأة لمرحلة الانفجار .

فقد وصلت عوائد حكومات الدول المنتجة للنفط والتي لم تكن تتعدى دولاراً للبرميل في عام ١٩٧٠ إلى (٥.١١) دولاراً للبرميل عام ١٩٧٣ ثم إلى (١١.٤٦) دولاراً للبرميل في سبتمبر ١٩٧٥ ووصلت إلى (٢٨) دولاراً للبرميل في يونيو سنة ١٩٨٠ ثم (٣٤) دولاراً للبرميل في عام ١٩٨٢ . أي أنه خلال فترة اثني عشر عاماً زادت عوائد حكومات الدول النفطية (٣٤) مرة . وخلال تلك الفترة حاولت الدول

المستوردة للنفط أن تدافع عن مصالحها في مواجهة محاولات إعادة تشكيل هيكل القوة الاقتصادية العالمية تحت قيادة وارشاد منظمة الأوبك . اما شركات النفط الكبرى ، التي تحكمت ولفترة طويلة في أسواق النفط العالمية ، فقد وجدت نفسها في وضع كان عليها أن تقبل فيه المشاركة الفعلية لحكومات الدول المنتجة للنفط (Participation) وفي بعض الأحيان التأميم . ومع توالي الأحداث في أوائل السبعينات والظهور التدريجي للوضع الجديد تعرضت شركات النفط الكبرى (وخاصة تلك الشركات المعروفة بالاحتواث السابع) إلى حملة مركزة من الهجوم وخاصة على دورها في تلك الأحداث . ففي بداية عام ١٩٧١ فسر (والتر ليفي) المشاركة على انها خطة انقلابية لربط مصالح الشركات بمصالح الدول المنتجة للنفط . وفي خلال عام من ذلك اتهم (ادمان) شركات النفط بانها تعمل كعميل للدول الأجنبية أي الدول المنتجة للنفط .

ولم يكن من الصعب إيجاد الدلائل المؤيدة لهذه الاتهامات بعد تصريحات مسؤولي منظمة أوبك التي أعطت بعض التأييد لهذا الاتهامات ، مثل وصف الشيخ يمان للمشاركة (بانها تمثل صلة قوية لا يمكن فصلها كالزواج وفقاً للدين الكاثوليكي) . كذلك عبر العديد من زعماء الشرق الأوسط في مجالسهم الخاصة عن امتنانهم لمجهود شركات النفط الكبرى التي مكنتهم من تحقيق التغيير الجذري في صناعة النفط لصالح تلك الدول . فقد قال أحد كبار المسؤولين الكويتيين : « اننا سحبنا ورقة من كتاب سادة النفط » ، كذلك صرح شاه إيران بأن قبول الشركات للتغييرات المطلوبة - رغم تحكمها وسيطرتها على كل شيء - يشير إلى ان التغيير قد تم تنفيذه في سلاسه^(٤) .

وقد أدى الارتفاع الكبير في سعر النفط في عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ إلى أول انخفاض في صادرات دول الأوبك . وفي ربيع عام ١٩٧٤ - بينما كانت شركات النفط تحاول زيادة مخزونها في أعقاب إجراءات المقاطعة - زادت صادرات دول منظمة الأوبك لكن ليس بالقدر المتوقع ، ولم تصل إلى المستوى الذي كانت عليه في سبتمبر ١٩٧٣ . ومع بداية الكساد العالمي وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وحده رد فعل المستهلكين لارتفاع الكبير في أسعار النفط بدأ الطلب في الانخفاض فوصل إلى (٢٥,٨) مليون برميل في اليوم في أبريل ١٩٧٥ . ومن ثم فان عصر الندرة الذي بدأ في سنة ١٩٧٣

سرعان مابداً نوعاً من التفاؤل البعيد عن الحقيقة . ومع انخفاض الطلب بدأ بعض كبار الحكومة الأميركية وبعض رجال الاقتصاد المعروفين يتوقعون الانهيار الختمي لمنظمة الأوبك^(٥) غير ان هذا الانهيار لم يحدث ونجحت منظمة الأوبك في مواجهة التحدي الذي نجم عن انخفاض الطلب في عام ١٩٧٥ ، بل واستطاعت ان تحتفظ بهيبتها حتى عام ١٩٧٨ .

وبعد عام ١٩٧٨ حدث تغير آخر في صناعة النفط صاحبه ارتفاع كبير في الأسعار عقب الثورة الإيرانية في يناير ١٩٧٩ ، حيث انخفض العرض المتاح واجتاح سوق النفط الخام وأسواق المنتجات جو من القلق وعدم الثقة ، وبدأ هيكل التكامل الرأسي لصناعة النفط في الانهيار ، وهو الذي ظل قائماً لفترة طويلة بالرغم من اعاصير أوائل السبعينات ؛ فقد تزايد حجم تجارة النفط من خلال التكامل المباشر مع السوق بدلا من التسويق خلال شركات النفط الكبرى . وكان من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى تزايد الأهمية النسبية لسوق النفط الفوري إذ أصبح هذا السوق مسؤولاً عن نسبة كبيرة لا يستهان بها من تجارة النفط .

وخلال تلك الفترة تميز وضع منظمة الأوبك بدرجة كبيرة من التشتت ؛ فأسعار النفط الخام أصبحت محدد بصفة رئيسية في السوق الفوري وأصبحت لا تمت بصلة لهيكل أسعار منظمة الأوبك ، واتسم دور السعودية كقائد لمنظمة الأوبك بالضعف في بعض الأحيان وبالتخبط في أحيان أخرى . فبعد ان هدأت الأوضاع نسبياً بعد فترة من نشوب الثورة الإيرانية ، حاولت المملكة العربية السعودية أن تستعيد قيادتها وسيطرتها على سوق النفط فوافقت في النهاية على تخفيض سعر النفط القياسي إلى (٣٤) دولاراً للبرميل ، غير ان ذلك أدى إلى تحمة نفطية في نهاية عام ١٩٨١ ، فالسعر المختار لم يكن له علاقة بحقيقة السوق والعوامل التي تتحكم فيه . وبالرغم من المحاولات العديدة والمتكررة من قبل منظمة الأوبك للتحكم في الأوضاع بما في ذلك محاولة تحديد حصص للأعضاء ، فقد ظل السؤال الرئيسي هو : هل ستنجح قرارات مؤتمراً لندن في تحقيق الاستقرار في سوق النفط في المستقبل القريب ؟

وهذا الكتاب يهدف إلى تقديم تقييم موضوعي وعلمي لدور منظمة الأوبك منذ بداية السبعينات حتى مؤتمر لندن ١٩٨٣ ، كذلك يتضمن محاولة لالقاء الضوء على معالم المستقبل فيما يتعلق بسعر النفط وإنتاجه ، وفي هذا الفصل استعرضنا في مقدمة مختصرة تلك الأحداث والمناقشات والجدل الذي دار حول دور المنظمة . أما الفصل الثاني فيستعرض للتطورات التي حدثت في سوق النفط العالمي ، والعوامل التي تؤثر في الطلب على المعروض من النفط كخلفية تطبيقية تمكن القارئ من تتبع وتقييم دور منظمة الأوبك . ونقدم في الفصل الثاني أيضاً محاولة لتفسير ظاهرة عدم حدوث إحلال كبير للنفط بالرغم من الارتفاع المستمر لأسعاره ، ومن ثم نتطرق بطبيعة الحال للسياسات الضرائبية للدول المستهلكة للنفط وتأثير ذلك على أسعار المنتجات النفطية في أسواقها المحلية .

ويهدف الفصل الثالث إلى تقييم دور منظمة الأوبك فيبدأ باستعراض النظريات الاقتصادية المتعلقة بدور المنظمة وبصفة خاصة نظريات الكارتل منتهجاً أسلوباً تاريخياً حيث تقسم الفترة ما بين ١٩٧٣ و ١٩٨٣ إلى ثلاث مراحل رئيسية : الأولى تنتهي بالنسوة الإيرانية عام ١٩٧٩ ، والثانية فترة التشتت وتنتهي عام ١٩٨١ - بمحاولة الأوبك اتباع أسلوب تخطيط الإنتاج بهدف تحقيق الاستقرار في الأسعار . أما المرحلة الثالثة فتنتهي بمؤتمر لندن ١٩٨٣ وتمثل مرحلة الفشل ، إذ فشلت جميع المؤتمرات بالرغم من تعددها . وفي هذا الفصل تتم معالجة موضوعية وواقعية لدور المملكة العربية السعودية خلال تلك الفترة . كذلك يتناول هذا الفصل بالتحليل علاقة شركات النفط الكبرى بمنظمة الأوبك وأعضائها وتأثير ذلك على السوق والأسعار والإنتاج . ويتم الفصل الرابع بمستقبل المنظمة ومن ثم مستقبل السوق والأسعار ، ويوضح ان مستقبل المنظمة محفوف بالمخاطر . فقد تغير التوازن في داخل المنظمة وازدادت الأهمية النسبية لمجموعة الدول ذات الاحتياجات المالية الكبيرة . كذلك فان الدور القيادي السعودي يواجه صعوبات كبيرة نتيجة لانخفاض المستمر في مستوى الطلب العالمي وتكوينه ، وحدثت تغيرات كبيرة في المؤسسات النفطية ، هذا بالإضافة إلى سياسات بعض حكومات الدول الصناعية المتعلقة بالضرائب على

المنتجات النفطية . وناقش في هذا الفصل احتمال ظهور منظمات جديدة ، ودور السوق الحر في تحديد الأسعار . اما الفصل الخامس فيركز على سعر النفط في الأجلين القصير والطويل وذلك في إطار محدد فيه الأسعار في السوق الحر في المقام الأول ويسود الضعف دور منظمة الأوبك ، ويتناول هذا الفصل أيضاً تقييم البدائل المنافسة للنفط .

وفي الخاتمة نتناول نتائج التطورات المتوقعة في سوق النفط العالمي ودور منظمة الأوبك على دول الخليج المصدرة للنفط ، والاستراتيجية النفطية التي يجب على هذه الدول اتباعها وبصفة خاصة التركيز على فكرة إقامة محور (نفطي - أمني) يتكون من دول الخليج ومصر والعراق .

الفصل الثاني

الفصل الثاني

سوق النفط العالمي : نظرة تاريخية

نناقش في هذا الفصل التطورات التي حدثت في سوق النفط في إطار النظرية الاقتصادية لاعتبارات العرض والطلب خلال الفترة ما بين الحربين وذلك بهدف تحديد وتحليل العوامل التي أدت إلى ظهور أحداث هامة في سوق النفط وحدثت تغير في سياسات منظمة الأوبك وذلك حتى مؤتمر لندن الأخير في مارس ١٩٨٣ . ولأغراض التحليل تقسم فترة ما بعد الحرب إلى فترتين رئيسيتين : الأولى ما قبل عام ١٩٧٣ وهي فترة ازدياد الأهمية النسبية للنفط ، والثانية ما بين عام ١٩٧٣ وعام ١٩٨٣ والتي يمكن تقسيمها إلى فترتين جزئيتين ؛ فترة الازدياد السريع في أسعار النفط ١٩٧٣ - ١٩٨١ ، ثم الفترة منذ عام ١٩٨١ والتي تميزت ببداية الاتجاه الانخفاض للأسعار . ويحاول هذا الفصل ان يقدم تفسيراً لهذا التغيرات ويركز على توضيح القيود التي أدت إلى طول فترة عملية التصحيح بما فيها رد الفعل والتأقلم ، ثم ينتهي التحليل بمحاولة إلقاء نظرة على مستقبل سوق النفط والمخاطر التي يمكن ان تؤثر على تطوره في المستقبل .

٢-١ الفترة ما قبل عام ١٩٧٣

تميزت هذه الفترة بطواهر ثلاث : أولاها النمو السريع والمطرد في الاستهلاك العالمي للطاقة بمعدل متوسط حوالي ٥٪ في السنة ، وهو معدل يساوي تقريباً معدل النمو السنوي في الدخل الحقيقي ، وثانيها الانخفاض الكبير في نصيب أنواع الوقود الصلب (كالفحم مثلاً) في الاستهلاك العالمي للطاقة متمثلاً في انخفاض الأهمية النسبية لهذا النوع من الوقود يزيد عن ٦٠٪ من الاستهلاك العالمي للطاقة ، وفي عام

١٩٧٣ انخفض نصيب هذا النوع إلى ما يزيد بقليل عن ٣٠٪ ويعود السبب الرئيسي لهذا التغير إلى المنافسة المتزايدة للنفط والغاز خلال تلك الفترة . اما الظاهرة الثالثة فتتمثل في الزيادة في استهلاك النفط والغاز لنفس ظروف السوق التي أدت إلى انخفاض الأهمية النسبية للفحم ؛ فقد زاد نصيب النفط زيادة كبيرة فأصبح يمثل ٤٦٪ في عام ١٩٧٣ مقارنةً بـ ٢٧٪ عام ١٩٥٠ ، ويرجع ذلك إلى إنخفاض السعر النسبي للنفط مما شجع على زيادة استهلاكه . كذلك فإن التغيرات التكنولوجية في وسائل النقل أدت إلى إعطاء ميزة نسبية للنفط فزاد استخدامه في الصناعة وفي محطات توليد الطاقة ، كما زاد الاستهلاك العالمي من الغاز بصورة سريعة حتى أنه في سنة ١٩٧٣ أصبح استهلاك الغاز ستة أضعاف ما كان عليه في عام ١٩٥٠ .

والخلاصة هي ان فترة ما بعد الحرب وحتى عام ١٩٧٣ تميزت بالاعتدال شبه الكلي على النفط والغاز . فرغم ان الفترة بدأت والفحم يمثل ما يعادل تقريباً ثلثي الاستهلاك العالمي للطاقة ، ويمثل النفط والغاز الثلث الآخر ، إلا انها انتهت بعكس ما كانت عليه حيث أصبح الفحم يمثل الاستهلاك العالمي ، بينما النفط والغاز يمثلان الثلثين تقريباً .

٢-٢ الفترة حتى عام ١٩٨٣

كما ذكرنا سابقاً ، تقسم هذه الفترة إلى فترتين جزئيتين : الأولى ١٩٧٣ - ١٩٨١ ، والثانية ١٩٨١ حتى مؤتمر لندن .

٢-٢-١ الفترة ما بين ١٩٧٣ - ١٩٨١

بدأت أسعار انتاج النفط ونقله واستهلاكه تتغير بشكل جذري منذ بداية السبعينات مما انعكس على سلوك السوق . والمهم هنا هو أن نحدد الأسباب التي أدت إلى التغير في السوق وخاصة سوق الخام لأنه يعد المصدر الرئيسي لكافة التغيرات .

في سوق كسوق النفط الخام يوجد اتجاه طبيعي للمنتجين لمحاولة تشكيل

مجموعات ، فهناك عدد قليل منهم مما يعني ان إمكانية الوصول إلى اتفاقيات بينهم تعد أمراً سهلاً نسبياً . وبينما الطلب على كل نوع من النفط الخام على حدة يعد طلباً مرناً ؛ فان الطلب على النفط الخام بصفة عامة يعد طلباً غير مرن إلا في الأجل الطويل - وذلك بسبب غياب بدائل فعالة وبكميات وفيرة للمنتجات النفطية . في ظل هذه الظروف يحاول المنتجون تخفيض درجة المنافسة بينهم حتى يمكن الاستفادة من مزايا ضعف مرونة الطلب في السوق ومن ثم تزداد أرباحهم كمجموعة . وخلال الستينات لم يكن هناك مجموعة معينة تسيطر على السوق بالرغم من ان منظمة الأوبك كانت قد شكلت في عام ١٩٦٠ ، ولكن أسعار النفط انخفضت انخفاضاً حقيقياً في دول متعددة . وبحلول السبعينات حدث تغير جذري ، إذ سادت توقعات وشعور بأنه ستكون هناك ندرة في النفط ومن ثم ارتفاع محتمل في الأسعار . في ظل هذه الظروف فان انتاج النفط سيقبل إذ سيفضل المنتجون تأجيل الانتاج للاستفادة من الارتفاع المتوقع للأسعار على افتراض ان معدل الزيادة الصافية في الأسعار سيقوق معدلات الخصم للمنتجين حتى لو ساد السوق جو من المنافسة . لكن من المنطقي في ظروف ارتفاع متوقع في الأسعار ان ينخفض الانتاج وتتحول التوقعات إلى حقيقة تتمثل في ارتفاع الأسعار ومن ثم زيادة إيرادات منتجي النفط نظراً لضعف مرونة الطلب .

والسؤال هنا هو : إلى أي مدى يمكن ان تعد منظمة الأوبك مسؤولة عن التغيرات التي حدثت خلال السبعينات ؟ يقدم الفصل الثالث الاجابة على هذا التساؤل بالتفصيل . ولكن يجب أن نشير هنا باختصار إلى ان ما حدث خلال السبعينات جاء في المقام الأول نتيجة منطقية لشعور بالندرة وتوقعات ارتفاع الأسعار ، وان دور منظمة الأوبك وتواجدها قد أدى إلى ازدياد حدة هذا الشعور ومن ثم إلى حدوث زيادة أكبر في الأسعار . وعلى ذلك فانه يمكن جزئياً ان نفسر ما حدث خلال السبعينات بمنطق نظرية التآكل (Deletion theory) للموارد القابلة للنفاد ، هذا إلى جانب كثير من العوامل الأخرى التي كانت ذات أهمية في فترات معينة . ومنها ازدياد درجة ثقة منظمة الأوبك في قوتها بعد ان استطاعت ان تبقى لمدة تزيد عن عشر

سنوات ، ورغبة المنظمة في ان تقود العالم الثالث في معركة كبرى ضد الاستغلال . وهناك أيضاً حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ التي أعطت المناخ الطبيعي الملائم لاتخاذ قرار الزيادة الكبيرة في أسعار النفط . ومع ذلك أود ان أؤكد انه لولا الظروف الاقتصادية وعوامل العرض والطلب لما كان لهذه العوامل الأخرى أي تأثير يذكر ، ويتبع ذلك المنطق وجهة نظر تعتبر ان دور منظمة الأوبك في أحداث السبعينات هو دور مغالى فيه بصفة عامة ، فخلال هذه الفترة لم يكن لمنظمة الأوبك خطة تضع حداً أقصى للانتاج أو تحدد حصص الأعضاء ، وعندما حاولت المنظمة ان تتبع مثل هذه السياسة وجدت صعوبات كبيرة وكانت تنتهي في الغالب باتفاقيات غير فعالة . فارتفاع الأسعار في الفترة ما بين ١٩٧٩ - ١٩٨١ يعود في المقام الأول إلى ازدياد توقعات الندرة وشيوع جو من المخاطر كان سببه الأول الثورة الإيرانية وما تبعها من اضطرابات وعدم استقرار وتأثير الحرب العراقية الإيرانية . فدور الأوبك هنا لم يكن يتعدى في الواقع ان تجتمع الدول الأعضاء لتثبيت ما حدث فعلاً في سوق النفط العالمي .

جدول ٢ - ١
 المتوسط السنوي لأسعار تصدير النفط القياسي (٣٤)
 خليج إيران - فوب FOB
 (دولار/برميل)

السنة	السعر المعلن أو الرسمي*	السعر المعلن أو الرسمي بأسعار الدولار (١٩٨١)**
١٩٥٠	١,٧١	٦,٩
١٩٥٥	١,٩٣	٦,٩
١٩٦٠	١,٨٦	٦,١
١٩٦٥	١,٨٠	٥,٥
١٩٧٠	١,٨٠	٥,٠
١٩٧١	٢,٢٠	٥,٨
١٩٧٢	٢,٤٨	٦,٠
١٩٧٣	٣,٢٩	٦,٨
١٩٧٤	١١,٥٨	١٩,٥
١٩٧٥	١٠,٧٢	١٦,١
١٩٧٦	١١,٥١	١٧,٣
١٩٧٧	١٢,٤٠	١٧,١
١٩٧٨	١٢,٧٠	١٥,٢
١٩٧٩	١٧,٢٦	١٨,١
١٩٨٠	٢٨,٦٧	٢٧,٢
١٩٨١	٣٢,٥٠	٣٢,٥

* السعر المعلن من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٤ وسعر البيع الرسمي من ١٩٧٥ وحتى الآن .
 ** مقيمة بأسعار الدولار القياسي لقيمة الوحدة من الصادرات المصنفة العالية .

غير ان عملية الازدياد المستمر في الأسعار والتي بدأت في أوائل السبعينات كانت في الواقع تحمل في طياتها أسباب الانهيار ، فمع ارتفاع الأسعار ازدادت الرغبة في التحول عن النفط ، وازدادت أيضاً القدرة على التحول عن النفط مع ظهور تغيرات تكنولوجية كبيرة شجعتها عملية ارتفاع الأسعار وذلك كما يبين الجدول ٢ - ١ والذي يوضح التغيرات التي حدثت في سعر النفط القياسي العربي الخفيف (فوب) منذ عام ١٩٧٠ ، ومنه يتضح انه ما ان أتى منتصف عام ١٩٨١ حتى وصل سعر البرميل الرسمي من هذا النفط حوالي (٣٢) دولاراً وكان سعر السوق الفوري مساوياً تقريباً للسعر الرسمي . ويعني ذلك ان سعر السوق للنفط الخفيف القياسي في عام ١٩٨١ كان تقريباً يعادل (٢٢) مرة قدر ما كان عليه في عام ١٩٧٠ ، غير ان السعر الحقيقي للبرميل زاد بمعدل أقل . فاذا قسمنا الزيادة الاسمية بالدولار على الرقم القياسي لقيمة الصادرات الصناعية في الولايات المتحدة والذي زاد أكثر من ثلاثة أضعاف ما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ لوجدنا ان الزيادة الحقيقية في سعر النفط الخام كانت تقريباً سبعة أو ثمانية مرات خلال العشرة سنوات حتى عام ١٩٨٠ . غير ان سلوك السعر الحقيقي تعرض للتقلبات خلال تلك الفترة إذ حدثت زيادة كبيرة حقيقية في عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ تبعتها حالة استقرار نسبي عام ١٩٧٨ ثم بدأ السعر الحقيقي في الانخفاض متبوعاً بارتفاع كبير مع منتصف عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٠ . وبطبيعة الحال ، أدت هذه الزيادة الحقيقية إلى تفاعل قوى السوق لتدفع المستهلكين بعيداً عن النفط . كما يظهر من جدول ٢ - ٢ .

جدول ٢ - ٢
التغير في استهلاك النفط في الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨١
(م ط ب م) **

متوسط معدل التزايد السوي المركب / ١٩٨١/١٩٧٣ ١٩٧٣/١٩٦٥	١٩٨١ % من الاجمالي	١٩٧٣ % من الاجمالي	١٩٦٥ % من الاجمالي	م ط ب م
٥,٥	٤٢,٤	٤٧,٣	٣٨,٧	١٥٢٩
٢,٣	٢٩,٣	٣٨,٢	٣٨,٦	١٥٢٥٥
٢,٧	١٩,٤	١٨,٢	١٦,٤	٦٤٧
١٨,٥	٢,٨	٥,٨	٥,٢	٦٥
٣,٥	٦,١	٥,٥	٦,١	٢٤٢٥
١,٨	١٥٥,٥	٥٩٢,٥	١٥٥,٥	٣٩٤٩

** (م ط ب م) مليون طن بتترول معادل .
جزء منها تقديري .

ان تغيرات السوق في الأعوام القليلة السابقة تمثل ما يمكن التنبؤ به في حالة ارتفاع أسعار الطاقة الحقيقية بصورة غير متناسبة من ناحية المكونات ، إذ ترتفع أسعار النفط والغاز بمعدل أسرع من ارتفاع أسعار باقي مصادر الطاقة . وقد انخفض معدل نمو الطاقة الكلية بما يعادل النصف في الفترة ما بين ١٩٧٣ - ١٩٨٠ مقارنة بالفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٣ في ظل ظروف ارتفعت فيها أسعار الطاقة مقارنة بمعدل الأسعار العام ، بينما زاد الدخل القومي الحقيقي بصورة أبطأ . وفي نفس الوقت زاد استهلاك النفط بمعدل ١٪ سنوياً بالمقارنة بـ ٧,٥٪ سنوياً ، كما انخفض النصيب النسبي للنفط بحوالي ٣ نقاط . اما عن استهلاك الغاز فقد زاد بمعدل ٢,٥٪ سنوياً مقارنة بـ ٨,٥٪ سنوياً في فترة الأساس . ومن ناحية أخرى ، هناك دلالات على انتعاش الوضع النسبي للفحم ، فاستهلاكه زاد بمعدل أسرع من معدل الزيادة في الطلب الكلي على الطاقة مما نجم عنه ارتفاع النصيب النسبي للفحم في السوق الكلي من ٣٢٪ إلى ٣٤٪ .

فإذا تفحصنا العامين الأخيرين من هذه الفترة تفحصاً دقيقاً كما هو موضح من جدول ٣ - ٣ لتبين لنا حدوث تغيرات جوهرية في الاستهلاك العالمي للطاقة ما بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ .

فقد انخفض الاستهلاك العالمي للطاقة بمعدل متواضع بينما انخفض الاستهلاك في النفط انخفاضاً كبيراً بلغ ٣,٥٪ ، اما الطاقة الذرية فهي الوقود الوحيد الذي صاحبته زيادة في الاستهلاك .

وإلى حد كبير يمكن إرجاع هذه التغيرات في وضع الطاقة لعوامل السوق . فسياسات حكومات دول السوق المشتركة لم تبد ذات تأثير جدي ، ويرى البعض ان هذه السياسات لم تتفق مع هدف الترشيد لفترة طويلة من حيث كونها تهدف إلى تخفيض أسعار الطاقة بدلاً من زيادتها^(١) . اما الانجاز الوحيد الذي يعد ذا قيمة تذكر فهو تشكيل وكالة الطاقة العالمية واعتمادها خطة للمشاركة . فيها عدا ذلك فان الاجتماعات المتكررة والدورية لحكومات الدول المستهلكة كانت تسفر في غالب

الأحوال عن تصريجات على درجة كبيرة من العمومية تعبر اما عن الخوف من الزيادة في استهلاك النفط أو تحدد أهدافا كمية فيما يتعلق باستيراد النفط ، وهي نتائج كان من الامكان تحقيقها على أية حال نتيجة لارتفاع الأسعار والكساد الاقتصادي . وكانت اجتماعاتهم تشبه إلى حد كبير من ناحية الطابع المسرحي اجتماعات منظمة الأوبك . وبسبب التغيرات الكبيرة التي حدثت في سوق الطاقة ، فان كثيراً من المراقبين لأحوال السوق يتفقون على ان سرعة التصحيح لم تكن بالمعدل المرغوب فيه خاصة فيما يتعلق بجانب العرض . فالطلب على الطاقة - وبصفة خاصة الطلب على النفط - كان ولا يزال في حالة كساد نتيجة لاختلال الأسعار النسبية والتأثيرات الخارجية . ففي عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ أدى الكساد وشيوع توقعات استمرار زيادة الأسعار نتيجة لتأثير الصدمات الناجمة عن الارتفاع في أسعار النفط إلى تخفيض كبير في الاستهلاك . ومع ذلك فان التغيرات في المعروض من مصادر الطاقة الأخرى غير النفط لم تكن بدرجة كبيرة أو ملموسة فيما عدا الانتعاش في الطلب على الفحم كما هو موضح في جدول ٢ - ٣ .

جدول ٢ - ٣

الاستهلاك العالمي للطاقة (بالمليون طن بترول معادل)

١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	
٢٩٠٢	٣٠٠١	٣٢٢٤	البترول
٢٠٠٧	٢٠٢١	١٩٩١	الوقود الصلب
١٣٣٢	١٢٧٨	١٢٥٥	الغاز الطبيعي
١٩١	١٦٧	١٥٥	الطاقة النووية
٤١٧	٤١٥	٤٠٨	الطاقة الكهربائية
٦٨٤٩	٦٨٨٢	٧٠٣٣	الاجمالي

٢-٢-٢ الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٣

يمكن تفسير انخفاض أسعار النفط الخام الذي بدأ في خريف ١٩٨١ على أساس اعتبارات وسلوك سوق النفط . فقد ارتفعت الأسعار في عام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ بسبب توقعات الندرة وشيوع جو من عدم الثقة ، الأمر الذي أدى بالتالي إلى انتعاش توقعات ارتفاع الأسعار في المستقبل ، خاصة مع إندلاع الثورة الإيرانية ثم الحرب الإيرانية العراقية . ومع ارتفاع الأسعار لم يتعد دور الأوبك مجرد الاجتياحات بعد حدوث التغيير لتحاول ان تصل إلى اتفاقيات تؤكد السعر السائد فعلاً أو تتفق فيها يتعلق بالفروق وذلك في ظروف اتسم فيها السوق بالثقت والتخط . وبعد عام ١٩٨١ حاولت منظمة الأوبك أن تواجه وضعاً جديداً وهو ادارة الاتجاه الانخفاضي للأسعار ، وبالذات تخفيض أسعار بعض أنواع النفط المعالي فيها نسبياً ثم الاتفاق في تجربة التحكم بهدف إيقاف الاتجاه الانخفاضي . وفي الواقع ليس هناك ما يؤيد وجهة النظر الشائعة من ان منظمة الأوبك كانت هي المحدد الفعلي للأسعار في الستين الأخيرتين . إن دور السعودية خلال هذه الفترة كانت أكثر فعالية نسبياً من دور المنظمة ، إذ يبدو ان السعوديين قد قرروا بعد انفجار الأسعار في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ان تكرر مثل تلك القفزات سيهدد مصالحهم النفطية في الأجل الطويل .

فالعلاقات السياسية والاقتصادية التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بالمملكة العربية السعودية تعني ان تحاول المملكة بقدر المستطاع ان تنفادي حدود تقلبات اقتصادية غير مرغوب فيها في دول الغرب ، كما ان احتياطياتها النفطية الكبيرة تحتم عليها اتباع سياسة تتسم بالحذر فيما يتعلق بارتفاع الأسعار لتتحول دون الاستبدال السريع للنفط .

ولا يعني ذلك ان السعودية كانت ترغب في تخفيض الأسعار إلى المستوى الذي وصلت إليه في بداية عام ١٩٨٢ في الحقيقة ، فقد حاولوا من النصف الثاني من عام ١٩٨٢ تخفيض الانتاج تخفيضاً كبيراً إلى حوالي (٦) مليون برميل يومياً في محاولة أخيرة للدفاع عن سعر النفط القياسي .

ومن المهم لمراقبي سوق النفط ان يتساءلوا عن القيود التي تحكمت في حركة التصحيح في اسواق الطاقة خلال هذه الفترة إذ ان ذلك قد يساعد على تحديد معالم المستقبل ، وهو ما ستعرض له باختصار في الجزء التالي من هذا الفصل .

٢-٣ القيود على عملية التصحيح

٢-٣-١ التغيرات في أسعار المنتجات النفطية للمستهلك^(٧)

من الضروري قبل ان نتعرض إلى طبيعة القيود التي أثرت على عملية التصحيح - أي عملية رد فعل الاستهلاك للتغيرات في الأسعار - ان ننظر أولاً إلى المؤشرات السعرية التي واجهها المستهلكون . فمن الأسباب الرئيسية التي تفسر عدم سرعة رد فعل معدلات الاستهلاك للتغيرات الكبيرة في أسعار النفط الخام . إن أسعار المنتجات النفطية والأنواع الأخرى من الوقود قد ارتفعت بمعدل أقل من معدل الارتفاع في أسعار النفط الخام . فعل سبيل المثال نظراً للكساد النسبي في سوق الناقلات فإن سعر النفط الخام (سيف) لم يرتفع بنفس معدل الزيادة في سعر النفط الخام (فوب) . كذلك فإنه حتى أواخر عام ١٩٨٠ بقيت تكلفة الاستيراد بالعملة الأوروبية المحلية على مستوى منخفض نتيجة لانخفاض سعر الدولار ، أما تكلفة التكرير والتسويق والتوزيع لشركات النفط فقد ارتفعت ببطء مقارنة بأسعار النفط الخام . كما ان الرسوم التي تحدد على بعض المنتجات النفطية انخفضت بدرجة كبيرة في الأسعار الثابتة في عديد من الدول المستهلكة ، رغم انه فيما يتعلق ببعض المنتجات وخاصة الجازولين تمثل الضرائب أكثر من نصف سعر البيع للمستهلك . بالإضافة إلى ذلك عانت الدول العربية من معدلات سريعة للتضخم بدأت منذ عام ١٩٧٣ مما قيد من إمكانية رفع أسعار الطاقة نسبة إلى مستوى العام للأسعار . فإذا أخذنا

(٧) للدراسة التفصيلية لهذا الجانب أنظر مرجع (٧) .

بريطانيا على سبيل المثال لوجدنا ان السعر الحقيقي للمنتجات النفطية التي تستخدم في أغراض التدفئة قد ارتفع بحوالي ٩٠٪ في الفترة ما بين ١٩٧٣ و ١٩٨٠ بينما السعر الحقيقي لكل أنواع الوقود قد ارتفع بنسبة ٢٠٪ فقط وزاد سعر الجازولين الحقيقي بحوالي ٢٨٪^(٨) . وفي نفس الفترة تضاعف السعر الحقيقي للوقود النفطي أكثر من ثلاث مرات بينما السعر الحقيقي لكافة أنواع الوقود الصناعية قد تضاعف أيضاً .

لا شك ان الزيادة في أسعار المنتجات النفطية كانت كبيرة وخاصة في السوق الصناعي ولكنها كانت زيادة أقل بكثير من تلك التي حدثت في سعر النفط الخام (F.O.B.) والتي زادت أكثر من خمس مرات بالأسعار الثابتة خلال نفس الفترة .

ومن الأسباب الأخرى التي تشرح لماذا لم ترتفع أسعار المنتجات ارتفاعاً متناسباً مع الارتفاع في أسعار النفط الخام ؛ محاولة حكومات بعض الدول ان تحمي مواطنيها من ارتفاع أسعار الطاقة . فالولايات المتحدة وحتى عهد قريب كانت من أكثر الحكومات اتباعاً لمثل هذه السياسة الحاطة . وفي عديد من الدول الأخرى قدمت الحكومات بعض المساعدات الخفية التي حالت دون حدوث ارتفاع متناسب في أسعار المنتجات . ففي بريطانيا مثلاً وحتى عهد قريب اتبعت الحكومة سياسة منع أسعار الغاز من الارتفاع ، وفي كندا لا زالت الحكومة تمنع أسعار النفط الخام في السوق المحلي من ان تتعادل مع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية .

٢-٣-٢ تباطؤ رد فعل الطلب للتغير في الأسعار

من الأسباب الرئيسية لبطء ردة فعل الطلب للتغير في أسعار الطاقة للتكامل والارتباط القوي في الطلب على الطاقة والطلب على الأجهزة المستخدمة للطاقة ، فحينما تتغير أسعار الطاقة فيها وبينها وبالنسبة لمستوى الأسعار العام تحدث بصورة حتمية فجوات زمنية نتيجة محاولة المستهلكين تعديل مستويات ما لديهم من أجهزة مستخدمة للطاقة لتتنق مع المستويات المرغوب فيها من ناحية الحجم وكفاءة استخدام الوقود على أساس الأسعار الحالية والمتوقعة في المستقبل . فتصميم السيارات على

سبيل المثال يتطلب وقتاً حتى تحدث إعادة في التصميم ، كما يتطلب وقتاً إضافياً قبل ان يحدث تغير فيها لدى المستهلكين من التصميمات الجديدة . ويرغم ان التحسينات في ادارة المنازل قد تؤدي إلى تخفيض استهلاك الوقود بصورة كبيرة كما شاهدنا في السنين القليلة السابقة فان الوصول إلى وفورات جذرية في الاستهلاك يتطلب استثمارات كبيرة لترشيد الطاقة ، وإحداث تحويلات ذات أهمية فيها بين الأنواع المختلفة للوقود يتطلب حدوث تغيرات كبيرة في الأسعار الحقيقية الحالية والمتوقعة قبل أن تصبح هذه التعديلات ذات قيمة اقتصادية ، ومن ناحية أخرى فإن الكساد يؤثر تأثيراً عكسياً على الدوافع الاستثمارية مما يزيد من بطء ردة فعل الطلب للتغير في السعر .

٢-٣-٣ التباطؤ الزمني في ردة فعل العرض للتغير في الأسعار

ان بطء ردة فعل العرض للتغيرات في الأسعار يعد أمراً حتمياً لسبب بسيط هو طول الفترة الزمنية اللازمة لاكتشاف وإنتاج النفط أو افتتاح مناجم جديدة للفحم أو بناء محطات طاقة ذرية . بالإضافة إلى ذلك فإن سياسة الحكومات - كما هو الحال في جانب الطلب - تتحمل قدراً من اللوم في بطء ردة فعل العرض للتغيرات في الأسعار . ان لجوء الحكومات إلى فرض ضرائب باهظة على ما يسمونه أرباح غير عادية يعد من العوامل ذات التأثير العكسي الكبير ، وينطبق هذا الوضع بصورة خاصة على الصناعة النفطية حيث تنظر الحكومات التي تواجه ضائقة مالية إلى صناعة النفط وكأنها مورد لا ينضب من الناحية الضرائبية . وهناك من الدلائل إلى ما يشير إلى ان تحقيق مستوى مَرص من الأرباح ولفترة معقولة يعد من العوامل الضرورية لتشجيع التنقيب وإنتاج النفط وخاصة في الحقول التي تقع في أماكن نائية وذات الكلفة العالية نسبياً . ومن الطبيعي ان تتصور الحكومات إمكانية الوصول لتوازن طويل الأجل حيث يكون المجال للأرباح العادية فقط . ولكن لتحقيق ذلك يتطلب الأمر فترة طويلة تتمتع فيها

الصناعة النفطية أو صناعة الطاقة بصفة عامة بدرجة من الربحية العالية التي تؤدي تدريجياً إلى تشجيع الدخول إلى السوق ومن ثم تزايد المنافسة الأمر الذي يؤدي إلى زوال الأرباح غير العادية تدريجياً وتحقيق أرباح عادية فقط⁽⁴⁾.

ومن العوامل الأخرى التي تشرح بطء ردة فعل العرض للتغيرات في الأسعار تزايد أهمية اعتبارات البيئة في العشر أو الخمسة عشر سنة الأخيرة . وغير انه ليس من مهام هذا الكتاب مناقشة صواب أو خطأ اعتبارات البيئة ، إذ من الصعب التعميم ، إلا انه من المهم ان نشير بصورة مبسطة إلى ان ظهور تسهيلات جديدة لعرض الطاقة يؤدي حتماً إلى بعض المضايقات كما يؤدي إلى درجة معينة من تلوث البيئة ، ولذا فلا بد أن نتوقع المعارضة والمقاومة بسبب عوامل البيئة . وسواء كنا نتحدث عن حقول نفط مائية في الولايات المتحدة أو مشروعات هيدروكهربائية في الترويج أو مناجم للفحم في إنكلترا فان التأخير قد حدث فعلاً بسبب اعتبارات البيئة ولا بد ان نتوقع استمراره في المستقبل .

وفي الحقيقة فان عوامل البيئة شكلت أكبر قدر من التأخير ووضعت عديداً من العوائق فيما يتعلق بالطاقة النووية بصفة خاصة . ومن الغريب أن نجد المصدر الوحيد للطاقة القابلة للتجديد والذي جاء نتيجة للتقدم العلمي في السبعينات يمثل أكبر مشروعات الطاقة مواجهة للمعارضة . فحكومات الدول الصناعية قد نجحت في دفع مشروعات الطاقة النووية خلال الستينات عندما كانت المعارضة قليلة أو غير مبهمة ، اما الآن فان برامج الطاقة النووية تعاني مشاكل كبيرة في كافة أنحاء العالم . غير اننا يجب أن نسلم ان جزءاً كبيراً من التأخير في تنفيذ تلك المشروعات يعود إلى صعوبات فنية في التشييد أو الادارة أو العلاقات الصناعية وهي معوقات تحدث دائماً في مشروعات التشييد الكبرى في الدول المتقدمة ، ومع ذلك فان العامل الرئيسي لهذا التأخير يعود إلى فشل الحكومات في إقناع الرأي العام أو على الأقل قطاع هام منه بأن مثل تلك البرامج النووية مطلوبة بل وملحة .

مثل تلك الصعوبات في إقناع الرأي العام تستند تقليدياً إلى أخطار الطاقة النووية

إلى جانب أن استهلاك الكهرباء ، وهي المستهلك الرئيسي للطاقة النووية ، يزيد ببطء شديد . ويغض النظر عن وجهة النظر الشخصية ، في هذا الموضوع ، فإن النقطة الأساسية التي نود تأكيدها هي ان هناك علامة استفهام كبيرة فيما يتعلق بقبول الرأي العام للطاقة النووية ، وان ذلك يعني - سواء شئنا أو لم نشأ - ان تأخيراً كبيراً في تنفيذ تلك المشروعات يجب ان يكون متوقفاً . إن فرنسا هي الدولة الوحيدة التي قد تستطيع في منتصف الثمانينات أو على الأكثر في أواخر الثمانينات ان تغطي حوالي نصف احتياجاتها من الطاقة الكهربائية من المصادر النووية ، وهي أيضاً الدولة الوحيدة التي يبدو أ برامجها النووية تسير حسب الخطة المرسومة بالرغم من ان الرئيس (ميتران) قد بدأ في الحد من تنمية تلك المشروعات . اما بلجيكا فانها تستهدف الحصول على حوالي ٥٠% من احتياجاتها من مصادر الطاقة النووية في منتصف الثمانينات غير ان برنامجها في هذا الصدد يعد صغيراً نسبياً . واليابان لديها خطة نووية ذات حجم طموح ولا تواجه مشروعاتها حتى الآن تأخيراً ملموساً . اما بريطانيا فأهدافها في هذا المجال متواضعة لا تزيد عن تحقيق طاقة حوالي ٢٠ - ٢٥ ميجا وات في نهاية القرن ، ومن المتوقع لمشروعاتها التأخير بسبب المعارضة الشديدة لمشروعات الطاقة النووية التي تعتمد على المياه الصناعية . وفي الولايات المتحدة والتي لديها طاقة تزيد عن خمسين جيجا وات ليس هناك مشروعات نووية جديدة منذ عام ١٩٧٨ وذلك بسبب حوادث (هاريس بيرغ) . اما برنامج المانيا فيفتقد الهدف والفاعلية . ورغم انه قبل أزمة السبعينات كان عديد من الناس ينظرون إلى برامج الطاقة النووية على انها تنسم بالطموح والمغالاة ومن ثم لا ينتظر لها ان تتحقق ، إلا ان أقلية توقعات ان يصل التأخير إلى الحد الذي وصلت إليه البرامج الآن .

٢-٤ التوقعات لفترة الثمانينات

٢-٤-١ استهلاك النفط

إذا أردنا أن ننظر إلى مستقبل سوق النفط العالمي ، فانه يتعين أن نبدأ بمحاولة

لتحديد اتجاه التغير في الاستهلاك العالمي للنفط ، حتى يمكن تقدير حجم هذا التغير وهي مهمة تعد غاية في التعقيد والصعوبة . فليس من السهل أن نحدد الأهمية النسبية للعوامل الأربعة الرئيسية التي أدت إلى انخفاض إستهلاك النفط منذ عام ١٩٧٩ والتي تتلخص في : الكساد الاقتصادي الذي اجتاح العالم الغربي منذ بداية السبعينات ويمثل أطول فترة كساد في التاريخ الاقتصادي المعاصر ، والتغير الهيكلي في الدول الصناعية بعيداً عن الأنشطة الاقتصادية الكثيفة الاستهلاك للطاقة كصناعة الحديد والصلب ، مما يعني أن مزيج الأنشطة الاقتصادية الأساسية في تلك الدول أصبح يميل في طياته الانخفاض المستمر في استهلاك الطاقة . هذا إلى جانب التخفيض الذي حدث في احتياجات أي نوع من النشاط للطاقة نتيجة لتطبيق أنماط جديدة من التكنولوجيا الهادفة لترشيد استهلاك الطاقة بصفة عامة ، ثم الانخفاض الملحوظ في استهلاك النفط بصفة خاصة في أي نوع من النشاط بمعدل يزيد عن معدل الانخفاض في استهلاك الطاقة بصفة عامة . غير انه من المفيد أن نلفت النظر إلى أن هذه التغيرات في العوامل الأربعة السابقة تعود في النهاية بقدر كبير أو صغير للزيادة المطردة والكبيرة في أسعار النفط من ناحية والزيادة المتواضعة والبطيئة في أسعار الأنواع الأخرى من الوقود من ناحية أخرى .

كذلك فإنه يجب التنويه إلى ان تأثير العوامل الأربعة السابقة على الاستهلاك يختلف من حيث مدة هذا التأثير ، فبينما التأثير العكسي للعامل الأول مرتبط في الأساس بحالة الكساد الاقتصادي ومن ثم فإن الانتعاش الاقتصادي سيؤدي إلى تغير بالزيادة في استهلاك الطاقة والنفط ، فإن العوامل الثلاثة الأخيرة - وهي من نوعية التغيرات الهيكلية - يعد تأثيرها على استهلاك الطاقة والنفط أكثر استمرارية وبقاء وغير قابل للتغير ، وخاصة فيما يتعلق بانخفاض نصيب النفط في الأنشطة الاقتصادية . وبالرغم من اننا لسنا في وضع نستطيع فيه أن نحدد بدقة التأثيرات النسبية لهذه العوامل ، إلا أنه يمكننا أن نقول بدرجة معقولة من الثقة انه بالرغم من انخفاض الكثافة بالنسبة للنفط فان وجود علاقة ارتباط بين النمو في الدخل القومي واستهلاك النفط أمر لا شك فيه مع افتراض ثبات الظروف الأخرى على حالها . فإذا

تصورنا مثلاً ان أسعار النفط ستبقى ثابتة بالنسبة لمستوى الأسعار العام والمقارنة بأسعار أنواع الوقود الأخرى ، وافترضنا ان الارتفاع المستمر في الأسعار في الماضي قد استنفذ تأثيره على النشاط الاقتصادي الأمر الذي يتطلب عادة عدة سنوات ، وإذا افترضنا أيضاً ان نأثر العوامل الخارجية الأخرى على استهلاك النفط قد بقي ثابتاً ، فان أي تغير في الدخل القومي بالأسعار الثابتة في أية دولة سيؤدي إلى تغير في نفس الاتجاه في استهلاك النفط . اما حجم تأثير النمو في الدخل القومي على استهلاك النفط أي (المرونة الدخلية للاستهلاك) فهذا ما يصعب التنبؤ به في ظل التجارب العديدة غير العادية التي عاصرناها في السنوات العشر السابقة .

ففي خلال الثمانينات وربما التسعينات ؛ إذا ارتفع الدخل القومي الحقيقي في الدول الصناعية فان التأثير النهائي لذلك على استهلاك النفط يتوقف على القوة النسبية لعاملين متناقضين : أولها التأثير الموجب الدخلي على الاستهلاك وثانيها التأثير السالب للزيادة المتراكمة ولمدة طويلة لأسعار النفط حتى لو بقيت الأسعار الحقيقية ثابتة على ما هي عليه . فإذا افترضنا نمواً متواضعاً في الثمانينات وربما التسعينات وأخذنا في الاعتبار هذين العاملين المتناقضين فهناك احتمال كبير أن نشهد انخفاض استهلاك النفط في الدول الصناعية بالرغم من وجود ظروف متعددة قد تحد من حجم هذا الانخفاض . وفي دراسة حديثة⁽¹⁾ ، توقع الباحثون ان استهلاك النفط في أوروبا الغربية قد ينخفض بمعدل ١٢ - ١٤٪ في الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠ على افتراض ان الأسعار الحقيقية للنفط سترتفع إرتفاعاً متواضعاً حوالي ٣٠٪ عند حلول عام ١٩٩٠ ولكن بطريقة غير منتظمة . غير أن هذه الدراسة حذرت بأنه قد يواجه العالم صعوبات كبيرة غير متوقعة ينجم عنها تأخير في تنفيذ خطط زيادة العرض المتاح من أنواع أخرى من الوقود كمحطات القوى النووية ومشروعات استيراد الغاز ومشروعات استخراج الفحم مما يجد من حجم الانخفاض المتوقع في استهلاك النفط .

وهناك دلائل على ان مشروعات الطاقة البديلة للنفط لا تسير وفقاً للمخطط المرسوم لها ، فهناك تأجيل أو إلغاء لعديد من مشروعات تسهيل الفحم أو استخراج

غاز الفحم أو استخراج النفط من الصخور ، أو استخراج النفط من رمال التار ، وذلك إما بسبب ارتفاع الكلفة ، أو شحوب جو من الشك فيما يتعلق بالتغيرات المحتملة للأسعار والتغير في السياسة الحكومية لعدد من الدول . فحتى عهد قريب كان يبدو أن الطاقة البديلة ستمثل الحد الأقصى لأسعار النفط ، غير أن هذا الحد يبدو في الوقت الحالي مستمراً . فعدد من مشروعات الطاقة البديلة للنفط تعاني من صعوبات فنية عديدة وهي أيضاً في حد ذاتها كثيفة الاستهلاك للطاقة ، مما يعني أن ارتفاع أسعار النفط يحدث تأثيرين عكسيين على مشروعات الطاقة البديلة . فهو من ناحية يجعل مثل هذه المشروعات ذات جدوى اقتصادية ، ولكن من ناحية أخرى يؤدي إلى ارتفاع تكلفتها نظراً لكثافتها في إستهلاك الوقود . والطاقة النووية لا يمكن اعتبارها في الوقت الحالي منافساً فعلاً للنفط وذلك للفشل الذريع في اقناع الرأي العام بقبولها وكذلك لطول الفترة الزمنية ما بين القرار والانشاء ثم التشغيل . ان الأنواع الوحيدة للوقود التي حققت إنجازاً ملموساً وظهرت بكميات كبيرة هي في مجال استخراج الفحم في بعض المناطق ذات الكلفة المنخفضة كاستراليا والولايات المتحدة وجنوب أفريقيا وإلى حد أقل استخراج الغاز الطبيعي . لمجمل هذه الأسباب السابقة يجب الحذر وتفاذي الغلالة في التوقعات عن إمكانية حدوث زيادة طفيفة في استهلاك هذه الدول من الطاقة وان كانت بمعدل بطيء .

من المهم أيضاً ألا ننبي توقعاتنا للاستهلاك على أساس ما يحدث في الدول الصناعية الغربية فقط كما هو واضح من جدول (٢ - ٤) فان استهلاك الطاقة في أميركا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان لم يزد إلا بقدر قليل للغاية في عام ١٩٨١ بالمقارنة بعام ١٩٧٣ ، بينما استهلاك العالم الشيوعي ودول العالم الثالث شهد ارتفاعاً مستمراً منذ عام ١٩٧٣ ، فوصل نصيب الكتلة الشرقية ودول العالم الثالث حوالي أكثر من ٤٠٪ من الاستهلاك العالمي للنفط مقارنةً بنسبة ٣٠٪ في عام ١٩٧٣ . ومن الممكن أن نجد مسببات تؤيد وجهة النظر القائلة بأن طلب هاتين الكتلتين سيزيد بمعدل أقل وأبطأ في المستقبل مقارنةً بالوضع الحالي حيث أن تراكم الديون بالنسبة للدول النامية قد يؤدي إلى تقييد النمو ، كما ان ارتفاع أسعار المنتجات البترولية في

الأسواق المحلية في عديد من الدول المنتجة للنفط قد يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك بصفة عامة .

والواقع أن تقدير التأثير الصافي لكافة هذه العوامل المتناقضة على الاستهلاك العالمي للنفط أمر لا يتعدى في بعض الأحيان التخمين ولا يرقى إلى مجال التوقعات على أسس علمية ، وأحد هذه التخمينات مثلاً ان ارتفاعاً بسيطاً في الاستهلاك العالمي للنفط أمر كبير الاحتمال حتى نهاية هذا القرن وسيكون في طبيعته متقلباً وغير منتظم كتقلب أسعار النفط المحتمل في المستقبل . ويجوز للباحث أن يتصور حالة من عدم الثقة والتأكد في نهاية الثمانينات تتراوح فيها التنبؤات فيما بين مستوى للاستهلاك العالمي للنفط حوالي (٣) بليون طن إلى (٣,٥ - ٣,٧٥) بليون طن ، أي بمعدل حوالي ١,٥ ٪ في السنة على الأكثر . هذه الأرقام بطبيعة الحال تختلف اختلافاً جذرياً عن تلك الأرقام التي كنا نتوقعها في أوائل السبعينات حيث كانت التوقعات أن يصل الاستهلاك العالمي للنفط حوالي (٩) بليون طن وعلى هذا الأساس فإن عصر الاحتياطي النفطي العالمي يزيد بدرجة كبيرة عما كنا نتخيل في الماضي القريب .

جدول ٢ - ٤
الاستهلاك العالمي للطاقة موزعاً حسب المناطق
(بالمليون طن بترول معادل)

المتوسط السنوي المركب لمعدل التغير بين ١٩٧٣ و ١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٧٣	
٠,٤ -	١٩٣٦	٢٠١٤	أميركا الشمالية
٠,٢ -	١٢١٧	١٢٤١	غربي أوروبا
٠,٣ -	٣٤٠	٣٤٨	اليابان
٣,٧ +	٢٢٢٠	١٥٩٤	العالم الشيوعي
٥,١ +	٩٠	٦٧	أستراليا
٣,٣ +	١٠٣٢	٦٥٩	الدول النامية
	٦٨٣٥	٥٩٢٣	المجموع

٢-٤-٢ المعروض من النفط

أما جانب العرض فيخضع لقدر كبير من عدم التأكد ، فتجارب الأعوام القليلة الماضية تفرض علينا أن نتوخى قدراً كبيراً من الحذر . ومن العوامل الهامة التي قد تؤدي إلى ارتفاع السعر الحقيقي للنفط الخام في الأجل الطويل ارتفاع تكلفة استخراج النفط من مناطق نامية كالمناطق الثلجية في كندا والتي يتركز فيها الاستكشاف في الوقت الحالي . وإلى حد ما يجب أن ننظر إلى ارتفاع التكلفة على أنه مصطنع ، إذ لا شك أنه من المحتمل أن يكون هناك كميات كبيرة من النفط المنخفض التكلفة الذي يمكن

اكتشافه في الشرق الأوسط والتي حالت الأحداث السياسية وعدم الاستقرار في تلك المنطقة دون قيام شركات النفط الكبرى بتركيز مجهوداتها فيه وفضلت التركيز على الاكتشافات ذات الكلفة العالية في مناطق خارج الشرق الأوسط . على هذا الأساس ، يمكن القول بأنه ما لم تستقر الأجواء السياسية في المنطقة فمن الصعب أن نرى بديلاً لارتفاع تكلفة الانتاج نظراً للتركيز على الاستثمار في المناطق النائية . وفي النهاية فإن استمرار ارتفاع الكلفة سيؤدي إلى تهديد مباشر للنفط إذ ستصبح البدائل أكثر فعالية إلا في تلك الأحوال التي لا توجد فيها بدائل فعالة كاستخدام الوقود لأغراض النقل .

إن قوة وترابط منظمة الأوبك بنظر لها في كثير من الأحوال على أنها من أهم العوامل المؤثرة على أسعار النفط من وجهة نظر العرض ، غير أنه لأسباب ذكرناها سابقاً وستناولها بالتفصيل في الفصل القادم ، يجب التسليم بأن قوة منظمة الأوبك مغالي فيها . وهناك عوامل أكثر أهمية من أن نتفحص مدى تماسك الأوبك أو انهيارها ، ومع ذلك إذا نظرنا للمستقبل القريب فمن الممكن أن نفترض أن منظمة الأوبك تحت إرشاد المملكة العربية السعودية سيكون لها تأثير محدد للمعروض ومن ثم ستجرح في فرض حد أدنى للأسعار في تلك الحالات التي يتسم فيها السوق بالضعف ، إذ أنه سيكون من الممكن إقناع بعض الأعضاء أن من المصلحة الحد من الانتاج . ولقد أظهرت التجارب الحديثة أنه عندما تكون هناك تحمة نفطية عند الأسعار السائدة ، وبالرغم من أن بعض الأعضاء لا يبدون احتراماً لاتفاقيات تحديد الانتاج فإنه طالما أن المملكة العربية السعودية وبعض حلفائها على استعداد لتخفيض إنتاجهم تخفيضاً كبيراً فإن من الممكن الحد من انخفاض الأسعار ، ويعني ذلك أن المملكة العربية السعودية وبعض أعضاء منظمة الأوبك سيكون في إمكانهم أن يلعبوا دور المانع للانهيار إذا كان هناك تهديد جذري للأسعار وذلك عن طريق تخفيض انتاجهم . ونتيجة لذلك فإن دورة سوق النفط من المحتمل لها أن تستمر ولكن بحد أدنى متحرك في الاتجاه الأعلى .

الواقع أن أكثر الأمور التي يصعب التنبؤ بها في جانب العرض هو حدوث تغيرات

غير متوقعة ومفاجئة في الانتاج في الدول الرئيسية المنتجة للنفط . من الممكن مثلاً أن تصور سيناريو متفائلاً من وجهة نظر الدول المستهلكة يرى أن عصر المفاجآت قد انقضى وأن احتمال حدوث تغيرات جذرية غير متوقعة أمر يمكن استبعاده . بمعنى أدق ، ان نفترض ان الحرب الايرانية - العراقية ستنتهي دون أن يكون لها آثار غير مرغوب فيها على باقي منطقة الخليج ؛ وفي ذلك الوقت ستحاول كل من إيران والعراق أن تزيد إنتاجها لمواجهة إعادة الانشاء ، وأن نفترض ان السعودية ستضطر إلى زيادة انتاجها أيضاً عن المستوى المنخفض الذي وصلت إليه الآن وهذا يؤكد عدم امكانية الفرار من الانخفاض المتوقع في الأسعار . غير ان هذا السيناريو المتفائل يصعب على المرء أن يصدقه إذ انه يقرب من السيناريو الحالي من الأزمات ، الأمر الذي لا يمكن أن نتصوره في منطقة كمنطقة الشرق الأوسط ، والصعوبة هنا ليست في المشاكل الحالية فأبداها معروفة وقد يرى بعض المتفائلين ان حلولها أيضاً معروفة وان تنفيذها سيحدث عاجلاً أم آجلاً ، ولكن المشكلة ترجع إلى صعوبة التنبؤ بطبيعة مشاكل ما بعد حل المشاكل الحالية وتأثير ذلك على سلوك انتاج وأسعار النفط في المستقبل . كل ما يمكن قوله إنه من الصعب أن نفترض في منطقة كمنطقة الشرق الأوسط سيناريو خالياً من الأزمات . معنى ذلك حتماً أن تكون واقعيين ونفترض إمكانية حدوث تغيرات مفاجئة تؤثر على المعروض من النفط ؛ فالنتائج الطويلة للصراع العربي الاسرائيلي والحرب الايرانية - العراقية والمناورات السوفيتية ، ومشكلة عدم التجانس السكاني في المنطقة ، كل هذا يحمل في طياته بذور عدم الاستقرار ويدفعنا إلى استبعاد السيناريو المتفائل .

ومغزى ذلك ان أسواق النفط ستستمر ولفترة طويلة في وضع حساس للغاية يكون فيه التوازن أمراً وقتياً ولا يمكن التأكد من استمراره . في ظل تلك الظروف فان أغلب التوقعات بالنسبة للمعروض من النفط تتركز في احتمال معوقات تؤثر في استمرار المعروض ومن ثم فلا يمكن استبعاد حدوث ارتفاع وقي في أسعار النفط كردة فعل لتلك الظروف في المنطقة . بعبارة أخرى فانه ولفترة طويلة لا يمكن أن نستبعد ما وصفته شركة شل في إحدى دراساتها بـ (منطقة المفاجآت) .

الفصل الثالث

1

1

1

الفصل الثالث

متظمة الأوبك ١٩٧٣ - ١٩٨٣

يتناول هذا الفصل دور منظمة الأوبك في الفترة ما بين ١٩٧٣ وبصفة خاصة ما بعد قرارات المنظمة في أكتوبر ١٩٧٣ وحتى مؤتمر لندن في مارس ١٩٨٣ ، وذلك بهدف تقييم موضوعي لمدى تأثير المنظمة على أسواق النفط وبصفة خاصة تأثيرها ودورها في تحديد الأسعار . ويبدأ هذا الفصل بمقدمة نظرية تتناول بصورة مختصرة الاطار النظري العام لتحديد سعر النفط الخام مع التركيز على المدرستين الرئيسيتين في هذا الصدد وهما مدرسة السوق الحر كما يمثلها بروفيسور (ادلمان) ومدرسة التحديد الاداري للسعر كما مثلها حتى فترة قريبة (روبرت مابرو) . كما تتناول المقدمة النظرية الأسس والظروف المتعلقة بالنظرة إلى أوبك على انها منظمة كارتل تلعب دوراً ذا طابع احتكاري في سوق النفط . بعد هذه المقدمة النظرية نستعرض دور منظمة الأوبك خلال الفترة المعنية ونقسم تلك الفترة إلى فترتين رئيسيتين الأولى من سنة ١٩٧٤ حتى ١٩٧٨ ، والفترة الثانية من سنة ١٩٧٩ حتى ١٩٨٣ . ثم يركز التحليل على الأزمة الحادة التي واجهها سوق النفط في عام ١٩٨٣ حتى مؤتمر لندن في مارس ١٩٨٣ ، فنستعرض أسباب الأزمة وخصائصها والنتائج التي ترتبت عليها .

ويمثل هذا التحليل مقدمة تمكنا من النظر إلى مؤتمر لندن وتقييمه في الأجلين القصير والطويل . وفي الواقع لا يمكن ان يكون تقييم دور منظمة الأوبك واقعياً دون التركيز بدقة على دور المملكة العربية السعودية ومدى فعاليتها لقيادتها للمنظمة وتأثيرها على سوق النفط العالمي خلال الفترة موضع الدراسة . كذلك فان دور شركات النفط الكبرى في أحداث تلك الفترة يعد من الأمور الضرورية لاستكمال الصورة ووضع أحداث تلك الفترة في موضعها الصحيح ، لذا فان هذا الفصل سيختتم بالنظر إلى دور المملكة العربية السعودية وشركات النفط الكبرى في الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٣ .

٣-١ مقدمة نظرية

هناك مدرستان رئيسيتان في تحديد سعر النفط الخام أولاهما تنظر إلى سعر النفط في الأجل الطويل وفقاً لاعتبارات السوق ، ويرأس تلك المدرسة البروفسور (ادلمان) الذي يرى ان سعر النفط السائد - والذي يفوق بكثير التكلفة الحدية - انها يعود إلى تواجد عناصر احتكارية تشوب حركة السوق وتمكّن السلطة المحتكرة من فرض سعر يفوق التكلفة الحدية عن طريق فرض حواجز للدخول تعوق المنافسة ، مما ينجم عنه أرباح غير عادية . غير ان بروفسور (ادلمان) يعتبر تلك الظروف وقتية حيث ان وجود الأرباح الاحتكارية غير العادية سيجذب في النهاية منتجين جددا الأمر الذي سيؤدي تدريجياً إلى الانخفاض التدريجي للأرباح غير العادية ثم تلاشيها نهائياً ، وعندئذ سيحدث توازن في سوق النفط الذي سيتميز بدرجة كبيرة من المنافسة تجعل سعر النفط يتجه في الأجل الطويل نحو التساوي مع التكلفة الحدية . ومن الواضح ان هذه المدرسة تلقى اللوم في الدرجة الأولى على منظمة الأوبك في انحراف سعر النفط عن تكلفته الحدية ، ومن ثم تلقى اللوم على المنظمة أيضاً في التأثيرات العكسية لارتفاع سعر النفط على الاقتصاد العالمي . وتتنبأ تلك المدرسة بانتهاء منظمة الأوبك في النهاية حيث تشيع درجة عالية من المنافسة في سوق النفط في الأجل الطويل . وتنظر تلك المدرسة إلى شركات النفط الكبرى نظرة ربية وشك وتعتبرها شريكة مع منظمة الأوبك في احكام الحلقات الاحتكارية ومنع المنافسة في سوق النفط العالمي ، بل تتهمها بالتحالف والتآمر مع دول منظمة الأوبك في تحقيق الارتفاع الكبير الذي حدث في السبعينات ، بل تزعم إلى حد الادعاء بانها ما لم تقم شركات النفط بمساعدة منظمة الأوبك لما كان في إمكان الأخيرة التحكم في سوق النفط حتى عام ١٩٧٩ . وستتناول هذا الرأي بالتفصيل في نهاية هذا الفصل .

اما المدرسة الثانية فترى ان سعر النفط كان دائماً وسيظل محددًا ادارياً (Administered) من جانب سلطة معينة هي سلطة الأوبك في الوقت الحالي ، ويرأس هذه المدرسة (روبرت ماير) . والفكرة الرئيسية وراء هذه المدرسة هي ان التحديد الاداري لسعر النفط لا يرجع إلى وجود عوامل أو أجهزة احتكارية تتحكم

في سعر النفط وسوقه بل يعود إلى طبيعة النفط كمورد قابل للنفاذ . فلو نظرنا إلى تاريخ النفط لوجدنا ان منحنى النفط المتاح يتسم بالعشوائية وصعوبة التنبؤ بحركاته ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فان كون المورد قابل للنفاذ يعود في المقام الأول إلى إحساس وجهة نظر السوق فيها إذا كان هناك حالة ندرة أو وفرة ، فقد يكون هناك كميات هائلة من النفط غير ان السوق يشعر بالندرة ومن ثم فان القابلية للنفاذ تكون أكثر حدة . وعلى العكس قد يكون هناك ندرة ومع ذلك فان السوق يشعر ويتحرك وكأن هناك حالة من الوفرة . في ظل تلك الظروف ، وبصفة خاصة عشوائية وصعوبة التنبؤ بمنحنى النفط المتاح ، يصبح التحديد الإداري للسعر أمراً حتمياً . والواقع ان نظرة غير متعمقة لتاريخ النفط وسعره في عصر سابق تؤيد مثل تلك النظرة . فقد كان النفط وسعره دائماً تحت سلطة معينة كانت في البداية إدارة السكك الحديدية في الولايات المتحدة ، ثم شركات النفط الأمريكية ، ثم الأخوات السبع من شركات النفط الكبرى ، ثم منظمة الأوبك . وفقاً لهذه المدرسة وبصفة خاصة فيما يتعلق بفترة السبعينات فان ارتفاع أسعار النفط لم يكن نتيجة عمل احتكاري من قبل منظمة الأوبك وانما جاء نتيجة لشيوع حالة شعور بالندرة خلال فترة السبعينات ، وان الفرق بين السعر والتكلفة الحدية يمكن النظر إليه على انه مزيج من الربح كضمن للندرة إلى حد ما وضريبة على الصادرات من مادة أولية قابلة للنفاذ تخضع لمنحنى المعروض منها للعشوائية وصعوبة التنبؤ . ولا يخفى ان دعاء هذه المدرسة ينظرون نظرة متعاطفة مع منظمة الأوبك إذ يجدون في تواجدها أمراً حتمته طبيعة النفط ، بل يرى بعض منهم ان منظمة الأوبك تعد عاملاً من عوامل الاستقرار في سوق النفط العالمي وانه لولا منظمة الأوبك لشاعت حالة من الفوضى في أسواق النفط ترتب عليها تأثيرات عكسية كبيرة على المعروض من النفط وسد احتياجات العالم من هذه السلعة الاستراتيجية .

وبين هاتين المدرستين توجد المدرسة الموافقة التي تتخذ وجهة نظر تتمثل في التوفيق بين مدرسة السوق الحر ومدرسة التحديد الإداري ، فترى ان سعر النفط القياسي يحدد ادارياً بينما يحدد السوق - أي عوامل العرض والطلب - الفروق السعرية ومن ثم أسعار الأنواع المتعددة من النفط . وفقاً لهذه المدرسة فان هيكل الأسعار يأتي نتيجة

للتفاعل بين السوق والسلطة المحددة لسعر النفط القياسي . وفي بعض الأحيان يكون تأثير السلطة أكثر فعالية من السوق وأحياناً أخرى يكون العكس صحيحاً . ففي حالات الشعور بالندرة تفوق اعتبارات السوق قدرة السلطة الادارية ، والعكس صحيح في حالات الشعور بالوفرة ، والمسألة هنا مسألة تتابع زمني ؛ ففي حالات أخرى تفوق السلطة الادارية اعتبارات السوق . ومن المدارس المعتدلة أيضاً وجهة نظر تشرح التغير الذي حدث في أسعار النفط في السبعينات فترجعه في المقام الأول للاختلاف في أسعار الخصم ما بين شركات النفط والحكومات ، فبرى (على جوعاني)⁽¹⁾ ان شركات النفط دافعها الربحية في المقام الأول وتخشى المخاطر السياسية في منطقة طابعها عدم الاستقرار فتعتمد في تلك الظروف إلى زيادة الانتاج إلى حد يفوق اعتبارات الطلب الحالي والمستقبلي ، مما ينجم عنه انخفاض في الأسعار عن المستوى الذي يجب أن تكون عليه . اما الحكومات فدافعها المصلحة العامة في المقام الأول بما فيها مصلحة الأجيال القادمة ومن ثم فهي تعمد إلى ترشيد الانتاج عند مستوى أقل من المستوى الذي تحدده شركات النفط . ومن شأن ترشيد الانتاج أن يعم السوق شعور بالندرة بالإضافة إلى الانخفاض الفعلي للانتاج بالمقارنة بالمستويات السائدة عندما كانت شركات النفط هي المحددة للانتاج . وفي مواجهة نفس مستوى الطلب وتوقعاته فان ذلك يعني ارتفاعاً في الأسعار .

ولتقييم هذه النظريات ومدى واقعتها فانه يتحتم أن نفق أولاً ونفحص الفكرة القائلة بان منظمة الأوبك يجب النظر إليها على إنها تمثل (كارتل) بالمعنى النظري الذي يحمل في طياته اعتبارات احتكارية في تحديد الأسعار ، كذلك تلك الفكرة التي تعتمد نظرية إنبيار الكارتل في التنبؤ بحتمية انهيار منظمة الأوبك كمنظمة تتحكم من وجهة نظرهم في سوق النفط من ناحية السعر والانتاج . وقد أدت فكرة اعتبار الأوبك كارتل إلى ظهور العديد من النماذج النظرية التي تحاول أن تشرح السلطة الاحتكارية واستقرار منظمة الأوبك من عدمه . كل هذه النماذج تقوم على الأسس والمبادئ الخاصة بسلوك الكارتل آخذة في الاعتبار الصفات الخاصة بما يسمى (بكارتل الأوبك) وبصفة خاصة ثلاث خصائص لمنظمة الأوبك : الأولى منها تقوم على الفكرة

القائلة انه لما كان من الصعوبة على دول الأوبك أن تحتص العوائد النفطية في مشروعات استثمارية في الداخل نظراً لمحدودية الطاقة الاستيعابية فإن هذه الدول في تلك الظروف تفضل ان يبقى نفطها تحت الأرض بدلاً من انتاجه والحصول على إيرادات لا يمكن استثمارها بأمان أو بعوائد مقبولة ، وتنعكس وجهة النظر هذه على أسعار الحصص والتوقعات الخاصة بمستقبل الأسعار . وهذه الاعتبارات تمثل النظرية التي تقوم على نماذج تتعلق بوجود أهداف محددة للإيرادات ، بحيث تحدد متطلبات الاستثمار الداخلي الاحتياجات من الإيرادات والتي تحدد بدورها إنتاج النفط وأسعاره⁽¹⁷⁾ .

ثاني هذه الخصائص ان سعر النفط سيؤثر على العروض من النفط من دول غير الأوبك كما سيؤثر على المتاح من البدائل في الأجل الطويل . وهذه العوامل تمثل نماذج الأسعار المعروفة بنماذج الأسعار المحددة (Limit pricing models) والتي يدعى البعض انها تتحكم في سلوك منظمة الأوبك⁽¹⁸⁾ . وثالث هذه الخصائص تنظر إلى المنظمة على انها مجموعة من الأفراد الاعتبارية المنتجة تتفاوت فيما بينها فيما يتعلق بأهميتها ودورها كما تتفاوت ظروفها تفاوتاً كبيراً ، وعلى هذا الأساس فهي لا تتصرف كمنظمة احتكارية كبرى . وتمثل النماذج المعروفة بنماذج القيادة السعرية لبائع مسيطر (Dominant seller price leadership models) هذه الحقيقة ، وبصفة خاصة الدور الرئيسي للمملكة العربية السعودية .

والنظرية التقليدية للكارتل تنبأ بأن كل كارتل يعمل في طبيته عوامل عدم الاستقرار بسبب المشاكل المتعلقة بتحديد الحصص بين الأعضاء وتواجد وسائل مانعة للغش والخروج عن الاتفاقيات⁽¹⁹⁾ ، تلك المشاكل تؤدي في النهاية إلى إنهيار أي كارتل .

ويتعين علينا أن نفق ونتفحص هذه الفكرة القائمة على النظرية التقليدية للكارتل تفحصاً دقيقاً ، إذ ان أي محاولة لتقييم منظمة الأوبك خلال السبعينات يجب ان تعتمد إطاراً نظرياً يمكن على أساسه القيام بتقييم موضوعي بعيد عن المغالاة ومتسم

بالحياد وعدم التحيز . وهنا يمكن أن نحدد أربعة مشاكل ذات طابع داخلي تواجهها الكارتلات إلى جانب مشكلة ذات طابع خارجي . أما المشاكل الداخلية فتتعلق أساساً بعلاقات الأعضاء مع بعضهم وبسلوكهم في السوق ، بينما تنشأ المشكلة الخارجية من صعوبة التنبؤ بسلوك غير الأعضاء من ناحية ، ومن منافستهم للكارتل من ناحية أخرى . وتمثل المشاكل الأربع الداخلية في الآتي :

المشكلة الأولى هي مشكلة التحديد الدقيق للطلب الكلي على المنتج وبصفة خاصة الطلب على منتجات أعضاء الكارتل . ففي إطار النفط تتعلق هذه المشكلة بالتحديد الدقيق للطلب الكلي المتوقع على النفط الخام وبصفة خاصة الطلب المتوقع على النفط من منظمة الأوبك . وواضح انه بدون هذا التحديد الدقيق يصبح من المتعذر بل من المستحيل على أي كارتل أن يتحكم في السوق ويفرض السعر المرغوب فيه . وثاني هذه المشاكل تتعلق بتحديد وتوزيع الحصص الانتاجية على الأعضاء بما يتفق مع الطلب الكلي على منتجات الأعضاء ، وبصورة تتفق أيضاً مع أهدافهم الانتاجية بحيث يكون هناك شعور كامل بالرضى . ووفقاً للمضمون الاقتصادي فإنه يتحتم أن تكون هذه الحصص متفقة تماماً مع تحقيق الحد الأقصى من الأرباح لكل منتج على حدة . غير ان ذلك لا يعني ان كل منتج ستنجح له الفرصة للانتاج في أعلى مستوى لمنحنى السواء .

اما المشكلتان الثالثة والرابعة فتتعلقان باحترام الاتفاق من عدمه وبالوسائل التي تحول دون حدوث الغش ، وفي حالة حدوثه بتواجد أسلوب صارم للعقاب . وتسمى هاتان المشكلتان الحيلولة دون حدوث الغش (Deterring) واكتشاف الغش عند حدوثه بما في ذلك تحديد مصدر هذا الغش أي فيما إذا كان المصدر داخلياً أو خارجياً (Detecting) .

ومن المهم أن نذكر في البداية ان هناك ارتباط منطقي وذو طبيعة دائرية (Simultaneous) بين المشاكل الداخلية والمشكلة الخارجية . فتحديد الطلب على منتجات الأعضاء يتطلب معرفة الطلب الكلي من ناحية والطلب على إنتاج غير

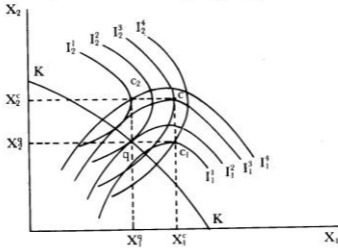
الأعضاء من ناحية أخرى ، غير ان معرفة الطلب الكلي والطلب على انتاج غير الأعضاء يعتمد على السعر الذي يحدده الكارتل والذي لا يمكن تحديده ما لم يحدد الطلب على الكارتل وهذا هو بيت القصيد ولب المشكلة . كذلك فان اختيار أساليب مانعة للغش تعتمد أساساً على إمكانية اكتشاف مصدر الغش فيها إذا كان داخلياً أو خارجياً .

وتقوم النظرية التقليدية لانهيار الكارتل على أساس ان المشكلة الرئيسية التي تواجه أي كارتل والتي لا يوجد لها حل هي مشكلة تحديد الحصص واحترامها . وتقوم هذه النظرية على افتراض انه حتى لو تم تحديد الحصص والاتفاق عليها فانه من المحال ان تحترم هذه الحصص ، إذ من المحتم وفقاً لهذه النظرية ان يحدث غش يؤدي في النهاية إلى المنافسة بين أعضاء الكارتل وانهياره تماماً . ولب هذه النظرية ان أي كارتل يواجه ما يسمى لغز السجناء . (Prisoners' Dilemma) الذي لا يوجد له حل ، ويمثل هذا اللغز بصورة مبسطة في ان السجناء عادة ما يفضلون لبعضهم البعض بأسرار جرائمهم وما يحدث بعد ذلك هو أن يواجه كل سجين وضعاً محيراً يتحتم فيه الاختيار بين كتمان أسرار الغير وعدم الافشاء بها إلى حاكم السجن أو الافشاء بأسرار الغير في نظير تحقيق مكسب خاص يتمثل في الافراج ، فإذا اختار السجين كتمان أسرار الغير فهو يخشى ان يفضي الغير بأسراره ويتمتعون بالافراج ، بينما يبقى هو بالداخل . ومن الناحية الواقعية فان ما يحدث في النهاية هو ان يفضي جميع السجناء بأسرار بعضهم البعض ويقون جميعهم داخل الأسوار . ومن الناحية الاقتصادية فان هذا اللغز يعني سلوكاً يتسم بالغش إذ يحاول كل عضو أن يبيع أكثر من حصته عند السعر السائد المحدد محاولاً بذلك ان يزيد من أرباحه على حساب الغير ، وهو في ذلك يفترض ان الآخرين سيحترمون الاتفاق ويلتزمون بحصصهم . والذي يحدث هو ان جميع الأعضاء يتبعون مثل هذا السلوك على أساس افتراضات خاطئة ان الآخرين ملتزمين . ويؤدي ذلك في النهاية إلى إغراق الأسواق وزيادة المعروض عن الطلب عند السعر المحدد والذي لا يمكن ان يستمر نظراً لوجود فائض . ويعمد كل عضو في مواجهة صعوبة البيع عند السعر السائد إلى تخفيض سعره حتى يتمكن من التخلص

من الكمية الإضافية ويقوم الآخرون بالمثل وينهار الكارتل في النهاية . ويمكن ان نوضح ذلك بالشكل البياني التالي :

حيث نفترض أن هناك احتمالاً في قيام كارتل بين عضوين كل عضو لديه العديد من منحنيات السواء يمثل كل منحنى الكميات المختلفة لإنتاجه وإنتاج العضو الآخر عند مستوى معين للأرباح ، ولنرمز لمنحنيات السواء للعضو الأول بمنحنيات (111، 112، 113) وللعضو الثاني بمنحنيات (221، 222، 223) ، أما المنحنى (NN) فيمثل وضع منحنى الامكانية أو بمعنى آخر الطلب المتوقع على منتجات العضوين . وتمثل النقطة (A) نقطة التوازن التي عندها تماس بين أعلى منحنى سواء يمكن للعضوين الأول والثاني مع منحنى الامكانية (NN) . عند هذه النقطة تكون حصة العضو الأول (OX₁) وحصة العضو الثاني (OX₂) . والإنتاج الكلي للكارتل (OX₁ + OX₂) .

شكل ٣ - ١
مستوى الإنتاج الامثل (Two Member Cartel)



من المهم أن نركز هنا ان نقطة التوازن (A) تمثل أقصى ما يمكن تحقيقه للوصول إلى اتفاق ، غير ان تلك النقطة لا تمثل أقصى ربح يمكن لأي عضو أن يحققه في غياب الاتفاق . أي ان هذه النقطة لا تقع على أعلى منحني سواء فهي بالنسبة للأول تقع على منحني سواء (12) ولا تمثل ربحاً أقل من الربح المصاحب لمنحنيات السواء (13، 14) .

وبالمثل فان نقطة التوازن (A) تقع على منحني سواء (22) للثاني وهو منحني سواء ذو ربحية أقل من منحنيات السواء (23، 24) . ويعني اقتصادي دقيق فان النقطة (A) بالرغم من كونها نقطة توازن بالمعنى الفني أي انها تتواجد على منحنيات السواء بالاضافة إلى منحني الامكانية إلا انها لا تشمل نقسطة باريتو مثل (Pareto Optimal) أي انها لا تتمتع بالاستقرار ، فالتوازن هنا توازن غير مستقر ، فالعضو الأول سيفترض عند النقطة (A) ان العضو الثاني سيبقى عند النقطة (A) منتجاً للكمية (OX₂) فيعمد إلى محاولة التحرك إلى منحني سواء له ذي ربحية أكبر عارضاً الكمية (OZ₁) بدلاً من (OX₁) أي عارضاً كمية اضافية (Z₁ - X₁) على منحني سواء له أعلى من المنحني (12) . اما الثاني فيقوم بنفس العمل مفترضاً ان العضو الأول سيحترم الاتفاقية فيتتج الكمية (OZ₂) بدلاً من الكمية (OX₂) ، أي بكمية اضافية (Z₂ - X₂) مصاحباً ذلك منحني سواء أعلى من منحني السواء (22) ، وتكون نقطة التوازن الجديدة هي النقطة (H) وهي أعلى من النقطة (A) غير ان التوازن هنا توازن غير كامل ، لان النقطة (H) بالرغم من وقوعها عند التماس لمنحنيات السواء الا انها تقع خارج منحني الامكانية .

ويعني ذلك انه نتيجة للغش فان الكمية المعروضة وهي (OZ₁ - OZ₂) ستكون أكبر من الطلب العالمي على منتجات الكارترل ، مما ينجم عنه صعوبة البيع عند مستوى سعر الكارترل وانخفاض الأسعار بالنسبة للأعضاء مما يرغمهم على تخفيض أسعارهم انفرادياً للتخلص من فائض الانتاج ، فيبدأ الانزلاق الحلزوني والمنافسة وينهار الكارترل . ووفقاً لهذه النظرية فان الحل الوحيد للغش السجنا هو أن يكون هناك صندوق واحد تعود إليه كافة الإيرادات وتوزع الإيرادات وفقاً للحصص المتفق

عليها ، وهنا يشبه الوضع حالة الاحتكار وليس حالة المنافسة الاحتكارية ويفقد الأعضاء سلطنتهم ويتحول وضعهم إلى مجرد مصانع تابعة لوحدة ادارية مالية واحدة . وتتلخص النظرية إلى نتيجة واحدة وهي انهيار الكارتل إذ ان الحل عن طريق الصندوق الواحد أمر مستبعد التحقيق .

ولقد تعرضت النظرية التقليدية في الفترة الأخيرة إلى عديد من الانتقادات كان أهمها التحليل الدقيق للافتراضات التي تقوم عليها في مقالة ظهرت حديثاً لـ (إزبون)⁽¹⁰⁾ . يرى المؤلف ان مشكلة تحديد الحصص أو تكوين أسلوب يمنع الغش لا تمثل المشكلة الرئيسية التي تهدد استقرار الكارتل وبقائه ، بل ان أهم مشكلتين يواجههما أي كارتل هما مشكلة التنبؤ بوضع منحى الطلب على إنتاج الكارتل ومشكلة اكتشاف الغش وتحديد مصدره .

ولاشك ان كلتا المشكلتين مرتبطة بالمشكلة الخارجية والتي تتعلق بالتنبؤ بسلوك غير الأعضاء والظروف التي قد تجعل منافستهم فعالة ومهددة لبقاء الكارتل . ان المشكلة ليست في تحديد الحصص إذ ما الفائدة إذا كان مجموع تلك الحصص يمثل إنتاجاً كلياً يفوق منحى الطلب على منتجات الكارتل ؟ في تلك الحالة وحتى لو احترم الأعضاء حصصهم يصبح من المحال فرض سعر يقوم على افتراض التوازن في السوق حيث ان مثل هذا التوازن لا يوجد واقعياً ، وعليه يستحيل في مثل تلك الظروف ان يستمر هذا السعر المرتفع إذ سرعان ما يقوم غير الأعضاء اما بزيادة المعروض من قبلهم أو تخفيض أسعارهم أو كلا الأسلوبين ، وتكون النتيجة حدوث فائض في السوق يصعب تحديد ما إذا كان مصدره داخلياً أو خارجياً ، مما يشجع جواً من عدم الثقة ثم المنافسة ثم الانهيار . ولا يخفى ان صعوبة التحديد الدقيق لوضع منحى الطلب مرتبط بالمشكلة الخارجية نظراً للطبيعة الدائرية للمشكلتين كما شرحنا سابقاً .

وتلخص الكاتب إلى نتيجة منطقية وهي ان أهم مشكلة يواجهها الكارتل هي المشكلة الخارجية وما يتبعها من صعوبة تحديد وضع منحى الطلب بدقة ، ويذكر ان التاريخ الاقتصادي يؤكد صحة وجهة نظره من ان جميع الكارتلات التي وجدت قد

انهارت لأسباب خارجية أكثر منها داخلية .

فإذا نظرنا إلى منظمة الأوبك اتضحت أمامنا عدة ملاحظات مبدئية :

أولاً : إن منظمة الأوبك وحتى عهد قريب لا تمثل وضع كارتل وإنما تمثل تحالفاً متسياً لا يتمتع بالصرامة أو المركزية ، وهو تحالف بين أعضاء لكل منهم حق السيادة على الموارد الطبيعية كالنفط مثلاً ، وإن منظمة الأوبك حتى عهد قريب لم تكن تتدخل على الإطلاق في موضوع الانتاج ، باعتباره تدخلاً في السيادة بل قد يعد بمثابة تنازل عن السيادة وفقدان الاستقلال . ولسنا نغالي إذا أكدنا أهمية هذه النقطة إذ في رأينا ان وجود النفط بالنسبة للعديد من دول الخليج يعد من أهم عناصر السيادة وهو مبرها ومصدر حمايتها .

ثانياً : إن هدف منظمة الأوبك منذ نشأتها كان هدفاً متواضعاً ، ففي الستينات تركز هدف المنظمة في محاولة منع حدوث انهيار في أسعار النفط خلال فترة كانت سلطة تحديد الأسعار في يد شركات النفط العالمية في المقام الأول . ولقد نجحت المنظمة إلى حد كبير في تحقيق ارتفاع متواضع وتدرجي في أسعار النفط خلال تلك الفترة حيث لم يكن هناك أي مجال لمحاولة الغش أو تحقيق مكاسب فردية . اما في السبعينات فقد كان هدف منظمة الأوبك يتسم بالواقعية ، ففي ظروف زيادة الطلب وارتفاع الأسعار حاولت المنظمة زيادة الإيرادات النفطية لكافة أعضائها بغض النظر عن توزيع هذه الإيرادات بين الأعضاء . اما في ظروف انخفاض الطلب وحدث هدهو نسبي في السوق فقد ركزت المنظمة جهودها في منع حدوث انخفاض كبير في الإيرادات . ومن المهم ان نركز هنا على نقطة رئيسية وهي ان المنظمة سواء في ظروف الندرة أو الوفرة لم تهتم بموضوع توزيع الإيرادات ولم تناقشه . والسبب في ذلك هو الدور الذي لعبته المملكة العربية السعودية خلال تلك الفترة ، حيث أظهرت تعاطفاً كبيراً واعتدالاً وتضحية في سياستها النفطية مما مكن أعضاء المنظمة ذوي الاحتياجات المالية الكبيرة من تحقيق أرباح كبيرة لا تتناسب مع قدرتهم النسبية فيما يتعلق بالانتاج وذلك في ظروف الندرة وارتفاع الأسعار . وفي غالبية الأحوال وعندما كانت ظروف السوق غير

ملائمة كانت السعودية تتدخل لحماية الأعضاء ذوي الاحتياجات المالية الكبيرة .

ثالثاً : إن مشكلة الغش في السبعينات لم تكن ذات أهمية بالنسبة لمنظمة الأوبك بالرغم من اختلاف الاحتياجات المالية للأعضاء وقدراتهم الانتاجية ، ومواقفهم السياسية . وكما أشار روبرت مابرو ، لم يكن لدى أغلبية أعضاء منظمة الأوبك أي دافع للغش من ناحية ، ومن ناحية أخرى حتى لو توافر الدافع لم يكن في مقدور بعضهم زيادة الانتاج على حساب الآخرين . إن مصدر القوة الطبيعية لمنظمة الأوبك ينبع من توزيع الطاقة الانتاجية للنفط بين الأعضاء . فالدول ذات الاعداد السكانية الكبيرة والتي لديها احتياجات تنموية كبيرة هي في الغالب دول ذات احتياطات نفطية صغيرة نسبياً كالجنازير ونيجيريا واندونيسيا أو لديها احتياطات نفطية كبيرة نسبياً ولكنها ذات قدرات انتاجية محدودة أو صغيرة نسبياً كالعراق مثلاً . وتعد إيران الدولة الوحيدة ذات الطاقة الانتاجية الكبيرة والتي كان لديها احتياجات كبيرة ولكنها تتطلب نفقات ضخمة ، ولكن إيران لم تتبع سياسة التنافس عن طريق تخفيض الأسعار لاجل زيادة نصيبها من السوق . وإذا كان للسوابق التاريخية معنى ، فانه من الممكن ان نتذكر ان إيران لم تتبع مثل هذه السياسة في أواخر الستينات عندما كانت فقيرة نسبياً وكانت احتياجاتها المالية أكبر مما هي عليه في بداية السبعينات . ومن ناحية أخرى فان الدول ذات الاحتياطات النفطية الكبيرة أو ذات الطاقة الانتاجية الكبيرة مثل السعودية والكويت وأبوظبي كانت محمية باحتياطاتها المالية الكبيرة في مواجهة حدوث انخفاض في سوق النفط⁽¹³⁾ .

رابعاً : إن السيناريو الذي يفترض تدهور منظمة الأوبك يقوم على أساس الفكرة القائلة بأن (المحرومين) من الأعضاء والذين لهم برامج انفاق طموحة سيعمدون إلى تخفيض أسعارهم في مواجهة ضعف السوق تحت ضغط وجود طاقة انتاجية فائضة ورغبة في زيادة مبيعاتهم للمحافظة على إيراداتهم النفطية أو زيادتها في الاجل القصير . عندئذ يقوم (القادرون) بعد تحمل مرحلة طويلة من الغش وفي مواجهة فقدان أسواقهم ، باتباع سياسة من نفس النوع وذلك بتخفيض أسعارهم لاسترداد أسواقهم . وهنا يبدأ التدهور الحزوني وتنتهي مرحلة ارتفاع الأسعار ويتفلس

المستهلكون الصعداء ، بانتهاج الحلم المزعم المتمثل في السيطرة الاحتكارية لكارتل الأوبك . غير ان مثل هذا السيناريو لم يحدث في السبعينات حتى في الظروف التي تميز فيها السوق بالضعف ، والسبب في ذلك انه لو (المحرومون) سياسة تخفيض الأسعار فان الانهيار الحلزوني سيقف في النهاية قبل حدوث مرحلة الانهيار ، إذ ان (الفاشرين) سيتحكمون في الوضع في النهاية . ونظراً لمحدودية الطاقة الانتاجية (للمحرومين) فان أي تخفيض في أسعارهم عن ١٠٪ سينجم عنه انخفاض في إيراداتهم النفطية بدلاً من زيادتها . ومن ناحية أخرى فان قدرة المملكة العربية السعودية على التحكم في السوق نظراً لاحتياطياتها الكبيرة وقدرتها الانتاجية الكبيرة كانت تمثل رادعاً يمنع أي محاولة للغش من قبل من يسمون بـ (المحرومين) . والواقع انه يمكن القول ان بقاء أو انهيار منظمة الأوبك حتى عام ١٩٧٩ كان رهن قرار المملكة العربية السعودية . وكما قال بياني (في مقدرونا ان نتيج ١١ مليون برميل في اليوم وهذا يجعل منا قوة لها وزنها ويمشى منها سواء من قبل الدول الأخرى المنتجة للنفط أو الدول المستهلكة ، وإذا أردنا ان ندمر باقي أعضاء منظمة الأوبك فان كل ما علينا القيام به هو ان نتيج حتى الطاقة القصوى لقدرتنا الانتاجية ، وإذا أردنا ان ندمر الدول المستهلكة يمكننا ذلك أيضاً بتخفيض انتاجنا)^(١٧) . والواقع ان السعودية ليس لديها أي دافع لاتباع مثل هذه السياسات بل على العكس ، فهدفها سواء من وجهة النظر الاقتصادية أو السياسية هو استقرار السوق النفطي واتباع سياسة تتسم بالاعتدال .

خامساً : ان محاولة منظمة الأوبك ان تسلك سلوك الكارتل في الفترة الأخيرة عن طريق ضبط الانتاج وتوزيع الحصص اتسمت بعدم الواقعية ولم تكفل بالنجاح بما في ذلك مؤتمر لندن الأخير الذي له اعتبارات خاصة ، ويجب النظر إلى قراراته ونتائجها بدقة وعمق ، وستتطرق لهذا الموضوع بالتفصيل في هذا الفصل والفصل القادم .

هذه الملاحظات العامة لا تمثل تقييماً لسلوك المنظمة ومدى نجاحها من عدمه خلال الفترة من بداية السبعينات حتى مؤتمر لندن الأخير ، وانما تمثل نقاطاً تتعلق بمدى انطباق الحلفية النظرية السائدة والخاصة بسلوك الكارتل ومدى نجاحه وفعاليتته . لذا

فانه يتعين علينا ان ننظر نظرة تحليلية وتفصيلية لسياسات المنظمة ودورها في سوق النفط العالمي منذ عام ١٩٧٣ . هذه النظرة التفصيلية تعد أمراً ملحاً لأن النظرة العامة لدور منظمة الأوبك رأت انه كان مدعاة للمغالاة وكثيراً ما نأثر باعتبارات سياسية . وقد لعبت الصحافة العالمية وأجهزة الاعلام المختلفة دوراً كبيراً في خلق انطباعات معينة عن الأهمية النسبية للمنظمة وتأثيرها على الاقتصاد العالمي وخاصة خلال مرحلة الكساد التي مر بها العالم لفترة طويلة . ويركز باقي هذا الفصل على محاولة موضوعية لتحليل سلوك المنظمة وتأثيرها .

٢-٣ دور منظمة الأوبك في الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٣

١-٢-٣ الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٩

تبدأ هذه الفترة بمؤتمر طهران الذي عقد في ديسمبر ١٩٧٣ حين وصل سعر النفط القياسي إلى (٤٨, ١٠) دولاراً للبرميل بزيادة قدرها ١٤٠٪ عما كان عليه السعر في أكتوبر ١٩٧٣ ، وتنتهي هذه الفترة بمؤتمر أبوظبي في ديسمبر ١٩٧٨ حيث كانت الزيادة المقررة هي ١٠٪ في المتوسط وتتم على أربع مراحل تبدأ بسعر ٣٣, ١٣ دولاراً للبرميل في ديسمبر ١٩٧٩ . وقد تميزت هذه الفترة بانعدام وعدم فعالية دور منظمة الأوبك وذلك للأسباب التالية :

١ - كانت غالبية قرارات منظمة الأوبك فيما يتعلق بالأسعار قرارات سلبية تميزت بعدم تغيير الأوضاع فيما يتعلق بالسعر القياسي أو هيكل الأسعار . وقد يبدو ذلك غريباً ؛ فالفكرة السائدة في الأذهان وخاصة في الدول الغربية هي ان منظمة الأوبك تحكمت في الأسعار لفترة طويلة ولكن الواقع هو العكس تماماً . فمنظمة الأوبك لم تتفق على اتخاذ قرارات ايجابية فيما يتعلق بالأسعار إلا مرتين : الأولى عندما قررت زيادة قدرها ١٠٪ في سبتمبر ١٩٧٥ ، والثانية عندما قررت زيادة في المتوسط ١٠٪ في ديسمبر ١٩٧٨ ، ومع ذلك فان هذين القرارين لم يتمتا بالاحترام أو التنفيذ . فقرار ١٩٧٥ قد تبعه مرحلة من الخصومات

الخفية ، ثم في ديسمبر ١٩٧٦ تبعه مرحلة أخرى من الخصومات والتسهيلات الانفرادية . أما قرار ديسمبر ١٩٧٨ فلم ينفذ على الاطلاق نظراً للثورة الايرانية التي أدت إلى حالة من التسيب .

٢ - إن منظمة الأوبك لم يكن لديها في الواقع هيكل متناسك للأسعار . فالهيكل الذي اتبعته المنظمة منذ مؤتمر ديسمبر ١٩٧٣ والذي تمثل في اعتماد النفط السعودي الخفيف ذي الكثافة (٣٤) كمحور للأسعار ، وتحديد الفروقات على أساس درجة التقل ودرجة الفوسفور ومزايا الموقع كان هيكلًا خاطئًا من الناحية النظرية ، إذ قام على أساس فروق ثابتة في الأسعار بغض النظر عن تأثير درجة الكثافة في أسعار النقل . والواقع ان النظام الذي اعتمدته المنظمة في ذلك المؤتمر واستمرت في اتخاذه كأساس لم يكن جديدًا بل لم يختلف كثيراً عن النظام السابق الذي كانت تتبعه شركات النفط العالمية . الفرق الوحيد هو ان هيكل الأسعار حول سعر النفط القياسي تساوي في حجم الزيادة والنقص في ظل نظام الشركات ، بينما قام نظام الأوبك على إعطاء مزايا أكبر للجودة حيث لا تساوى الزيادة والنقص . غير ان الفرق الجوهرى بين الشركات والمنظمة هو ان الشركات كانت تستخدم الأسعار كأداة حسابية فقط (Transfer Pricing) وذلك نظراً لميكلها المتكامل رأسياً وسيطرتها على كافة مراحل الصناعة النفطية من الاستكشاف للانتاج فالنقل فالتركيز ثم التسويق للمنتجات . أي ان الأسعار في ظل سيطرة الشركات لم تكن تعني أسعاراً مقترنة بعرض سوقي حقيقي أو طلب ولكنها كانت تستخدم كوسيلة حسابية لتقدير المستحقات للدولة المضيفة . اما بالنسبة لمنظمة الأوبك فان هيكل الأسعار لم يكن المقصود منه تسهيل الأمور الحسابية ، فالمنظمة ودولها ذات وجود محدود في الصناعة النفطية يتركز في المقام الأول على المرحلة الانتاجية . والمقصود من هيكل الأسعار هو ان يكون أساس المعاملات التجارية ، أي انه سعر مرتبط بالعرض الفعلي الذي على أساسه يتم التعاقد . ان خطأ هيكل الأسعار لمنظمة الأوبك قد أدى في النهاية إلى وضع أصبح معه في مقدور الدول ان تحدد الفروق فعلياً ، ومن ثم أصبح تحديد أسعار

الأنواع المتعددة للنفط فيما عدا النفط القياسي أمراً متوقفاً على ظروف كل عضو ومدى تفاعله مع السوق .

٣ - بالإضافة إلى ما سبق فإنه لو تفحصنا تجربة منظمة الأوبك خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٨ وخاصة فيما يتعلق بتفاعل المنظمة مع السوق ودرجة تأثيرها عليه أو تأثيرها به لوجدنا ان المنظمة بدلاً من ان تقود حركة السوق وتقرر له مساره فإنها كانت دائماً وبدون استثناء تابعة للسوق الحر ؛ إذ اقتصر دورها على ان تجتمع لتثبيت ما حدث في السوق فعلاً ، وقد نحاول ولكن بدرجة محددة للغاية أن تتنبأ بما يحدث في السوق . فيكون قرارها مزيجاً من تثبيت ما قد قرره السوق فعلاً - وإلى حد محدود للغاية - ان تسبق السوق ولكن في غالبية الأحوال دون نجاح . فكيف لمنظمة ان تفرض قراراتها إذا كانت اجتماعاتها متباعدة وخاصة في وقت اتسمت فيه الظروف الفعلية بسرعة التقلبات ؟ .

فمثلاً انقضى حوالي (٢١) شهراً ما بين اجتماع طهران واجتماع فيينا و(١٥) شهراً ما بين اجتماع فيينا واجتماع الدوحة و(١٨) شهراً ما بين اجتماع استكهولم واجتماع أبوظبي . قد يكون هذا أمراً جائزاً وفعالاً إذا كان هناك إدارة مركزية قادرة على اتخاذ قرارات ملزمة وفي أمور حيوية في فترة ما بين الاجتماعات ، ولكن من المعروف ان منظمة الأوبك ليس لها ادارة مركزية ذات سلطة قادرة على اتخاذ قرارات ملزمة في الأمور الهامة ، وهو أمر لم يكن تلقائياً ولكنه جاء نتيجة لسياسة متعمدة ؛ إذ ان الدول الأعضاء وعن قصد لم ترغب في ان تكون الادارة المركزية أكثر من كونها ادارة للبحوث والمعلومات وليس لها الصلاحية في اتخاذ القرارات . وهذا أمر طبيعي إذ انه لو تواجدت مثل هذه السلطة المركزية لكان ذلك بمثابة انتقاص لسيادة الأعضاء . ومن ناحية أخرى فان اللجنة الاقتصادية للمنظمة ليس في مقدورها أيضاً اتخاذ القرارات ، فاجتماعاتها متباعدة ، وهي متلازمة مع الاجتماع الوزاري للمنظمة ، وأعضاؤها في الغالب فيون ذوو صبغة سياسية يلتزمون بقرارات بلادهم في المقام الأول .

٤ - ورغم عدم فاعلية المنظمة فقد هناك شعور (Perception) في الفترة ما بين يناير ١٩٧٤ وديسمبر ١٩٧٧ بأن المملكة العربية السعودية قادرة على ان تمارس دور القيادة وذلك لعدة أسباب ؛ فالمملكة العربية السعودية كانت تحاول دائماً اتباع سياسة محافظة تحول دون الارتفاع المستمر والمطرد للأسعار وفقاً لرغبة الجناح المتطرف في المنظمة . والواقع ان ذلك مكن المملكة من ان تلعب دوراً قيادياً كان من المستحيل ان تلعبه لو انها أرادت رفع الأسعار بدلاً من تخفيضها . كذلك فقد ساد اعتقاد ان السعودية قادرة على فرض سياسة التخصف والاعتدال في الأسعار نظراً لطاقتها الانتاجية الكبيرة التي كان هناك اعتقاد بانها حوالي (١٢) مليون برميل في اليوم على الأقل . ولقد مكنت ظروف عام ١٩٧٦ من ترسيخ الاعتقاد بقدرة السعودية القيادية ؛ إذ عندما واجهت السعودية تحدياً لقيادتها قامت بزيادة الانتاج حوالي ٢١٪ عما كان عليه في عام ١٩٧٥ ومن ثم جعلت زيادة الأسعار أمراً متعلزراً ؛ وأخيراً فان الجناح المتطرف في المنظمة كان يعتقد حتى قيام الثورة الايرانية انه نظراً لظروف سياسية ، فان إيران لن تتردد في تدعيم دور المملكة العربية السعودية في حالات الضرورة القصوى . غير انه من المهم الاشارة إلى ان دور السعودية القيادي لم يتفق من الناحية النظرية مع نماذج الكارتل المعروفة ؛ فدور القيادة في نطاق الكارتل يتطلب ان يتبع المنتج الرائد سياسة من شأنها تخفيض الانتاج في حالات السوق المشته وزيادة الانتاج إذا كانت الظروف مواتية ، ولكن العكس ميز سلوك السعودية بصفة عامة . فانتاجها في عام ١٩٧٤ كان حوالي (٨,٤٨٠) مليون برميل يومياً ممثلاً (٦,٢٧٪) من انتاج الأوبك ، بينما وصل (٩,٢) مليون برميل في عام ١٩٧٧ ممثلاً (٥,٢٩٪) من انتاج الأوبك في ظروف اتسمت بضعف السوق . كذلك فدور السعودية لا يتماشى نظرياً مع نموذج المنتج المسيطر (Dominant Extractor) الذي يتنبأ بانخفاض نصيب قائد الكارتل ، فقد زاد نصيب السعودية النسبي في الفترة ما بين ١٩٧٣ و١٩٧٨ بما يزيد على ٢٩٪ عما كان عليه عام ١٩٧٧ .

٥ - ساد هذه الفترة جو من الهدوء النسبي داخل المنظمة ، وبدأ وكان هناك وحدة متأسكة . والسبب في ذلك لم يكن وجود هيكل كارترل وانها لأسباب أخرى منها مثلاً الشعور بدور السعودية القيادي . كذلك فإن الأسعار كانت تعكس الجودة إلى حد كبير وإن كانت تفتقد الهيكل المتأسك .

إلا أن ضعف السوق الحر من الناحية الكمية كان من العوامل الرئيسية لظهور ما بدأ من وحدة وفعالية خلال هذه الفترة ؛ فنسبة النفط المتداول في السوق الحر كانت نسبة صغيرة نسبياً ولم تتعد ٥٪ خاصة وإن دول الأوبك لم تتعامل مباشرة مع السوق الحر ، هذا بالإضافة إلى الجو السياسي العام الذي اتسم بالاعتدال والاستقرار النسبي بمقاييس الشرق الأوسط .

٣-٢-٢ الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٣/١٩٨٤

تبدأ هذه الفترة ببداية الثورة الإيرانية في يناير ١٩٧٩ ، وتنتهي بمؤتمر لندن في مارس ١٩٨٣ . وبالرغم من أن هذه الفترة تميزت بخاصية عامة تمثلت في حالة تشتت المنظمة وانعدام فاعليتها بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل ، إلا أنه من الممكن أن نقسمها إلى عدة فترات : منها مثلاً الفترة من يناير ١٩٧٩ إلى بداية الحرب الإيرانية العراقية أغسطس - سبتمبر ١٩٨٠ ، وفترة أخرى تبدأ من الحرب الإيرانية - العراقية وتنتهي بمؤتمر جنيف الأول في مايو ١٩٨١ ، وفترة أخيرة تمثل فشل نتائج هذا المؤتمر وتفاقم المشكلة وتدهور وضع المنظمة لدرجة أصبح من الممكن التنبؤ بانهيارها ، والجهود التي تكثفت في تلك الفترة لمنع هذا الانهيار والتي تمخضت في النهاية عن مؤتمر لندن في مارس ١٩٨٣ .

نود في البداية أن نشير إلى ملاحظة هامة وهي أنه عندما نتحدث عن حالة التشتت التي ميزت دور المنظمة خلال تلك الفترة إلى الحد الذي نتعد فيه بعدم وجود المنظمة في خلال تلك الفترة فإننا لا نعني بذلك الانهيار الرسمي للمنظمة ، وإنما نعني وضعاً كان فيه اتخاذ القرارات الهامة وبخاصة تلك المتعلقة بالأسعار من الأمور التي يجددها

الأعضاء خارج إطار المنظمة ، أو وضعاً لا تحترم فيه قرارات المنظمة مما أدى إلى الضعف التدريجي لدور المنظمة وازدياد الدور النسبي للسوق الحر . وقد كان ذلك نتيجة طبيعية للعديد من العوامل والأحداث التي يمكن سردها على النحو التالي :

١ - كان لعدم استقرار الأوضاع بسبب الثورة الإيرانية تأثيره على السوق الحر إذ ارتفعت الأسعار ارتفاعاً خيالياً ، ولم تستطع منظمة الأوبك في مواجهة هذا الارتفاع تثبيت وتدعيم هيكل أسعارها ، فبدأت العلاوات تظهر ويحدها الأعضاء وليست المنظمة . وكان الهدف من تلك العلاوات في البداية ان يكون تأثيرها وقتياً ، الا ان التحديد الانفرادي لها واقتصاد هيكل أسعار المنظمة للأساس المنطقي أدى إلى إعطاء الجميع الحصرية في تحديد أسعارهم (Free for all) وفقاً لرؤيتهم الفردية ونظرتهم وتقييمهم لما يحدث في السوق . ولقد كان تبرير هذه العلاوات يستند إلى المفهوم المتعارف عليه بان تقوم المنظمة بتحديد الحد الأدنى للأسعار فقط .

٢ - كانت الأسعار في تلك الفترة تتميز بالتغير المستمر والسريع لذا وجدت الدول المنتجة للنفط نفسها في وضع ليس أمامها فيه الا ان تربط أسعارها بالمعلومات المستقاة من السوق الحر الذي كان بطبيعة الحال أكثر وأسرع تأثيراً بها يحدث في السوق الحر إذا قورن بمنظمة الأوبك . وكان من الواضح ان سعر النفط القياسي لم يكن له قيمة تذكر ولا يعبر على الاطلاق عما يجري في السوق .

ففي مارس ١٩٧٩ مثلاً كان السعر الرسمي للنفط القياسي (١٤,٥٥) دولاراً للبرميل بينما وصل سعر هذا النفط في السوق الحر حوالي (٤٠) دولاراً لذا لم يكن غريباً ان يبدأ أعضاء المنظمة ولأول مرة في الاتجار مباشرة وعلناً مع السوق الحر الذي أصبح ذا أهمية كبرى . ووصل حجم التداول فيه حوالي ١٥ - ٢٠٪ من الانتاج العالمي للنفط مقارنة بنسبة ٣ - ٥٪ في يناير . وقد أدى ذلك في النهاية إلى وضع أصبحت فيها الأسعار التي يتم على أساسها التداول أكثر ارتباطاً بأسعار السوق الحر منها بهيكل الأسعار الرسمي للمنظمة الذي أصبح ليس له معنى أو فعالية .

٣ - كان دور المملكة العربية السعودية خلال تلك الفترة يعكس حالة عدم الاستقرار التي اتسمت بها الفترة بصفة عامة . فقد غيرت الثورة الايرانية كافة المقاييس والحسابات التي كانت سائدة لفترة طويلة تغييراً جذرياً ، لذا قد يرى البعض ان دور السعودية القيادي لسوق النفط اتسم بالتخبط ثم الضعف . فعندما حدث انخفاض كبير في إنتاج إيران ونجم عنه ارتفاع كبير في الأسعار ، كان من المتوقع ان تعتمد السعودية إلى زيادة انتاجها لتحول دون حدوث ارتفاع كبير غير مرغوب فيه في الأسعار بما يتفق مع سياستها التقليدية التي تنسم بالاعتدال ولكن ما حدث كان العكس . فمن ناحية كانت الثورة الايرانية مفاجأة للمملكة ومن ناحية أخرى حدث في تلك الفترة ان واجهت الصناعة النفطية السعودية عدداً من الصعوبات الفنية خاصة في حقول النفط الرئيسية التي كانت تعمل بطاقة ٥٠٪ فقط . لذا ففي يناير ١٩٧٩ وبينما كان إنتاج إيران يكاد لا يذكر خفضت السعودية انتاجها من (١٠,٥) مليون برميل يومياً إلى (٨) مليون برميل يومياً . وفي مواجهة تأثير ذلك على الأسعار عمدت إلى زيادة انتاجها في فبراير ١٩٧٩ إلى (٩,٥) مليون برميل يومياً ، ولكن ما ان أتى شهر مارس حتى خفضت انتاجها مرة أخرى إلى (٨,٥) مليون برميل يومياً . وبغض النظر عن مسببات هذه السياسة إلا انها لا شك أدت إلى أمرين : من ناحية زادت من حالة الفزع والتخبط التي كانت تميز تلك الفترة ، ومن ناحية أخرى أظهرت الصعوبات الفنية التي تواجهها الصناعة النفطية السعودية . والنتيجة هي ان عجزت السعودية عن حماية قرارات مؤتمر جنيف في يونيو ١٩٧٩ حتى انه لم يأت الربع الثالث من هذا العام إلا وكانت صورة التشتت واضحة أو من الصعب إختافؤها فلم يحدث في العام الماضي ان كانت الفروق في الأسعار متعددة وتفتقد الأساس والمنطق ؛ فمثلاً وصل الفرق ما بين سعر النفط الايراني الخفيف وسعر النفط السعودي من نفس الجودة حوالي (٥,٥) دولاراً في نوفمبر ١٩٧٥ بينما لم يتعد الفرق (١٥) سنتاً في يناير من نفس العام .

٤ - لقد كان فشل مؤتمر كاراكاس من أهم العوامل التي زادت من تعقيد الوضع

وأدت إلى ضعف كبير في دور المنظمة وهيبتها . فقد تميزت ظروف ذلك المؤتمر بغزو الاتحاد السوفيتي لافغانستان الذي اعتبر خرقاً واضحاً ورئيسياً لاتفاق التعايش السلمي^(١٨) ، فارتفعت الأسعار في السوق الحر حتى وصلت حوالي (٥٤) دولاراً للبرميل من النفط القياسي الخفيف . وفي محاولة بالسة وأخيرة لايقاف عملية التشتت الظاهرة والمهددة بانهيار المنظمة عمدت السعودية إلى اتخاذ إجراء انفرادي لم يحدث من قبل ، وذلك بأن غيرت سعر النفط القياسي من ١٨ إلى ٢٤ دولاراً وذلك قبل انعقاد المؤتمر . والواقع ان هذا الاجراء كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير ، إذ إنها بهذا الاجراء الانفرادي سلبت المنظمة القرار الوحيد الذي يقوم عليه وجودها وهيبتها إلا وهو تحديد سعر النفط القياسي الذي على أساسه يتم تحديد الفروق ويتحدد هيكل الأسعار . ولقد اتبعت المملكة السعودية في أعقاب مؤتمر كاراكاس سياسة قائمة على تعظيم الإيرادات النفطية في الأجل الطويل ، وذلك يعني - بالنظر لحجم احتياطياتها - محاولة منع الأسعار من الارتفاع بل تحقيق ضغط في الاتجاه الانخفاضي وذلك لتأجيل تأثير البدائل واستمرار عصر النفط لفترة طويلة . ولما كانت السعودية قد تمكنت في تلك الفترة من حل العديد من المشاكل الفنية في حقولها النفطية الهامة فقد اتبعت سياسة لزيادة انتاجها حتى وصل إلى ما يزيد على (١٠,٥) مليون برميل يومياً في أكتوبر ١٩٨٠ . في نفس الوقت أدى ارتفاع الأسعار والكساد العالمي إلى استمرار الانخفاض في الطلب على النفط حتى وصل معدل الانخفاض حوالي ٨٪ في عام ١٩٨٠ . كما أدى ارتفاع المخزون وزيادة انتاج دول غير الأوبك ، نتيجة لاستمرار الارتفاع في الأسعار ، إلى زيادة المعروض من النفط الخام في السوق العالمي . وقد نتج عن انخفاض الطلب وزيادة العرض انخفاض أسعار السوق الحر .

ومن دلائل ضعف السوق في تلك الأونة ان الحرب العراقية الإيرانية أدت إلى حدوث ارتفاع طفيف ووقتي في الأسعار ؛ فرغم انخفاض انتاج هاتين الدولتين نتيجة للحرب بها يعادل حوالي (٢,٤) مليون برميل إلا ان سعر النفط القياسي

الحفيف قد ارتفع من (٣٤,٦٠) دولاراً للبرميل إلى (٣٨) دولاراً للبرميل للفترة ما بين الربع الثالث والربع الأخير من عام ١٩٨٠. بينما ارتفع سعر النفط النيجيري الحفيف من (٣٦,٥٠) دولاراً للبرميل إلى (٣٩,٥٠) دولاراً للبرميل خلال نفس الفترة. وهذه الخلفية التي اتسمت بضعف السوق وانخفاض الأسعار انعقد مؤتمر بالي في ديسمبر ١٩٨٠ الذي نتج عنه مجموعة أخرى من القرارات غير الواقعية وخاصة ما يتعلق بوضع هيكل لأسعار النفط القياسي ذي حد أدنى (٣٢) دولاراً للبرميل ومتوسط (٣٦) دولاراً للبرميل وحد أقصى (٤١) دولاراً للبرميل، هذا ولم يحدد المؤتمر الفروق المتعلقة بالنوعية. ولا يخفى ان مثل هذا الابتكار قد خلق جواً من عدم الثقة وعدم الوضوح وكان مرة لحالة التفتك وعدم الاتفاق التي سادت منظمة أوبك في تلك الفترة، ومع ذلك فقد استمرت المنظمة في التعنت والتصميم على رفع أسعارها التي وصلت إلى الذروة في أكتوبر ١٩٨١ في الوقت الذي انخفضت فيه أسعار السوق الحر إلى حوالي (٣٢ - ٣٤) دولاراً للبرميل واستمر هذا الانخفاض حتى خلال عام ١٩٨٢. ولقد أدى استمرار انخفاض الطلب العالمي على النفط في عام ١٩٨٢ إلى أمرين فيما يتعلق بمنظمة الأوبك: أولهما على مستوى الدول إذ عمدت معظم الدول إلى إعطاء خصومات في أسعارها في محاولة لحماية حصتها في سوق النفط؛ والأمر الثاني ان المنظمة حاولت استرداد قدرتها على تحديد حصص للأعضاء وذلك في اجتماع فيينا في مارس ١٩٨٢، غير ان هذا الاتفاق فشل نتيجة لعدم تأييد عديد من الدول الأعضاء لاتباع هذا الأسلوب. وفي مارس ١٩٨٣ ونتيجة لاستمرار تدهور أوضاع السوق واحتمال الانهيار الكامل، استطاعت منظمة الأوبك ان تخفض سعر النفط القياسي إلى (٢٩) دولاراً للبرميل تمثيلاً في ذلك مع الأسعار التي كانت سائدة حينئذ في السوق الحر وذلك في مؤتمر لندن مارس ١٩٨٣ والذي ستعرض له بالتفصيل فيما بعد.

ومن الأمور التي يجب الإشارة إليها ونحن بصدد استعراض الظروف التي أدت إلى مؤتمر لندن التغير الذي حدث في أسلوب التعامل والتبادل في النفط

الحام . فقد نتج عنه اتباع بعض الدول لسياسات متطرفة متأثرة في ذلك بظروف الندرة التي كانت سائدة في أعقاب الثورة الإيرانية ، فقد عمدت العديد من الدول الأعضاء إلى إعادة صياغة اتفاقيات التعاقد الطويلة الأجل بصورة تنفتر تماماً للواقعية وتبنت شروطاً مجحفة وغير مقبولة بالنسبة للشركات المتعاقدة ، حتى أصبحت هذه الاتفاقيات مناقضة تماماً للهدف الأساسي منها وهو ضمان استمرارية شريان النفط وضمان حصول هذه الشركات على احتياجاتها بموجب الاتفاقيات . غير ان هذه الاتفاقيات المجحفة افتقدت الاستمرارية وأصبحت عاجزة عن أداء الهدف منها وهو إعطاء المشتري الثقة في حصوله على احتياجاته دون صعوبة . وفي ظل هذه الظروف التي افتقدت فيها العقود مزاياها عمدت شركات النفط الكبرى إلى إتباع سياسة جديدة وهي التردد أو الامتناع عن الدخول في اتفاقيات تفقدها حرية الحركة ولا توفر لها الضمانات اللازمة وخاصة استمرارية التوريد ، وبدأت تعتمد على السوق الحر في استيفاء مطالبها . ولقد ساعد على ذلك ظروف ضعف السوق التي نتجت عن انخفاض الطلب وزيادة المعروض من دول غير الأوبك في وقت وصل فيه المخزون إلى مستويات قياسية بالمقارنة بالظروف العادية .

٥ - اتسم سوق النفط منذ مؤتمر لندن في مارس عام ١٩٨٣ بحالة من الهدوء الذي يمكن أن يوصف بالهدوء المش ، إذ كان وراء الاستقرار النسبي الذي اتسمت به هذه الفترة احتمالات حدوث تغير جذري في الاتجاه الانحفاضي على الوجه الغالب ، ولقد انعكس هذا الوضع على قرارات المنظمة إذ وجدت نفسها غير قادرة على احداث أي تغيير في سعر النفط القياسي أو في حجم الانتاج أو توزيع الحصص ، وقد عكس هذا الاستقرار ضعف السوق إذ استمر الطلب العالم في الانخفاض كما ان الانتعاش المؤقت والمتواضع في الاقتصاد العالمي وخاصة اقتصاديات الدول الصناعية لم يؤد الى زيادة تذكر في الطلب على نفط الأوبك . ومن ناحية أخرى فان حدوث تطورات سياسية خطيرة في منطقة الخليج لم يؤد إلى حدوث توتر في السوق أو زيادة في الأسعار ، بل من الأمور الغريبة ان تزايد

احتمال توسع رقعة الحرب العراقية الايرانية لتشمل دول نفطية خليجية أخرى وحدث اشتباك بين المقاتلات السعودية والمقاتلات الايرانية وفاعلية ما يسمى بحرب الناقلات لم يؤد إلى حدوث ارتفاع يذكر في الأسعار ، وعندما حدث لم يتعد نسبة بسيطة ولفترة لا تزيد عن يومين تبعها حدوث انخفاض في أسعار السوق الحر وبداية ضغط جديد يهدف إلى وضع منظمة الأوبك في موقف لا يكون فيه مفر من تخفيض الأسعار الرسمية مرة أخرى .

والواقع انه يجب تحليل تأثير التغيرات التي حدثت في منطقة الخليج في الآونة الأخيرة على سعر النفط . هذا التحليل يتناول ثلاثة أمور رئيسية :

الأمر الأول : يتعلق بتأثير الارتفاع في أسعار التأمين نتيجة لظروف وتطورات الحرب في منطقة الخليج على سعر النفط . على ضوء نظرية (نقل عبء الضريبة - Tax shift) ing) فان قدرة المنتج على نقل عبء الضريبة كاملة أو ناقصة أو زائدة إلى المستهلك يتوقف أساساً على مرونة الطلب . فإذا كان الطلب قوي المرونة تعذر على المنتج نقل عبء الضريبة إلى المستهلك ، وإذا كان في إمكانه نقل هذا العبء إلى المستهلك فيكون ذلك جزئياً . وبعبارة أخرى فان الطلب المرن يعني ان احتمال تحمل المنتج عبء الضريبة احتمال كبير والعكس صحيح إذا كان الطلب ضعيف المرونة . أي ان المنتج يكون سيد الموقف في حالة الطلب غير المرن ويكون في إمكانه ليس فقط نقل عبء الضريبة بالكامل للمستهلك بل وتحقيق أرباح غير عادية ، ويكون المستهلك مد الموقف إذا كان الطلب على السلعة مرناً . في الحالة الأولى تهدف الضريبة إلى تخفيض الاستهلاك اما في حالة الطلب المرن فيكون الهدف هو التخلص من أي أرباح عبر عادية يتمتع بها المنتج . فإذا طبقنا هذه النظرية على الأوضاع السائدة في الوقت الحالي لا يمكن استنتاج ان الطلب على النفط قد زادت درجة مرونته إذ ان زيادة أسعار التأمين لم تؤد إلى أي زيادة في الأسعار الرسمية بل على العكس . فقد عمدت بعض الدول كإيران مثلاً إلى إعطاء خصومات نقدية في سعرها الرسمي لمحاولة تعويض الشركات المتعاقدة على الارتفاع الذي طرأ في أسعار التأمين ، بينما عمدت بعض الدول الأخرى إلى إعطاء خصومات خفية وعينية تمثلت في نقل نفطها خارج منطقة

الحرب على نفقتها الخاصة ، وذلك توفيراً في أسعار التأمين اللازمة للدخول إلى المناطق المعرضة للحرب .

الأمر الثاني : ويتعلق بتأثير التغير الذي حدث في الآونة الأخيرة في سعر الدولار بالنسبة إلى أسعار العملات الأوروبية من ناحية وأسعار العملات النفطية من ناحية أخرى . فارتفاع سعر الدولار يعني ارتفاع سعر النفط حتى أصبح يعادل قيمته قبل مؤتمر لندن وذلك بالعملات الأوروبية . بالإضافة إلى ذلك فإن انخفاض معدلات التضخم في الدول الصناعية يعني أن الدول النفطية استطاعت في الظروف السائدة تحقيق فوائض حقيقية ، فإذا أخذنا في الاعتبار الدلائل المؤكدة لضعف مرونة الطلب والارتفاع في سعر النفط الناتج عن استمرار توقع هذا الارتفاع واحتمال ارتفاع أسعار الفائدة لأصبح من المتوقع حدوث ضغط مرة أخرى على سعر النفط لتخفيض سعر النفط القياسي . والأبعاد الحقيقية لهذا الضغط على منظمة الأوبك تمثل أخطاراً جسيمة على هيكل المنظمة واستمرارها ، خاصة وأن عديداً من أعضاء المنظمة يواجه صعوبات مالية كبيرة ، والحصص المحددة للأعضاء لا تكفي لسد احتياجاتها حتى بالأسعار السائدة . فإذا حدث انخفاض في الأسعار فلا شك أن عديداً من الدول سيجلب إلى أسلوب زيادة الإنتاج لتعويض الانخفاض في الإيرادات ومن ثم المنافسة الحلزونية المهددة لتماسك المنظمة وبقاتها .

أما الأمر الثالث : الذي يجب الإشارة إليه والناتج عن الأحداث الأخيرة في منطقة الخليج فهو ما يبدو من حدوث تغير جذري في استراتيجية نقل النفط من مصادره إلى موانئ بعيدة عن مناطق العمليات الحربية ، وبصفة خاصة احتمال ارتفاع القدرة التصديرية للعراق في المستقبل القريب وتأثير ذلك على مدى تماسك منظمة الأوبك في ظروف زيادة مرونة الطلب . كذلك فإن ظاهرة المخزون الاستراتيجي للدول المصدرة إذا ما قورنت بالمخزون الاستراتيجي للدول المستهلكة تعد ذات أهمية كبرى إذ أن ذلك سيؤثر على ميكانيكية التوقعات ، الأمر الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تحليل سلوك سعر النفط في الأجلين القصير والطويل ، وهو ما سنتناوله بالتفصيل في الفصل الأخير من هذا الكتاب .

٣-٣ الأزمة الحالية

نحاول في هذا الجزء التعرض إلى الأسباب والعوامل التي أدت إلى الأزمة التي واجهها سوق النفط في أعقاب الثورة الإيرانية ، وستخذ عام ١٩٧٨ كبداية . هنا يتحتم علينا الإشارة إلى ان هذه العوامل متعددة ، بعضها ذو طابع سياسي والآخر سيكولوجي بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية . ومن الصعب في إطار هذا الكتاب تغطية كافة هذه العوامل بدقة إذ ان ذلك يتطلب مجالاً متسعاً بالإضافة إلى ان الأزمة لم تصل إلى نهايتها حتى الآن ومن ثم يلزم مرور فترة كافية يمكن على أساسها الوصول إلى نتائج دقيقة ومعددة .

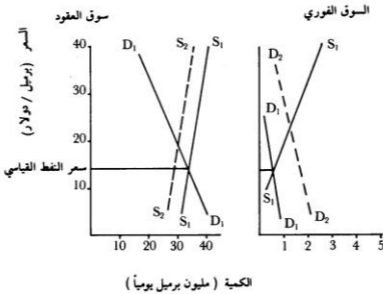
وسنركز في هذا الفصل بصفة خاصة على التغيرات الهيكلية التي حدثت في صناعة النفط العالمية بمفهومها التقليدي وهو المفهوم المتكامل رأسياً بغض النظر عن الأشكال الإدارية أو طبيعة الملكية في المراحل المحددة لهذه الصناعة ، كذلك سنغطي أهمية خاصة لظاهرة الاعتماد شبه المطلق على عوائد البترول والتزايد الكبير للأهمية النسبية للإيرادات النفطية وخاصة في ظروف سوقية تتسم بالضعف وبالتخمة . ولتحليل هذه العوامل سنعمد نموذجاً بيانياً مبسطاً قدمه (ستيفنز) في دراسة حديثة^(١) لسوق النفط كما هو موضح بالشكل ٣ - ٢ . وهو يمثل النموذج التحليلي المبسط لسوق النفط العالمي ، ويوضح عناصر العرض والطلب وتحديد الأسعار في السوق حيث تمثل المنحنيات (D D) منحنيات الطلب و (S S) منحنيات العرض . ويفرق النموذج بين سوقين ، سوق العقود حيث يباع النفط الخام بعقود قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل والسوق الفوري . في هذا الإطار نود الإشارة إلى عدة ملاحظات : الأولى تتعلق بحجم التداول في كلا السوقين في عام ١٩٧٨ حيث كانت النسبة الكبرى من المجموع الكلي وهي (٣٤) مليون برميل يومياً تتداول من خلال سوق العقود ونسبة ضئيلة لا تتعدى حوالي (٥٠٠) ألف برميل يومياً تتداول من خلال السوق الفوري . والأكثر من ذلك ان شركات النفط العالمية كانت تحتل مقام الصدارة في تسويق النفط الخام حيث تتعامل فيها يعادل (٣٢,٢) مليون برميل يومياً ، أي حوالي ٦٨٪ من

إجمالي النفط الخام المتداول في السوق . ومن بين هذه الكمية الاجمالية كانت الشركات الكبرى تستخدم حوالي ٨٤٪ في عملياتها المتكاملة رأسياً ، والباقي أي حوالي ١٦٪ تتاجر فيه السوق الفوري بموجب عقود الطرف الثالث المعروفة بعقود (Arms Length) . بالإضافة إلى ذلك فإن حجم التداول على المستوى الحكومي وحتى بداية الربع الأول من عام ١٩٧٩ كان ضئيلاً للغاية إذ لم يتعد ٩٪ من إجمالي إنتاج الدول الست الرئيسية في منظمة الأوبك وهي السعودية والكويت وإيران وليبيا وفنزويلا ونيجيريا . مغزى هذا الوضع انه حتى عام ١٩٧٩ لم يحدث تغير جذري في هيكل الصناعة البترولية ، بل انه يمكن القول ان الأوضاع التي كانت سائدة في فترة ما بعد ١٩٤٥ - ١٩٧٣ ظلت كما هي عليه رغم الاعتقاد السائد بأنه حدث تغير جذري نتيجة لأحداث عام ١٩٧٣ وبعبارة أخرى ، يمكن القول ان الشركات الكبرى استمرت في وضع متحكم وهام للغاية حتى عام ١٩٧٩ بالرغم من التغير في شكل الملكية وفي هوية صانعي القرار ، بعد ان تمكنت الدول المنتجة والمصدرة للنفط من استرداد حقها في تحديد الانتاج وتسويقه وتسعيه ، إلا انها ظلت تعتمد على الشركات الكبرى كهيكل أساسي في التسويق . ورغم ما قد يبدو من تشابه بين الأوضاع قبل عام ١٩٧٣ وبعده فيما يتعلق بالأهمية النسبية للشركات الكبرى إلا ان هناك فارقاً كبيراً وهاماً بين الفترتين . فقبل بداية السبعينات كان أي اختلال في التوازن في السوق أو احتفال ظهور تحمة يراقب بدقة من قبل الشركات الكبرى التي كان في إمكانها بموجب الملكية المشتركة - أو الاتفاقيات المتعددة مثل اتفاق (APO) في إيران ومبدأ (v / °) في العراق - التحكم في السوق ومنع أي انهيار في الأسعار ، هذا باستثناء فترة قصيرة في بداية الخمسينات حيث كان السبب الرئيسي لهبوط الأسعار هو دخول الشركات المستقلة والاكتشافات الكبيرة في مناطق جديدة ك ليبيا مثلاً . وبعد انتقال ملكية وإدارة الانتاج مع بداية السبعينات تولت المملكة العربية السعودية دور مراقبة وترشيد الانتاج في إطار منظمة الأوبك ، وان كان هذا الترشيح والرقابة قد اعتمد أساساً على قدرة السعودية وطاقتها الانتاجية الكبيرة . ولقد حدث هذا التغير في ظروف تجمعت فيها توقعات تغير الأسعار مع تغيرات فعلية في معدلات الخصم ،

الأمر الذي أدى إلى انتقال منحنيات العرض لغالبية الدول المنتجة إلى اليسار . ويبين الشكل ٣ - ٢ ان هيكل الصناعات النفطية كان متميزاً باتجاه مستمر إلى التكامل الرأسي والرقابة على الكميات المعروضة مما أدى بدوره إلى الحد من تأثير فائض العرض على انخفاض الأسعار ، بالرغم من انه قد حدث انخفاض في الأسعار الحقيقية للنفط بعد عام ١٩٧٤ .

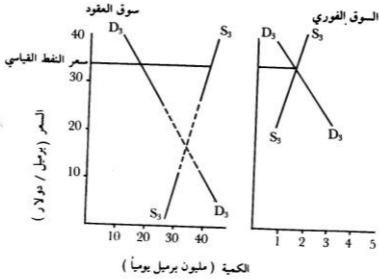
شكل ٣ - ٢

العرض والطلب على خام البترول : ١٩٧٨



شكل ٣-٣

العرض والطلب على النفط : بداية الثمانينات



اما الملاحظة الثانية فتتعلق بالأسعار ، ونستخدم هنا سعر النفط القياسي (السعودي الخفيف) لتبسيط التحليل . تعتبر الأسعار في سوق التعاقد أسعاراً محددة ادارياً ، والاعتقاد السائد هو ان الجهاز المحدد لهذا السعر هو منظمة الأوبك ، بينما في الواقع كانت السعودية هي التي تحدد سعر نسطها القياسي وتحدد الفروق (Differentials) وفقاً لاعتبارات السوق ، وبالتالي فإن أي فائض أو عجز في المعروض نتيجة لحدوث اختلال في التوازن في سوق العقود لا ينتج عنه تأثير مباشر وفوري على الأسعار بما يضمن استعادة التوازن ، والذي كان يحدث هو ان ينتقل هذا الاختلال

في التوازن (Spillover) من سوق العقود إلى السوق الفوري وفي السوق الفوري تتحدد الأسعار بموجب اعتبارات العرض والطلب ، ومن ثم فإذا انتقل الاختلال من سوق العقود إلى السوق الفوري تتحرك قوى السوق حرة غير مقيدة لأحداث إعادة التوازن في السوق النفطى العام وبصورة تلقائية . ويجب التأكيد انه حتى عام ١٩٧٩ لم تتعامل دول منظمة الأوبك مباشرة في السوق الفوري ومن ثم فان الطاقة الهائلة لهذه الدول كانت معزولة تماماً عن السوق الفوري فلم تدخل في تحركات العرض والطلب والتوقعات اللازمة لاعادة التوازن .

الملاحظة الأخيرة تتعلق ببساطة التحليل الموضح في الشكل ٣ - ٢ إذ لا يتطرق التحليل بصورة دقيقة لشكل منحنيات الطلب والعرض . فعل سبيل المثال لا يتطرق التحليل إلى ما إذا كان منحني الطلب على نפט الأوبك يمثل حالة فائض للطلب العالمي فوق المعروض من دول غير الأوبك ، وما إذا كان منحني العرض ينحني أو لا ينحني خلفياً ، كذلك فإن التحليل لا يأخذ في الاعتبار بصورة واضحة العلاقة الهامة بين سوق النفط الخام وأسواق المنتجات البترولية وهي علاقة على درجة كبيرة من الأهمية في موضوع تحديد الأسعار . إلا أن هذا التبسيط لا يقلل من أهمية التحليل إذ أن الهدف منه ليس استنباط أرقام دقيقة أو عمل تنبؤات مستقبلية وإنما الهدف من التحليل هو التشخيص وتحديد المعالم العامة للآزمة .

ولقد أثرت الثورة الإيرانية على الأوضاع السائدة إذ أدى حظر الانتاج إلى خفض إنتاج إيران حوالي (٥) مليون برميل يومياً في فترة قصيرة ما بين الربع الثالث لعام ١٩٧٨ - ويناير ١٩٧٩ . ومن ثم فإن منحني العرض في سوق العقود انتقل من (S1 S1) إلى (S2 S2) كما يظهر في شكل ٣ - ٢ ، وإن كان هذا الانتقال لا يعكس إنخفاض المعروض بالكمية الكلية أي مقدار (٥) مليون برميل ، وإنها يعكس انخفاضاً جزئياً نظراً لأن أعضاء آخرين من دول الأوبك رفعوا إنتاجهم لتعويض هذا النقص وكان التعويض (٣,٧) مليون برميل يومياً .

ونتيجة لهذا العجز في سوق التعاقد انتقل الطلب الفائض إلى السوق الفوري مما

أدى إلى انتقال منحني الطلب في السوق الفوري إلى الوضع (D2 D2) . ولم يقابل هذا الطلب المتزايد بزيادة في المعروض فارتفعت الأسعار . وهنا يتعين أن نلقت النظر إلى أمرين كانا وراء هذا الارتفاع الكبير في الأسعار : حالة عدم الاستقرار السياسي وشيوع توقعات سياسية متشائمة عن احتمال انتقال عدوى الثورة الإيرانية إلى مناطق أخرى في الخليج مما أدى إلى إنخفاض مستويات الارصدة المخزونة من النفط الخام إلى أدنى حد . لذا فقد كان الطلب المتزايد طلباً مبالغاً فيه نظراً للعوامل السياسية وبشكل جزء منه طلباً لاعادة تخزين كميات أكبر في ظروف كانت تسودها أعلى درجات عدم التأكد فيما يتعلق بمستقبل العرض المتاح من النفط الخام .

وهنا حدثت نقطة التغير الحام ، فقد بدأت الحكومات المنتجة - التي كما ذكرت سابقاً لم تكن تتعامل مباشرة في السوق الفوري - في تسويق نطفها الخام مباشرة . ففي الربع الأول من عام ١٩٧٩ كانت الدول الست الرئيسية في الأوبك تسوق (٩٪) فقط من إنتاجها وارتفع هذا الرقم إلى (٢٧٪) في عام ١٩٨٠ . وبالرجوع إلى الشكل ٣ - ٣ يلاحظ أن هذا التغير الهيكلي قد نقل كلاً من منحنيات العرض والطلب في سوق التعاقد إلى اليسار ، ومنحنيات العرض والطلب في السوق الفوري إلى اليمين ، ورغم ذلك فإن منحني الطلب في السوق الفوري كان دائماً أعلى من منحني العرض لأن العجز في إنتاج إيران كان يمثل عجزاً في مستوى العرض بشكل إجمالي . هذا الاندفاع الشديد في محاولة إعادة بناء المخزون من النفط الخام إلى مستويات مقبولة يأخذ في الاعتبار الظروف السياسية غير المستقرة التي كانت سائدة حين ذلك . وعلى هذا فإن السوق الفوري كان يعاني من عجز دائم رغم انه عجز محدود ، ومع استمرار هذا العجز - أي استمرار الاختلال في التوازن - كان من الطبيعي أن يستمر سعر النفط الخام في السوق الفوري في الارتفاع وهذا ما حدث فعلاً . ومع ارتفاع السعر الفوري بدأ الضغط على ضرورة تعديل سعر التعاقد ليتلاءم مع هذه الزيادة على عكس ما كانت تؤمن به السعودية لكنها قبلت تحت الضغط وانتهت بسعر تعاقد قدره (٣٤) دولاراً للبرميل . وخلال دوامات الأسعار هذه بدأت الدول المنتجة في تخفيض مبيعاتها في السوق الفوري وزيادة مبيعاتها في سوق العقود وإن كان التركيز في ذلك

الوقت على العقود قصيرة الأجل ، وعليه فإن منحنيات العرض والطلب في سوق التعاقد عادت ثانية إلى اليمين ، بينما منحنيات العرض والطلب في السوق الفوري عادت مرة ثانية إلى اليسار . وعندما استقر الموقف ظهرت صورة سوق النفط كما هو موضح في الشكل ٣-٣ أو ٣-٢ (ب) . وبعبارة أخرى فإن الموقف في سوق التعاقد كان يعني أن الأسعار السائدة لا تمثل بشكل واقعي حقيقة الأوضاع في السوق فقد كان هناك عرض فائض للنفط الخام مما يعني ضغطاً على الأسعار في الاتجاه الانخفاضي .

وقد أدت المرحلة التالية مباشرة إلى ظهور الأزمة التي كانت وراء إجتياح الأوبك الأول في لندن . فحتى تخف حدة ضغط العرض الزائد على الأسعار كان من الضروري تخفيض المعروض وبالتالي نقل منحنى العرض إلى اليسار ، وهذا ما حدث في عام ١٩٨١ - ١٩٨٢ . ولكن في نفس الوقت بدأ منحنى الطلب في الانتقال إلى اليسار سواء كرد فعل للكساد العالمي أو لزيادة المستخدم من البدائل أو ترشيد الاستهلاك - فالأمر لازال محلاً للجدل . وعلى ذلك لم يعوض أو يعادل الانخفاض في مستوى المعروض من النفط الخام الأثر الانخفاضي على الأسعار ، والأكثر من ذلك أن أعضاء الأوبك بدأوا يشعرون أنهم لا يستطيعون إحداث تخفيض كبير في المعروض بما يتناسب مع انخفاض الطلب وذلك لعوامل ثلاثة :

الأول : أنه خلال السبعينات بذلت كثير من الدول المنتجة للنفط الخام جهوداً مكثفة لاستخدام الغاز المصاحب - الذي كان يحرق سابقاً - في توليد الطاقة الكهربائية للاستخدام المنزلي ومشروعات محلية المياه ، وعلى ذلك فإن تخفيض إنتاج النفط يعني أيضاً تخفيض إنتاج الغاز المصاحب مما يعني أن الاستخدامات التي صممت على أساس استخدام الغاز المصاحب ستواجه عجزاً في إحدى عوامل الانتاج الهامة .

الثاني : أن العملة العربية السعودية فقدت إلى حد كبير دورها القيادي كمنتج هام ورئيسي مع انخفاض مستويات الطلب والانتاج . وقد أعطى هذا الدور هام

للسعودية قوة سياسية هائلة ودوراً هاماً خلال السبعينات وعليه فإن أي اهتزاز لمركز السعودية كأكبر وأهم منتج للنفط الخام يؤثر بلا شك على قدرتها السياسية وتأثيرها في التحكم في الأوضاع ، ولهذا السبب أعلن وزير النفط الإيراني بعد فشل إجتماع الأوبك في يناير ١٩٨٣ (إن أي تخفيض في إنتاج السعودية . . هو كسب لايران) .

الثالث : وبعد أكثر عمومية وأهمية من العاملين السابقين ، وهو الاعتماد المتزايد على عوائد النفط . وهذا العامل له جانبان - الجانب الأول يتمثل في التوقعات التفاؤلية للأفراد نتيجة للارتفاع الخيالي في الإيرادات النفطية ومن ثم مستوى المعيشة الذي حدث في السبعينات . وقد كان الأسلوب الوحيد لارضاء هذه التوقعات هو استمرار حكومات تلك الدول في زيادة الانفاق الحكومي ، وبالتالي فإن قدرة هذه الحكومات على تقييد إنفاقها ليتناسب مع عوائد النفط المنخفض يعد من الأمور الحساسة للغاية ولا يمكن أن يتحقق دون إحباط مثل هذه التوقعات . أما الجانب الثاني فهو ما يمكن أن يشار إليه بـ (لعنة النفط) فالتنمية الاقتصادية التي بدأت قبل السبعينات هدمت وأزيلت آثارها نهائياً مع رخاء النفط ، ومن ثم أصبح الاعتماد على النفط وعوائده شبه اعتماد كامل مما يعني أن بقاء هذه الدول واستقرارها أصبح مشروطاً بتحديد حد أدنى لعوائد النفط وهذه هي الأزمة الحقيقية ، فطالما أن الدول المنتجة للنفط لا تستطيع تخفيض إنتاجها لأقل من حد معين فهي غير قادرة على إعادة التوازن إلى سوق النفط .

٣-٤ مؤتمر لندن : مارس ١٩٨٣

تم الوصول إلى اتفاقية لندن في مارس ١٩٨٣ بعد مفاوضات شاقة وطويلة استمرت لمدة ثلاثة أسابيع قبل أن يأخذ الاجتماع صورة رسمية ، واستمر المؤتمر بعد ذلك اثني عشر يوماً . وقد تميزت هذه المفاوضات بعامل جديد لم يكن يؤخذ في الاعتبار بصورة واضحة وصریحة وهو التشاور المستمر مع دول غير الأوبك الهامة وبصفة خاصة بريطانيا ، إذ أن ظروف المفاوضات وأحداث السوق قبل وأثناء المؤتمر قد أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن نجاح منظمة الأوبك في التحكم في الأوضاع ومنع حدوث إنهيار لا يحمده عقابه يتطلب أساساً التعاون ولو بصورة

ضمنية من قبل دول غير الأوبك وبصفة خاصة بريطانيا ، إذ أن المنافسة التي كانت قائمة حينئذ بين سعر النفط البريطاني الخفيف والنفط النيجيري الخفيف كانت قد وصلت إلى مستوى الذروة ، وأوضحت نيجيريا أنها لن تقف مكتوفة اليدين في مواجهة منافسة بريطانيا التي تهدد أسواقها بغض النظر عن الوصول إلى اتفاق في إطار الأوبك أو عدم الوصول إلى اتفاق .

بعبارة أخرى فإن نيجيريا قد اتخذت موقفاً يعتمد أساساً على حماية مصالحها الخاصة فإذا اتفقت هذه المصلحة مع قرارات الأوبك من ناحية ولم تهدد من قبل دول غير الأوبك من ناحية أخرى فإن نيجيريا ستكون في هذه الظروف على استعداد لاحترام قرارات الأوبك ؛ أما إذا لم تتوفر هذه الشروط فإنها تحتفظ لنفسها باتباع سياسة تتفق مع مصالحها في ظل ظروف كانت تواجه فيها نيجيريا ضائقة مالية . ولقد تمخض مؤتمر لندن عن اتفاقية هادفة للقضاء على التخممة النفطية وتحقيق استقرار الأسعار عن طريق تخفيض سعر النفط القياسي الخفيف إلى ٢٩ دولاراً للبرميل ، ووضع حداً أقصى للإنتاج لا يزيد عن (١٧,٥) مليون برميل يومياً حتى نهاية عام ١٩٨٣ ، مع تحديد حصص لغالبية الأعضاء . ويمكن تلخيص قرارات مؤتمر لندن فيما يلي :

- ١ - تم تحديد ٢٩ دولاراً للبرميل كسعر للنفط القياسي (API 34) أي أن السعر الرسمي قد خفض بما يعادل خمسة دولارات للبرميل .
- ٢ - تم الاتفاق على أن تبقى الفروق على نفس المستوى الذي تم الوصول إليه في مؤتمر فيينا في مارس ١٩٨٢ فيها عدا النفط النيجيري الذي تم تسعيره بمعدل يزيد دولاراً واحداً للبرميل فوق سعر النفط القياسي . أي أن الفروق فيما يتعلق بالنفط الخام النيجيري قد أدت إلى تخفيض نسبي في سعر هذا النفط في محاولة لارضاء نيجيريا ولتمكينها من المنافسة مع نفط بحر الشمال الخفيف . فيما عدا هذا التخصيص فإن إبقاء الفروق على ما كانت عليه كان يعني تخفيض السعر الرسمي لكافة أنواع نفط الأوبك بما يعادل خمسة دولارات للبرميل .
- ٣ - تعهدت الدول الأعضاء بعدم تخفيض الأسعار الرسمية لنفطها دون المستويات المتفق عليها إلا بموافقة رسمية من منظمة الأوبك .

٤ - إذا قامت إحدى دول غير الأوبك باتباع سياسات أو اتخاذ إجراءات قد ينجم عنها تهديد لاتفاقية الأوبك فإن المنظمة تتخذ كافة الإجراءات لمواجهة أي تحدٍ ولحماية مصالح أعضائها بهدف ضمان الاستقرار في سوق النفط .

٥ - نص الاتفاق على حق الأعضاء في زيادة الأسعار الرسمية وبصورة تدريجية لا تتعدى (٥٠) سنتاً للبرميل بحد أقصى بشرط أن تسمح ظروف السوق بذلك .

٦ - تجنب الدول الأعضاء إعطاء أي نوع من الخصومات سواء كانت في صورة نقدية أو عينية ظاهرة أو خفية . كذلك يتجنب الأعضاء إغراق الأسواق العالمية بالمنتجات النفطية وبأسعار قد تهدد هيكل أسعار النفط الخام (البيان الرسمي) في ١٤/٣/١٩٨٣ وإن يمتنعوا عن بيع النفط الخام بطريق مباشر أو غير مباشر في السوق الفوري وبأسعار تقل عن مستوى الأسعار المتفق عليها وفقاً لقرارات مؤتمر لندن في مارس ١٩٨٣ .

بالإضافة إلى ذلك فقد اتفق المؤتمر على السماح لإيران بخصم رمزي لتعويض الارتفاع في تكلفة النقل من جزيرة خراج نتيجة لظروف الحرب ، وقد وافق المؤتمر على هذا التخفيض غير أن وزير النفط الإيراني لم يوافق على تحديد قيمة الخصم الذي يكفي لتعويض الارتفاع في تكلفة النقل .

أما اتفاق الإنتاج فقد اعتمد حداً أقصى لا يتعدى (١٧,٥) مليون برميل يومياً حتى نهاية ١٩٨٣ مع تحديد حصص لكافة الأعضاء فيما عدا المملكة العربية السعودية التي وكل إليها رسمياً تحديد إنتاجها عند مستوى يحقق الموازنة اللازمة لضمان استقرار سوق النفط والدفاع عن سعر النفط القياسي المتفق عليه وهو (٩) دولاراً للبرميل . وبين الجدول التالي الحصص التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر لندن ، بالإضافة إلى هذه الحصص أصرت بعض الدول الأعضاء على أن يكون هناك اتفاق ضمني على أن تكون حصة العراق التي قدرت بـ (١,٢) مليون برميل يومياً قابلة للزيادة عند إعادة فتح خط أنابيب العراق - سوريا بينما تقوم السعودية والكويت بشحن بعض النفط الخام لعملاء العراق نيابة عنه حتى تضمن العراق عملاءها . كذلك اشترطت دولة

الامارات ان تعطى لها الأولوية في حالة تعديل الحصص وزيادتها في نهاية عام ١٩٨٣ . وفي كلتا الحالتين لم يكن الانساق واضحاً وصريحاً وانطوى على بعض المتناقضات وخاصة الكيفية التي تلعب فيها السعودية دور المنتج المكمل للتوازن ، هذا إلى جانب طلب الامارات كان قائماً على أساس ان الطلب على نفط الأوبك سيشهد ارتفاعاً هاماً في نهاية عام ١٩٨٣ .

جدول ٣ - ١
 حصص الانتاج لدول الأوبك عام ١٩٨٣
 « الوحدة ألف برميل يومياً »

الدولة	الحصة حتى نهاية ١٩٨٣
الجزائر	٧٢٥
اكوادور	٢٠٠
جاپون	١٥٠
اندونيسيا	١,٣٠٠
إيران	٢,٤٠٠
العراق	١,٢٠٠
الكويت	١,٠٥٠
ليبيا	١,١٠٠
نيجيريا	١,٣٠٠
قطر	٣٠٠
الامارات	١,١٠٠
فنزويلا	١,٦٧٥
إجمالي ١٢ دولة	١٢,٥٠٠
السعودية	دون حصة محددة
	٥,٠٠٠ في الوقت الحالي
اجمالي الأوبك	١٧,٥٠٠

ولتحليل نتائج اتفاقية لندن يجب التفرقة بين الاتفاق الصريح المباشر الذي انعكس في البيان الرسمي لمؤتمر لندن وما يمكن ان يطلق عليه الاتفاق غير الرسمي وغير المكتوب . فإذا نظرنا بدقة إلى الاتفاق الرسمي فانه يبدو من الصعب الاقتناع بأنه اتفاق يتوقع له النجاح والاستمرار وذلك لأسباب ثلاثة رئيسية :

السبب الاول : هو ان الاتفاق يفترق إلى الواقعية . فالسعر الرسمي للنفط القياسي المتفق عليه وهو (٢٩) دولاراً للبرميل يمثل مستوى أعلى من المستوى الذي كان سائداً في ذلك الوقت في السوق الفوري وأعلى أيضاً من المستوى المتوقع والذي كان يتراوح ما بين (٢٧ - ٢٨) دولاراً للبرميل ، كما انه يزيد عن السعر المستنبت من قيمة المنتجات والذي وصل إلى حوالي (٢٦) دولاراً للبرميل ، مع توقع احتمال انخفاضه . لذا فقد كان من المنطقي توقع عدم استمرارية الاتفاق خاصة وان الطلب على نفط الأوبك في ذلك الحين لم يتعد (١٥) مليون برميل يومياً على وجه التقريب ، بينما الحد الأقصى للإنتاج الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر لندن كان (١٧,٥) مليون برميل يومياً أي بزيادة قدرها (٢,٥) مليون برميل يومياً . هذا بالإضافة إلى ان هيكل الفروق الذي تم الاتفاق عليه لم يكن منطقياً وليس من السهل استنباط الأسس التي قام عليها وهي نقطة على درجة كبيرة من الأهمية . إن عدم منطقيّة الفروق تعطي بعض أنواع النفط ومن ثم الدول المنتجة لها ميزة نسبية على حساب الآخرين مما قد يدفعهم إلى عدم التقيد بالخصص المتفق عليها ، ومن ثم يؤدي ذلك إلى ظهور المنافسة واحتالات انهيار السوق . وأخيراً فان عدم واقعية الاتفاق تبدو واضحة في المبالغة في قدرة السعودية على أن تلعب دور المنتج المكمل الموازن ، إذ انها تهمل الظروف الاقتصادية والسياسية بل أيضاً المالية للمملكة العربية السعودية .

السبب الثاني : هو ان الاتفاق يبدو هشاً . فقد افترض قبول دول غير الأوبك لاتفاق لندن والتزامها به ، رغم ان المكسيك هي الدولة الوحيدة التي أظهرت بعض اشارات التفهم للاتفاقية والاستعداد للتعاون مع المنظمة وان كان ذلك بصورة غير رسمية . والاتفاق مشروط أيضاً بعدم تخفيض المملكة المتحدة لسعر نفط بحر الشمال لأقل من المستوى الذي كان سائداً في ذلك الوقت ، وهو (٣٠,٢) دولاراً للبرميل . هذا إلى

جانب افتراض ان السماح الخاص الذي أعطى لايران سيستخدم بصورة مسؤولة وهو أمر يصعب افتراض تطبيقه في ظروف الحرب .

السبب الثالث : ان الاتفاق لم يتضمن أي نظام أو أسلوب يحول دون ان يقوم بعض الأعضاء بخرق ما اتفق عليه إلا التحذير من مخافة حدوث انهيار كلي في السوق والمنظمة ، والقيادة النظرية للمملكة العربية السعودية . اما تحذير دول غير الأوبك من عواقب إتباع سياسات من شأنها تهديد اتفاق لندن فيبدو تهديداً يصعب تطبيقه خاصة وان انتاج منظمة الأوبك أصبح يقل عن انتاج دول غير الأوبك . ومن ناحية أخرى فان اتفاق لندن لم ينطو على أي أسلوب أو نظام لاكتشاف حدوث خرق للاتفاقية سواء من داخل المنظمة أو من خارجها ، ولا يوجد إلا لجنة متابعة السوق التي لا تستطيع إتخاذ القرارات أو تطبيق العقوبات خاصة بعد ان أصبح موضوع العقوبات بصفة عامة موضوعاً نظرياً لما يحمله من مخاطر حرب الأسعار .

وأخيراً فانه يصعب تصور إمكانية تطبيق الاتفاقية بفعالية دون تعاون الشركات الكبرى وقبولها لتوقيع اتفاقيات طويلة الأجل قائمة على السعر الرسمي في وقت غيرت فيه هذه الشركات استراتيجيتها مفضلة عدم التقيد بعقود طويلة الأجل في ظروف تتميز بالتخمة النفطية وتوقعات استمرار انخفاض الأسعار .

ولهذه الأسباب السابقة فان الاتفاق لا يتوقع له النجاح والاستمرار . ولكن الاتفاق غير الرسمي والافتراضات التي يبدو انها أخذت في الاعتبار تجعل من الممكن ان يحقق هذا الاتفاق نوعاً من النجاح النسبي في منع انهيار السوق على الأقل ، وتحقيق استقرار الأسعار في المدى القصير على أحسن التوقعات . والافتراضات التي يمكن تصورها والتي بناء عليها يصبح النجاح النسبي للاتفاق أمراً كبير الاحتمال هي افتراضات تتعلق بتوقعات السوق وسلوك الأعضاء . فقد كان مفهوماً ان الحد الأقصى الفعال للإنتاج لن يزيد عن (١٥) مليون برميل يومياً حتى نهاية الربع الثاني من عام ١٩٨٣ وهي الفترة التي كانت تعد حرجة وعصيبة . ويرجع هذا إلى ان السعودية لن يكون في مقدورها تسويق أكثر من (٣) مليون برميل يومياً وان تسويق العراق لن يتعدى (٨٠٠) ألف برميل يومياً نظراً لصعوبات النقل والتصدير . اما الكويت فربما يكون

في مقدورها تصدير (٧٠٠) ألف برميل يومياً متضمناً الخام المكرر في معامل التكرير التي تملكها مؤسسة النفط الكويتية في الخارج . كذلك يمكن افتراض ان الاتفاق لا يستبعد إمكانية زيادة حصص الأعضاء إذا سمحت ظروف السوق . فمثلاً سيكون في إمكان المملكة العربية السعودية تسويق (٧) مليون برميل يومياً في الربع الثالث من عام ١٩٨٣ حيث كان من المتوقع ان يزداد الطلب في ذلك الوقت . ومع افتراض تخفيض المخزون حتى منتصف عام ١٩٨٣ وإعادة المخزون بمعدل سريع يصل إلى حوالي مليون برميل يومياً في الربع الثالث و (٢) مليون برميل في الربع الأخير من عام ١٩٨٣ فان ارتفاع حصة السعودية إلى (٧) مليون برميل يومياً يصبح أمراً ممكناً دون ان ينتج عن ذلك نتائج عكسية على سوق النفط وهيكل الأسعار ونجاس وتماسك المنظمة . اما إذا تمت عملية بناء المخزون بمعدلات أقل سرعة فان زيادة السعودية لانتاجها إلى حوالي (٦) مليون برميل يومياً يصبح أمراً مقبولاً ويمكننا . كما يصحح من الممكن زيادة حصة الكويت إلى (١,٢٥) مليون برميل يومياً . ولقد سمح لايران بخمسة لا يتعدى (٢) دولاراً للبرميل لمقابلة تكاليف التأمين العالية بسبب ظروف الحرب بشرط التزام إيران بحصتها في الانتاج . والجزء الآخر من التفاهم الضمني يتعلق باختيار سعر (٢٩) دولاراً للبرميل وهو قرار من الصعب تفسير مسيبات اختياره خاصة انه يختلف عن السعر والتوقعات التي كانت سائدة في ذلك الوقت وقد يفسر على انه محاولة لمنع بريطانيا من تخفيض سعر نفط بحر الشمال بدرجة كبيرة ، أو وسيلة لجلس نبض السوق وتحديد ردود الفعل . أي ان الاتفاق هدف إلى منع حدوث انخفاض كبير ومفاجيء في السعر وتحقيق هذا التخفيض بصورة تدريجية ومن خلال اجتراعات متتالية للمنظمة .

والواقع ان نجاح الاتفاق يتوقف أيضاً على تحقق مجموعة من الافتراضات أهمها ان المنظمة شخصت المشكلة على انها مشكلة وقتية للغاية تقتصر على الربع الثاني من عام ١٩٨٣ فقط ، باعتبار ان انخفاض الطلب على نفط الأوبك في هذه الفترة يعتبر من وجهة نظر المنظمة انعكاساً لظروف غير عادية لن تطول وان هذا الطلب سيرتفع ليصل إلى (٢٠) مليون برميل يومياً في الربع الثالث من عام ١٩٨٣ . كما افترض أيضاً على

ما يبدو ان النفط الخام المعروض من دول غير الأوبك لن يتعدى (٤, ٢٥) مليون برميل يومياً في الربع الأخير من نفس العام ، وان إعادة بناء المخزون ستبداً في الربع الثالث من نفس العام . ويفترض الاتفاق ان بريطانيا ستحاول ان تتكافأ أو تتعادل مع نيجيريا وانها ستبذل قصارى جهدها لمنع حدوث اضطراب في السوق عن طريق تخفيض أسعارها بمعدل يهدد اتفاق لندن . إن بريطانيا بالرغم من تحاشيها لتحديد موقفها بصراحة بالتأييد أو الرفض من نتائج مؤتمر لندن إلا انه ليس من مصلحتها ان يحدث إنهار لن ينجو منه أحد في السوق النفطية ؛ فآثار هذا الإنهار ستتقل من سوق النفط إلى سوق المال وكلا السوقين يلعبان دوراً أساسياً بل استراتيجياً في الاقتصاد البريطاني ، ومن ثم فانه يمكن غض النظر عن امتناع بريطانيا عن تحديد موقفها علنياً وإفتراض الموافقة المتحفظة من قبل الحكومة البريطانية لقرارات مؤتمر لندن . وأخيراً يفترض الاتفاق عدم حدوث فرق خطير للحصص الانتاجية المتفق عليها خوفاً من انهار السوق ، إلى جانب ذلك فان اتفاق لندن يقوم على افتراض قدر كبير من التعاون من قبل الشركات النفطية الكبرى . وبالرغم من عدم صحة بعض هذه الفروض إلا ان هناك احتمالات كبيرة للنجاح إذا التزم الأعضاء بالحد الأقصى للنتاج واستقرت المعادلة بين الخام النيجيري وخام بحر الشمال . ومن دلائل نجاح الاتفاق الا يزيد التباين بين السعر الرسمي والسعر الفوري عن (٢) دولاراً للبرميل كحد أقصى للنفط القياسي الخفيف ، والا يزيد الفرق بين سعر النفط النيجيري ومثيله من نفط بحر الشمال عن (٢٥ - ٥٠) سنتاً للبرميل .

لقد مر أكثر من عامين على مؤتمر لندن ولا زال السوق في حالة هشة وان كان مستقراً نسبياً ، حيث ان المنظمة في وضع لا تستطيع فيه الحركة خشية هز القارب ، والجميع يعلم ان التخمّة النفطية لا زالت قائمة وان الانخفاض في الإيرادات النفطية لا زال مستمر حتى ان ما كان يسمى بالفائض المالي قد انقلب إلى عجز مالي بالنسبة لمجموعة الأوبك وأصبح أغلب الأعضاء يعانون من عجز في ميزانياتهم وتغير دورهم في السوق المالي إلى دور المقرض بدلاً من دولا المقرض . والسؤال هنا هو : إلى متى تستطيع المنظمة البقاء مكتوفة الأيدي مقيدة الحركة غير قادرة على احداث أية

تعديلات جوهرية تستعيد بها ولو بشكل محدود ما كان في الماضي من نفوذ ، خاصة وان الاقتراض الرئيسي بان الطلب على نطف الأوبك سيصل إلى (٢٠) مليون برميل يومياً لم يتحقق ؟ . سنتعرض للإجابة على هذا السؤال فيما بعد ، ولكن قبل ان نتطرق إلى موضوع مستقبل الأوبك في الأجلين المتوسط والطويل لا بد ان نتطرق بالتحليل والمعالجة التاريخية لدور المملكة العربية السعودية من ناحية ودور الشركات الكبرى وخاصة الأخوات السبع في التأثير على سوق النفط ومدى إنعكاس ذلك على منظمة الأوبك وهذا ما سيتناوله الفصل القادم .

الفصل الرابع

الفصل الرابع

المملكة العربية السعودية وشركات النفط الكبرى ومنظمة الأوبك

تلعب العوامل الهيكلية والادارية دوراً في سوق أي سلعة فتؤثر على الأسعار والانتاج والعرض والمخزون والمكان والزمان والأجل القصير والأجل الطويل . وهذا مبدأ من مبادئ علم الاقتصاد وبديهية لا يمكن الشك فيها ، لأن عنصر الادارة وهيكلها والعنصر الانساني فيها وتباين سلوك هذا العنصر وخضوعه لاعتبارات إنسانية قد تكون في بعض الاحيان ذات طابع عشوائي يجعل عنصر عدم التأكد عامل رئيسي من العوامل المؤثرة على الأسواق . غير أن مدى تأثير العوامل الهيكلية والادارية يتفاوت من سلعة إلى أخرى ومن وقت لآخر . والنفط من السلع التي لعبت فيها العوامل الهيكلية والادارية عبر التاريخ دوراً رئيسياً واستراتيجياً أكثر من أي سلعة أخرى . ونظراً لأهمية هذه العوامل فإن أي دراسة تتعلق بالنفط لا بد أن تتطرق لتأثير هذه العوامل على المتغيرات الرئيسية كالأسعار والانتاج والنقل والتكرير والتسويق وهذا ما يختص به هذا الفصل . غير اننا قبل أن ندخل في التفاصيل نود أن نشير إلى أن الاهتمام بهذه العوامل في هذه الدراسة لا يعني أننا نؤمن بالرأي القائل بأن سعر النفط يحدد إدارياً من قبل هيكل إداري سواء كان هذا الهيكل يتمثل في شركات النفط الكبرى أو منظمة الأوبك بعيداً عن اعتبارات السوق والعرض والطلب . فالتعرض لهذه العوامل لا يعني انها العوامل الوحيدة أو الاستراتيجية في تحديد سعر النفط وإنما يعني أنها تلعب دوراً متفاعلاً مع عوامل أخرى غالبيتها عوامل السوق وينجم عن هذا التفاعل النتائج المعلنة بالنسبة للمتغيرات الرئيسية والتي تتم على أساسها المعاملات سواء في السوق الرسمي أو في السوق الفوري .

ويبدأ هذا الفصل بتحليل دور القيادة السعودية في سوق النفط وفي منظمة

الأوبك ، حيث نتعرض لأهداف السياسة النفطية السعودية في إطار السياسة العامة للمملكة العربية السعودية ، ثم نتعرض للبراسات الفعلية لهذه السياسة تاريخياً مع التركيز على الفترة التي أعقبت مؤتمر الأوبك في أكتوبر عام ١٩٧٣ . يتناول التحليل بعد ذلك لدراسة دور الشركات الكبرى أثناء هذه الفترة التي بدأت في السبعينات ، وهنا سيكون التركيز على الآراء التي سادت الكتابات والتحليل فيما يتعلق بدور هذه الشركات في التغير الذي حدث والذي نتج عن استرداد دول منظمة الأوبك لحقها في تحديد الأسعار والإنتاج ، ودور هذه الشركات في الفترة التي أعقبت الثورة الإيرانية وحتى مؤتمر لندن في مارس ١٩٨٣ ، والفترة التي أعقبت هذا المؤتمر وحتى وقت كتابة هذا الفصل . بعد هذا التحليل لدور الشركات نحاول تقديم تحليل شبه مكتمل يتناول منظمة الأوبك ، والمملكة العربية السعودية ، وشركات النفط الكبرى .

ويتناول هذا التحليل محاولة استخدام نموذج رياضي قائم على نموذج قدمه رفاعي^(٢٠) في دراسة قيمة لمحددات سعر النفط ، ومنه تقدم تفسيراً لكيفية تحديد سعر النفط في الفترة ما بين ١٩٧٣ - ١٩٧٨ وهي الفترة التي استطاعت فيها منظمة الأوبك أن تلعب دوراً هاماً نسبياً في تحديد الأسعار والتأثير على سوق النفط العالمي . كذلك يتناول التحليل العلاقة بين منظمة الأوبك ، وشركات النفط الكبرى ، وحكومات الدول المستهلكة للنفط ونستخدم في ذلك التحليل نموذجاً بيانياً قدمه « دانييلسون »^(٢١) ويقوم على نظرية الجريمة والعقاب التي تعد من النظريات الحديثة في النظرية الاقتصادية . والهدف من هذا الفصل هو محاولة إلقاء الأضواء على فترة هامة في تاريخ صناعة النفط العالمية تبدأ من بداية السبعينات بالاضافة إلى اعتباره مقدمة نظرية يمكن استخدامها في محاولة تحديد معالم المستقبل والتنبؤ بسلوك المتغيرات الرئيسية في سوق النفط ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بمتغيرين هامين : أولهما مستقبل سعر النفط في الأجل الطويل ، وثانيهما مدى الثقة في استمرارية الهيكل الإداري السائد في الوقت الحالي بعوامله المتعددة والمتماثلة في منظمة الأوبك وشركات النفط الكبرى ، والشركات الوطنية ، ودول غير الأوبك ومنظمة الطاقة العالمية ، مع تقديم

محاولة استكشافية ذات طابع مستقبلي عن احتمالات ظهور منظمة أو منظمات جديدة تلعب دوراً جديداً في مستقبل الصناعة النفطية .

٤-١ القيادة السعودية وأهدافها

يهدف هذا الجزء إلى توضيح الأهداف التي تتبناها السياسة السعودية والكيفية التي تحاول بها تحقيق هذه الأهداف واحتمالات نجاح هذه المحاولات . ببساطة شديدة يتركز الهدف الحالي للسعودية في تحقيق إستقرار الأسعار عند مستوى أقل من المستوى الذي تم تحقيقه في عام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ وذلك لتحول دون انهيار هيكل الأسعار لا يمكن التحكم فيه . فقد حددت السعودية سعر خامها القياسي الخفيف خلال الفترة من عام ١٩٧٤ - ١٩٧٨ وفقاً لأهدافها ، ورغم أن السعر كان نتيجة لمناقشات ومداولات داخل منظمة الأوبك إلا أنه في الحقيقة قرار سعودي في المقام الأول ، فقد كانت درجة المرونة التي تسمح بها السعودية محدودة للغاية ، ومع ذلك أعلن للعالم في نهاية تلك الاجتماعات أن منظمة الأوبك قد حددت سعر النفط . وتحديد سعر النفط القياسي - من خلال قرار يكاد يكون سعودياً بحتاً - تتحدد أسعار الأنواع الأخرى من النفط باستخدام معادلة تفتقد الواقعية وتعد من مخلفات فترة الأسعار التي كانت تعلنها الشركات الكبرى لأسباب حسابية تتعلق بتحديد أنصبة الدول المنتجة للنفط دون أن تمت بصلة لاعتبارات العرض والطلب أو أسس التسعير في النظرية الاقتصادية . ورغم أن هذه المعادلة كانت مقبولة في فترة سيادة الشركات الكبرى لأنها تحقق هدفاً محدداً ، فإن محاولة إستخدامها في ظروف السوق الجديدة يعد أمراً غير عملي ونظرياً بحتاً .

والذي كان يحدث فعلاً منذ عام ١٩٧٣ هو أن منظمة الأوبك كانت تحدد سعر النفط القياسي بناء على قرار سعودي في المقام الأول ، بينما الفروق تحدد وفقاً لاعتبارات السوق ، وليس استناداً للمعادلة النظرية . فإذا حاولت إحدى الدول المغالاة في سعر نفطها فإن الشركات كانت تحتفظ بحق الامتناع عن تطبيق شروط العقد فيما يتعلق باستلام كميات محددة من النفط الخام ، حتى تغير الدول الأسعار

بها يتناسب مع ظروف السوق . ولقد كانت الشركات تطبق هذه السياسة كأسلوب للضغط ، اعتياداً على انه في امكانها أن تعرض العجز في إحتياجاتها والنتائج عن امتناعها عن الشحن من دولة معينة بالرجوع إلى المملكة العربية السعودية التي يمكن أن تمدهم بالكميات اللازمة لاستيفاء إحتياجاتهم نظراً لطاقة السعودية الانتاجية الكبيرة . وما يميز هذا النظام التسعيري ، أن السعودية لم تكن تحتاج من الناحية العملية إلى استخدام طاقاتها الفائضة ، فالتهديد بذلك كان كافياً لضمان استقرار السوق . ولذا كانت السعودية في موقف يمكنها من فرض سياسة سعرية معتدلة الأمر الذي نتج عنه حدوث إنخفاض ملموس في السعر الحقيقي للخام خلال فترة منتصف السبعينات .

وقد بدأ الشك في مدى فعالية هذه السياسة التسعيرية خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٨ عندما بدأت الشائعات تعم السوق النفطية بأن الطاقة الفائضة الضخمة التي كان في الاعتقاد حتى ذلك الوقت أنها في حوزة السعودية ليس لها وجود في الواقع ، وقد كان منبع هذه الشائعات فشل السعودية في فرض وجهة نظرها على منظمة الأوبك في مؤتمر الدوحة في ديسمبر ١٩٧٦ . وفعلاً انهارت السياسة التي كانت سائدة حتى ذلك الوقت في عام ١٩٧٩ عندما انخفض الانتاج الإيراني وبدأت السعودية تحاول تغطية العجز وسد الفجوة ومن ثم تلاشت الطاقة السعودية الفائضة . ومع اختفاء هذه الطاقة الفائضة اختفت أيضاً السياسة المعتدلة للأسعار وحدث ما حدث من ارتفاع خيالي في السوق الفوري أولاً ثم انعدام الأهمية النسبية للأسعار الرسمية كما هو مذكور في الفصل السابق .

وتواجه السعودية منذ عام ١٩٧٩ مشكلة جديدة ومختلفة تماماً عما كان عليه الحال قبل عام ١٩٧٩ . فخلال ركود الطلب العالمي على الخام والذي بدأ في نهاية ١٩٧٩ وبداية عام ١٩٨٠ ، استمرت السعودية في دور المنتج المكمل الموازن الذي يتحتم عليه أن يخفض الانتاج في ظروف التخمة ويزيد الانتاج في ظروف الندرة ، لذا أصبح من المتحتم على السعودية أن تخفض إنتاجها حتى تمنع الانهيار الكامل لأسعار النفط . ولما كان إنتاجها قد وصل عند حلول ١٩٨٣ إلى مستوى منخفض للغاية فقد أصبح

من الصعب عليها أن تتمتع بالمرونة التي كانت في حوزتها في مواجهة أي تخفيض جديد في الطلب أو زيادة في الإنتاج من قبل العراق وإيران . وبدا من الناحية العملية أن ليس في مقدور السعودية التأثير بنفس الدرجة التي كانت تتمتع بها في السابق ، ومع ذلك فقد حاولت السعودية إستعادة دورها الرقابي وسيطرتها على السوق رغم الظروف المعاكسة وذلك لأسباب تتعلق بدور السعودية في العالم العربي وأهمية تدعيم هذا الدور خاصة في ظل ظروف سياسية اتسمت بعدم الاستقرار . فالسياسة السعودية سواء كانت متعلقة بالنفط أو السياسة الخارجية أو سياسة التنمية تعتمد على هدفين أساسيين :

الهدف الأول : هو ضمان وتقوية إستقرار المملكة العربية السعودية وخاصة تدعيم الأمن وحماية سيادة الدولة واستقلالها واستمرارية نظام الحكم القائم على الاسلام وولاية آل سعود .

الهدف الثاني : هو زيادة صوت ونفوذ المملكة العربية السعودية في العالم بوجه عام والعالم العربي بوجه خاص . ويمثل هذان الهدفان الاطار العام الذي يحدد الاهداف الفرعية المتعلقة مثلاً بالسياسة النفطية وخاصة المتعلقة بالأسعار . ومن ثم يمكن تفهم الدوافع والحوافز التي تجعل المملكة العربية السعودية تتبنى سياسة معتدلة فيما يتعلق بالأسعار :

الدافع الأول يتعلق بسياسة السعودية بشأن نسبة معدل الانتاج إلى الاحتياطات النفطية . فعلى أساس الاحتياط النفطي الرسمي في عام ١٩٧٧ ومعدل الانتاج المتمشي مع سياسة الترشيد السعودية التي تعادل (٨,٥) مليون برميل يومياً ، فإن العمر الانتاجي للنفط السعودي يقدر بحوالي (٥٠) سنة . فإذا أخذنا في الاعتبار الاكتشافات التي تمت خلال القرن الماضي لا يمكن القول بأن الاحتياطي الحقيقي ومن ثم العمر الانتاجي يفوق بكثير مدة الخمسين عاماً على أساس استمرار الحد الأقصى الرسمي للانتاج اليومي . ونظراً لأن عدد السكان منخفض نسبياً فإنه لا جدال في أن أهمية السعودية في المجال الدولي تعتمد أساساً على الاهمية القصوى للنفط في الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى القدرة التصديرية للسعودية . ومن ثم فإنه من مصلحة المملكة

العربية السعودية أن يطول عمر النفط وأهميته لأطول فترة ممكنة ، وهذا يعني أنه لا بد أن يراعى في سياسة التسعير اعتبارات إقتصاديات البدائل وأن ارتفاع أسعار النفط واستمرار توقع اتجاهه التصاعدي يشجع الاستثمارات في البدائل ويزيد من منافستها للنفط تجارياً: لذا يعد اتباع سياسة سعرية معتدلة بمثابة الدرع الواقعي لحماية النفط وتدعيم مركز السعودية في العالم . والواقع أن هذا هو الدافع الحقيقي والمهم في اتباع السياسة المعتدلة للمملكة بالرغم من أن السياسة المعلنة تشجع من حين لآخر ترشيد الاستهلاك بالنسبة للنفط وتؤيد الجهود الرامية الى تنمية البدائل واحلالها محل النفط في بعض الاستخدامات التي يعد استخدام النفط فيها هدراً لمورد كان قابلاً للنفاذ .

أما المجموعة الأخرى من الدوافع وراء تفضيل السعودية لاتباع سياسة معتدلة في التسعير فتتعلق باهتمام السعودية بصحة الاقتصاد العالمي وضمان إستقرار إقتصاديات الدول الصناعية المستهلكة للنفط . والسبب وراء هذا الاهتمام يرجع في المقام الأول إلى أن إستقرار إقتصاديات الدول المستهلكة هو الضمان الأول لوجود مشتريين للنفط الخام ، فإذا واجهت إقتصادياتهم ركوداً أو أزمات فإن ذلك يؤثر على الطلب على النفط الخام في المدى القصير وينعكس بطبيعة الحال على العائدات النفطية التي تحتل مكان الصدارة بالنسبة للاقتصاديات النفطية . هذا بالإضافة إلى أن ثبات واستقرار إقتصاديات الدول الصناعية يدخل في إطار الاعتبارات الاستراتيجية على مستوى منطقة الشرق الأوسط من حيث النظر إلى الغرب كصديق تجمعهم مصالح مشتركة ، وعلى المستوى العالمي من وجهة نظر مناهضة الشيوعية والحد من نفوذ الاتحاد السوفيتي . ومن الناحية الاقتصادية فلا يجب أن نقلل من أهمية مصلحة السعودية في إستقرار النظام المالي خاصة في أميركا وأوروبا الغربية والمتمثل في الأرصدة السعودية الهائلة المودعة في بنوك الغرب ، وما قد ينتج عن اتباع سياسة سعرية متطرفة من آثار سلبية على الاقتصاد الغربي ، ومن ثم على النظام المالي ، وتأثير ذلك على الاستثمارات السعودية .

وهكذا يمكن أن نفرس محاولة السعودية إعادة السيطرة على المواقف في أعقاب الثورة الإيرانية ومنع استمرار إرتفاع الأسعار إلى مستويات خيالية تتناقى مع السياسة المعتدلة

التي تبنها السعودية . ولا يجب أن ننسى أنه قبل الأزمة الإيرانية كان سلاح السعودية الرئيسي في فرض سياسة تسعيرية معتدلة هو اعتمادها على طاقتها النفطية الهائلة التي أعطتها القوة والنفوذ في الفترة السابقة .

ففي أكتوبر ١٩٧٧ قدرت الطاقة السعودية بحوالي (١٢,٥) مليون برميل يومياً مثلة في خطوط الأنابيب ومعدات الشحن وأجهزة فصل الغاز وان كانت هذه الأخيرة لا تعني معدات استخدام الغاز . وقد تم تقدير الوقت اللازم للوصول إلى هذه الطاقة بحوالي ثلاث سنوات وبالتالي حولت الحكومة السعودية شركة البترول العربية الأمريكية (أرامكو) سلطة زيادة طاقة الحقول النفطية إلى ١٤ مليون برميل يومياً بحلول عام ١٩٨٢ رغم أن الشركة كانت تهدف إلى زيادة الطاقة إلى ١٦ مليون برميل يومياً . غير أن الحكومة السعودية أعادت النظر في سياستها في مارس ١٩٧٨ حيث خفضت هدفها الانتاجي إلى (١٣,٥) مليون برميلاً يومياً ، ثم عادت مرة أخرى وغيرت سياستها في بداية عام ١٩٨٠ حيث تبين أن مجهودات زيادة الطاقة تسير بمعدل أسرع مما كان متوقفاً وذلك نتيجة لتوافر رؤوس الأموال الذي نتج عن زيادة إيرادات شركة أرامكو التي تمتعت بميزة نسبية نظراً لاعتدال أسعار النفط السعودي . وفي الوقت الحالي تتضارب التقديرات حول المستوى الانتاجي الممكن ؛ فالأرقام الرسمية ترجح طاقة إنتاجية قصوى حوالي (١٤) مليون برميل يومياً بطاقة ممكنة قصوى تقدر بـ (١٢) مليون برميل يومياً . ورغم أن هذه الأرقام تبدو متفائلة إلى حد ما فإن الواقع يشير إلى أن كثيراً من المصاعب الفنية التي كانت تعاني منها بعض الحقول تم التغلب عليها . فمثلاً كانت مشكلة ازدياد نسبة الملوحة من أهم المشاكل ولكن التوسع في عمليات التحلية في مواقع متعددة أدى إلى التغلب على هذه المشكلة .

ويختلف الوضع الحالي عما كان عليه في السابق إذ أن استعادة السعودية لسيطرتها ونفوذها في السوق النفطية يتوقف على قدرتها على تخفيض المعروض من الخام بدلاً من زيادته حيث أن التغير في مستوى الطلب قد جعل التوسع في الطاقة الانتاجية أمراً غير مناسب . والانتاج الحالي للمملكة العربية السعودية والذي يتراوح ما بين (٤ - ٤,٥) مليون برميل يومياً يعني أن أي تخفيض آخر سيكون له آثار عكسية بالغة

المخطورة على الاقتصاد السعودي وخاصة فيما يتعلق بالمشروعات الصناعية التنموية وإنتاج الكهرباء والغاز السائل المصدر للخارج . غير أن هناك وجهة نظر أخرى تفضل المستويات المنخفضة للإنتاج وتبني وجهة النظر هذه الفكرة القائلة بضرورة ربط الإنتاج باحتياجات الاقتصاد الوطني فقط والتقليل من أهمية الاعتبارات الخارجية في تحديد مستوى الإنتاج المناسب . ففي الخطة الخمسية الثالثة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ تحتاج المتطلبات المالية والتمويلية إلى تصدير معدل يقل عن (٣, ٥) مليون برميل يومياً رغم أن الخطة لم توضح صراحة السعر الذي حسبت على أساسه هذه الطاقة التصديرية المطلوبة . ولكن باستخدام أرقام وبيانات الانفاق يبدو من الممكن أن نستنتج سعراً في حدود (٢٤) دولاراً للبرميل ، وعلى ذلك فإنه وفقاً لسعر (٢٩) دولاراً للبرميل تكون الطاقة التصديرية اللازمة في حدود (٤) مليون برميل يومياً .

٤-٢ شركات النفط الكبرى ومنظمة الأوبك

يختص هذا الجزء بدراسة دور شركات النفط الكبرى وانعكاس ذلك على منظمة الأوبك ابتداء من أوائل السبعينات وحتى مؤتمر لندن في مارس ١٩٨٣ والفترة التي أعقبته . بعبارة أخرى فإن هذا الجزء لن يتعرض لما يمكن أن يسمى بعصر شركات النفط الكبرى أي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينات وذلك لسببين : أولهما أن دور الشركات خلال حقبة عصر الشركات تناوله عديد من الدراسات القيمة والتفصيلية^(٣٦) وليس هناك جديد يمكن لنا أن نضيفه ، والسبب الآخر أن هذه الدراسة تركز على منظمة الأوبك منذ أن بدأت هذه المنظمة تلعب دوراً هاماً في تحديد الإنتاج والأسعار ، ومن ثم فهي تركز على فترة تاريخية تبدأ في عام ١٩٧٠ تقريباً . غير أن هذا لا يعني أننا سنلغي تماماً كل ما يتعلق بدور الشركات في فترة عصر الشركات بل سنشير إلى تلك السياسات أو الأمور التي وإن كانت قد حدثت في فترة سابقة على فترة اهتمام هذه الدراسة ، إلا أن من المحتمل أن يكون لها تأثير لاحق . على سبيل المثال سياسة الشركات الخاصة بالتنوع سواء جغرافياً أو من ناحية النوعية والتي بدأت في نهاية الخمسينات كان لها تأثير كبير على سوق النفط في

السبعينات لذا فالتسا ستعرض هذه السياسات بالرغم من انها تعد خارج نطاق الدراسة من الناحية الزمنية .

فإذا ركزنا على دور الشركات وعلاقتها بمنظمة الأوبك منذ بداية السبعينات لوجدنا أن هذا الدور كان موضع نقاش وجدل كبير بين رجال الاقتصاد والسياسة والكتاب بصفة عامة . ومن النظريات التي شاعت في تلك الفترة نظريتان : أولاها تنهم الشركات بالتآمر والتواطؤ مع منظمة الأوبك بصورة مكنت هذه الأخيرة من أن تحقق تغييراً جذرياً في هيكل الصناعة النفطية بحيث تحتفظ لنفسها بحق تحديد الأسعار والانتاج وحدها ودون تدخل من جانب الشركات ، ولقد مارست هذا الحق بأن رفعت سعر النفط ارتفاعاً كبيراً وفي فترة وجيزة . ولقد قدم « بيتر اوديل »^(٣٣) وجهة نظره وهي أن شركات النفط الكبرى في مواجهة انخفاض مستويات أرباحها في الستينات قد اتخذت قراراً عام ١٩٦٨ بأن تحاول زيادة أرباحها في المستقبل القريب بعد أن لاحظت التغيرات التي حدثت في ذلك الوقت في هيكل الصناعة النفطية وبصفة خاصة ازدياد الأهمية النسبية للدول المنتجة والمصدرة للنفط . ويرى « اوديل » أن شركات النفط قررت استغلال هذه التغيرات لتحقيق هدفها وزيادة أرباحها عن طريق ترك أسعار النفط تحقق ارتفاعاً كانت ترغب فيه الدول المنتجة للنفط دون تدخل من قبلها . وعندما قامت منظمة الأوبك برفع أسعارها في سوق اتسم بارتفاع مستويات الطلب إستطاعت شركات النفط الكبرى أن تلقي عبء هذا الارتفاع على المستهلك وفي نفس الوقت تحقق زيادة في أرباحها . ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع الأسعار يمثل منفعة من نوع آخر بالنسبة لشركات النفط الكبرى ، إذ أن ذلك يزيد من احتمالات الربحية ومستوياتها بالنسبة لاستثمارات الشركات الكبرى في الاستكشافات النفطية في الحقول ذات الكلفة العالية وفي استثماراتها في بدائل النفط .

ويبي دعاة نظرية التآمر والتواطؤ بين الشركات ومنظمة الأوبك آراءهم على أساس وجود الدافع من ناحية ، وتوافر دلائل وإن كانت ليست قاطعة تغطي الفترة

١٩٦٠ - ١٩٧٤ ودلائل مؤيدة في أواخر السبعينات من ناحية أخرى . اما بالنسبة لحافز الشركات على التآمر من وجهة نظر دعاة هذه النظرية ، فهو رغبة الشركات في زيادة أرباحها وتقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط نظراً للظروف السياسية غير المستقرة التي سادت منطقة الشرق الأوسط في تلك الفترة . اما فيما يتعلق بالأدلة فتتمثل في جهود الشركات المكثفة للتنوع جغرافياً ونوعياً . من الناحية الجغرافية إزداد معدل الاستكشاف خارج منطقة الشرق الأوسط منذ بداية الخمسينات حتى وصل إلى مستوى عالٍ للغاية في بداية السبعينات بمعدل يقل عن الاستكشاف في الشرق الأوسط بما لا يزيد عن (٤) بليون برميل . وفي نفس الوقت عمدت الشركات إلى زيادة استثماراتها في غير النفط في مصادر الطاقة الأخرى المتعددة وفي بعض الأحيان خارج مجال الطاقة . فشركات «كونكو» و«أكسيدنتيل» و«غولف» و«اكسون» دخلت مجال صناعة الفحم ، وشركات «غولف» و«اكسون» و«كانكو» و«سوهايو» و«كير-ميجي» دخلت مجال اليورانيوم ، بينما دخلت شركات «غولف» و«شل» مجال تشييد المفاعلات النووية ، ودخلت «اكسون» مجال تصنيع الوقود الصناعي . اما عن الدلائل المؤيدة ، فيشير دعاة هذه النظرية إلى الاحصاءات المتوفرة عن ربحية الشركات الكبرى في السبعينات لتأكيد وجهة نظرهم الخاصة باحتمال التواطؤ بين الشركات ومنظمة الأوبك . فأرباح مجموعة شركات نفط بنك « تشيز مانهاتن » زادت حوالي ٤٥٪ في الفترة ما بين ١٩٦٧ - وحتى منتصف عام ١٩٧٢ ، وبدأت بعد ذلك ترتفع بمعدلات خيالية ؛ ففي فترة تقل عن عامين ما بين منتصف عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٤ زادت أرباحهم بنسبة ١٥٠٪ .

ولا شك ان وجهة النظر هذه لها من يؤيدها ، كما ان بعض الاحصائيات وخاصة التي تتعلق بالربحية قد تكون دليلاً يعتمد عليه ، غير اننا نجد صعوبة كبيرة في الاقتناع بفكرة التآمر والتواطؤ إذ ان ذلك يتطلب توافر دلائل قاطعة وليست مجرد شكوك واستنباطات قائمة على أدلة ظرفية (Circumstantial evidence) . وليس في حوزتنا مثل هذه الأدلة القاطعة وحتى لو وجدت فانها ستبقى مخفية بلا شك ، ولكن بعضها كان من الضروري ان يتسرب أو يكتشف خلال البحوث والمجادلات التي

تمت في إطار اللجنة الفرعية المنبثقة من لجنة (Senator Chirck) والتي بحثت مهمة التأمير هذه ولم تصل إلى نتيجة قاطعة . ومع ذلك فسواء وجدت مؤامرة أو لم توجد فإنه من الممكن أن نصدق فكرة أن الشركات قد اتبعت سياسة متمردة لتوزيع استثماراتها خارج منطقة الشرق الأوسط تعود إلى الستينات ولا نجد في مثل هذه السياسة شيئاً من الشك أو التأمير . فمبادئ علم الاقتصاد والسياسة التجارية بعيدة المدى تؤيد فكرة التنوع في ظروف معينة وخاصة إذا إزدادت درجة المخاطرة إلى أن تصل إلى مستوى غير مقبول تتساوى فيه مع المقامرة . فمن وجهة نظر الشركات أصبحت صورة الشرق الأوسط منذ الخمسينات مدعاة للقلق . فتورة ١٩٥٢ في مصر وحركة مصدق في إيران وأزمة السويس عام ١٩٥٦ ، والانقلابات المتعددة والثورات في كل من سوريا والعراق ، والحرب الأهلية في لبنان وحرب اليمن وحرب ١٩٦٧ ، بالإضافة إلى الإزدياد المستمر في النفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط وازدياد فاعليته ، وقوة الحركات الوطنية والقومية والأصوات التي تطالب بالاشتراكية والعدالة الاجتماعية كل هذه التغييرات أعطت للشركات صورة قائمة للغاية فيما يتعلق بالمستقبل . وقد أفلقت أزمة السويس عام ١٩٥٦ الشركات بصورة كبيرة إذ انها قدمت الدليل على أن قدرة الدول الكبرى في الحفاظ على مصالحها وحمائنها قد تلاشت ، بل أن حرباً علنية قامت بها بريطانيا وفرنسا بالتآمر مع اسرائيل قد فشلت في إسقاط حكم مصر وإعادة السيطرة على قناة السويس . لذا لم يكن غريباً أن تلجأ الشركات إلى إتباع سياسة طويلة الأجل تهدف إلى تقليل الاعتماد على منطقة الشرق الأوسط ومحاولة الترحيل التدريجي لممتلكاتها خارج المنطقة مع زيادة استثماراتها خارج المنطقة وفي مجالات الطاقة الأخرى .

ومع ازدياد استثمارات الشركات خارج منطقة الشرق الأوسط لتشمل مناطق جديدة ذات كلفة عالية كمنطقة بحر الشمال والاسكا ، وفي بدائل النفط ذات الكلفة العالية والمخاطر العالية ، يبدو منطقياً أن تتخذ الشركات الخطوات اللازمة ووفقاً لسيناريوهات متعددة لكي تقلل من المخاطرة وتزيد من احتمالات الربحية لاستثماراتها في البدائل . ولا شك أن سيناريو ارتفاع الأسعار في المستقبل كان أحد السيناريوهات

الذي دخل في حساباتهم خاصة وهم ملوك الصناعة النفطية ولا ينجف عليهم ما كان قد حدث للطلب من ارتفاع مستمر وتوقعاتهم باستمرار هذا الارتفاع . ولكن من العدل أن نقول أن هناك فرقاً كبيراً بين التنوع وما يتطلبه من ارتفاع في الأسعار كجزء من سياسة تجارية منطقية قائمة على أسس ومبادئ علم الاقتصاد ، وبين أن نعتبر هذا التنوع دليلاً قاطعاً على تأكيد فكرة التأمر لتحقيق ارتفاع في الأسعار . والواقع أن فكرة التأمر هذه يمكن رفضها لأسباب متعددة :

أولاً : أن شركات النفط الكبرى تفهم صعوبة السيطرة أو تحريك الأمور في سوق النفط ، بل إنها تعلم أكثر من غيرها أن هذا أمر ليس من السهولة بمكان ، وإلا كان في مقدورها أن تمنع دخول الشركات الصغرى والمستقلة في نهاية الخمسينات وبداية الستينات وهي التي كانت في ذلك الوقت تتحكم في جميع مراحل الصناعة النفطية . والكل يعلم أن الشركات الكبرى لم تستطع منع الشركات المستقلة من دخول السوق كما أنها لم تستطع منع سعر النفط من الانخفاض .

ثانياً : أن الأدلة الظرفية التي ذكرت سابقاً ليست قاطعة بل إنها تخضع لعديد من التفسيرات . فالجدل حول الربحية من أكثر الموضوعات غرابة بل من أكثر الأمور المحيرة في علم الاقتصاد ، كذلك فكما قال « تيرنير Turner »^(٢٤) إن الحكم على الدوافع بما يحدث بعد مرور ثلاث أو أربع سنوات يعد من الأمور غير الواقعية ، فجزء كبير من الارتفاع الذي حدث في الربحية في الفترة ما بين ١٩٧٣ - ١٩٧٤ يعود إلى أرباح وأساليب غير عادية ناتجة عن بيع المخزون الذي كان ذا تكلفة منخفضة بالأسعار المرتفعة السائدة في ذلك الوقت . وقد غيرت الشركات بعد ذلك الأسس الحسابية التي تستخدمها فثبتت مبدأ ما يدخل أخيراً يخرج أولاً (Last in first out) لتخفيف حدة مثل هذا التأثير الوهمي . ومن ناحية أخرى فإن أرباح الشركات لم تزد بمعدل يماثل الزيادة الهائلة في إيرادات حكومات الدول المستهلكة للنفط من الضرائب على النفط ومنتجاته . فإذا استخدمنا الربحية كدليل على التأمر فهل نفسر زيادة الإيرادات الضريبية لحكومات الدول المستهلكة على أنها متأمة مع منظمة الاويك . ؟ ويرى البعض أن مهمة إثبات التأمر بين حكومات بعض الدول المستهلكة للنفط ومنظمة

الأوبك أسهل من فكرة التآمر بين الشركات الكبرى ومنظمة الأوبك ، فقد قدم « اوين هايم » (Open Heim)^(٢٥) بعض الدلائل على ان الادارة الأميركية لحكومة الرئيس نيكسون قد شجعت منظمة الأوبك على زيادة أسعارها خلال السبعينات .

والخلاصة هي ان نظرية التآمر أو التواطؤ بين شركات النفط الكبرى ومنظمة الأوبك يصعب الدفاع عنها وتفتقد الأدلة القاطعة . ولكن ذلك لا يعني ان شركات النفط وهي في موقف يمكنها من عمل التوقعات المستندة إلى معرفة تامة بظروف الصناعة النفطية أكثر من غيرها قد توقعت ان سعر النفط لا بد ان يرتفع نظراً للارتفاع الكبير والمستمر في الطلب بمعدل حوالي ٨٪ سنوياً وحتى عام ١٩٧٠ الذي شهد ارتفاعاً غير عادي في الطلب إذ بلغت الزيادة حوالي (٣,٨٣٪) في أوروبا الغربية و ٢٠٪ في اليابان . وقد كانت هذه الزيادة في الواقع مفاجأة ولم يكن بالامكان التنبؤ بها حتى بالنسبة لشركات النفط الكبرى والتي يمكن اعتبارها قد ساهمت إلى حد ما في تشجيع الاستهلاك نظراً لزيادة طلبها على ناقلات النفط العملاقة في أعقاب اغلاق قناة السويس في عام ١٩٦٧ . كذلك فان سياسة الحكومة الأميركية وتدخلها في سوق النفط الداخلي وفرضها نظام حصص استيراد فيها يتعلق بالنفط المستورد قد أدى في النهاية إلى حدوث اختلال في توازن قطاع الطاقة عام ١٩٦٨ الأمر الذي أدى في النهاية إلى زيادة اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد وبصفة خاصة النفط المستورد من الشرق الأوسط .

ولقد صاحب هذه الزيادة بل الطفرة في الطلب في عام ١٩٧٠ انخفاضاً في المعروض نتيجة لمجموعة من الاجراءات قامت بها عديد من الدول المنتجة منها اغلاق حط أنابيب التابلاين ، ورفض الحكومة السورية السياح باصلاحه ومنها تخفيض الحكومة الليبية لانتاجها كوسيلة للضغط في أعقاب الثورة الليبية ؛ هذا بالإضافة إلى اتخاذ الحكومة الجزائرية لموقف متصلب بهدف تحقيق التوازن في العلاقة بين الدول المنتجة والشركات الكبرى . وهنا يجدر الإشارة إلى ان شركات النفط الكبرى التي لم تكن مسؤولة عن زيادة الطلب لم تكن مسؤولة أيضاً عن الانخفاض الذي حدث في العرض ، بل على العكس ؛ ففي مواجهة إغلاق حط التابلاين وانخفاض إنتاج ليبيا

حاولت شركات النفط الكبرى تعويض هذا النقص من مصادر أخرى ، ولكن لم تكمل جهودها بالنجاح نظراً لظروف متعددة ، منها كما سبق ان ذكرنا تصليب الحكومة الجزائرية ، ومنها الصراع الذي كان دائراً في ذلك الوقت بين شركة النفط العراقية (IPC) والحكومة العراقية ، ومنها حرب بيافرا التي أثرت على إنتاج نيجيريا . كما لم يكن في الامكان سد العجز عن طريق زيادة الشحن من منطقة الخليج نظراً لعدم توافر عدد كاف من الناقلات المناسبة .

ومع ارتفاع الطلب وانخفاض العرض شهد صيف عام ١٩٧٠ أحداثاً هامة ، فقد عانت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان عجزاً في أنواع متعددة من المنتجات النفطية ومع قرب الشتاء بدأت هذه المراكز الصناعية الثلاثة تستعد لاستيراد الكميات التي تحتاجها وبأي سعر كان . بهذه الخلفية بدت الظروف مناسبة لمنظمة الأوبك كي تحقق ما كانت تحاول تحقيقه ولمدة طويلة وهو استرداد حقها في القرار وحدها فيما يتعلق بالانتاج والأسعار . ولقد جاءت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ في وقت مناسب مع إزدياد الطلب والانخفاض المفاجيء في العرض وإندلاع الحرب في منطقة حيوية من الناحية النفطية ومن وجهة نظر الأمن والسلام العالميين ، فأصبح المناخ مناسباً لمنظمة الأوبك كي تحقق ما كانت تسعى إلى تحقيقه ولفترة طويلة ، ومن ثم جاءت قرارات المنظمة المتعلقة باسترداد حقها في إتخاذ القرارات الحيوية بالنسبة لنفطها . ولقد استخدمت فعلاً هذا الحق في رفع سعر النفط بمعدل أربعة أضعاف ما كان عليه قبل حرب أكتوبر .

ونجح عن الارتفاع المفاجيء الكبير في سعر النفط في عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ حدود أول انخفاض في صادرات دول منظمة الأوبك ، ففي ربيع ١٩٧٤ لجأت شركات النفط الكبرى إلى محاولة بناء مستوى المخزون بعد اجراءات المقاطعة العربية مما أدى إلى زيادة صادرات دول منظمة الأوبك ولكن هذه الزيادة لم تصل إلى المستوى الكبير الذي تم تحقيقه في سبتمبر ١٩٧٣ . ولما جاء الكساد العالمي وحدث انخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي بصفة عامة بدأ المستهلكون يكتفون مستويات استهلاكهم في مواجهة الارتفاع الذي حدث في الأسعار ، مما أدى في النهاية إلى

انخفاض الطلب على نפט الأوبك الذي وصل إلى مستوى منخفض بمعايير ذلك الوقت وهو (٢٥,٨) مليون برميل يومياً في أبريل ١٩٧٥ . لذا فإن الندرة التي بدت واضحة في عام ١٩٧٣ والتي كان في الاعتقاد استمرارها لم تتحقق وجاء الواقع مخالفاً لكل التوقعات ؛ فإنتاج منظمة الأوبك في عام ١٩٧٤ انخفض بدرجة ملحوظة دون المستوى الذي كان متوقفاً على أساس سريان معدلات النمو التي كانت سائدة في الفترة ما بين ١٩٥٠ - ١٩٧٢ . وفي عام ١٩٧٥ وصل الانحراف عن المعدل التاريخي إلى نسبة ١٣٪ دون مستوى عام ١٩٧٣ ويمثل في حوالي (٣,٥) مليون برميل يومياً ، وهو مستوى يعادل مستوى إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك العام وينسب ٢٧٪ دون المستوى الذي كان يتوقع في عام ١٩٧٥ وفقاً لمعدلات النمو التي كانت سارية خلال فترة طويلة . غير أن من المهم أن نشير إلى أن الانخفاض الذي حدث في إنتاج المنظمة في عام ١٩٧٤ لم يكن موزعاً بصورة متناسبة وعادلة بين أعضاء المنظمة ، فإنتاج الدول الخمس الرئيسية الأعضاء في المنظمة (دول الخليج) قد زاد بمعدل يزيد عن متوسط معدل النمو بالنسبة للمنظمة بصفة عامة وذلك يعني أن عيب الانخفاض في الطلب قد وقع في الدرجة الأولى على الدول الأفريقية ودول أمريكا الجنوبية المنتجة للنפט ولم تعد السعودية وإيران إلى إنتاجها إلا في أواخر عام ١٩٧٥ .

ومع هذا الانخفاض في الطلب بدأ بعض المسؤولين الرسميين في الحكومة الأمريكية وبعض رجال الاقتصاد المعروفين في التنبؤ باحتلال انبهار المنظمة في مواجهة الطلب المنخفض والتوزيع غير المتناسب لهذا الانخفاض على أعضاء المنظمة . والسنتاريو الذي قدمته هذه الأصوات فرق بين فريقين داخل منظمة الأوبك ؛ الفريق الأول يتمثل في الدول ذات الحاجة المالية نسبياً والطاقة الاستيعابية الكبيرة المتمثلة في خطط طموحة تتطلب مبالغ طائلة لمواجهة الاتفاق العام . هذا الفريق سيعمد إلى تخفيض أسعار النفط في مواجهة الانخفاض في الطلب وذلك للمحافظة على الأسواق ومن ثم الإيرادات اللازمة لتمويل خططهم الطموحة . أما الفريق الثاني فيتمثل في قلة مقتدرة مالياً وذات طاقة استيعابية محدودة ، هذا الفريق سيتبع سياسة تتسم بالصبر وعدم مقابلة تخفيض الأسعار من قبل الفريق الأول بنفس المعاملة تفادياً منهم لحدوث حرب

أسعار من شأنها تهديد تماسك المنظمة ويقاؤها . غير ان هذا الفريق لن يقبل حدوث تدهور في أسواقهم من شأنه ان يخفض ايراداتهم ، وان يؤثر انكماش أسواقهم على مركزهم النسبي داخل المنظمة وخاصة فيما يتعلق بموضوع القيادة بالنسبة للمملكة العربية السعودية . فاستمرار الفريق الأول في تخفيض الأسعار سيدفع الفريق الثاني في النهاية إلى إتخاذ اجراءات مشابهة ومن ثم يبدأ الانخفاض الحلزوني ثم تنهار المنظمة في النهاية .

غير ان هذا الانهيار لم يحدث واستطاعت منظمة الأوبك ان تواجه التحدي الناتج عن انخفاض الطلب في عام ١٩٧٥ بل انها استطاعت ان تحافظ على مظهر متأسك حتى نهاية عام ١٩٧٨ . ولقد أدى فشل التنبؤات المتعلقة بحتمية انهيار منظمة الأوبك إلى ظهور النظرية الثانية عن دور الشركات الكبرى في مساعدة دول منظمة الأوبك في البقاء والاستمرار . فعلى سبيل المثال فسر بروفور أدلمان - عدم حدوث الانهيار بالفكرة القائلة ، ان الطلب والعرض ليس لهما أي علاقة بأسعار النفط العالية وان تفسير هذه الأسعار يعود إلى قوة الكارتل (الأوبك) وان تماسك الكارتل مؤكد بسبب ولاء الخدم المطيعين أي الشركات الكبرى^(١١) ، ويمثل بروفور أدلمان وجهة النظر المتطرفة في هذا الصدد . غير ان هناك آراء أخرى تمتعت بدرجات متفاوتة من القبول منذ منتصف السبعينات تدعي ان شركات النفط الكبرى قد ساهمت بقدر كبير في استمرار المنظمة وفي قدرتها على التأثير على سوق النفط خلال السبعينات . ومعظم هذه الآراء تستند إلى وجهة النظر التي تقول ، انه كان من الصعب ان لم يكن من المستحيل على دول الأوبك ان ينظموا الكارتل ويحافظوا عليها بكفاءة ودقة إذا لم يكن هناك قلة من الشركات ذات سيطرة كبيرة على سوق النفط^(١٢) .

ويستند هذا الرأي على النظرية التقليدية للكارتل والتي ترى ان الكارتلات لا تتمتع عضويًا بالاستقرار بل من المحتمل لها ان تنهار في النهاية وذلك لعدم قدرة الكارتل على حل المشاكل الأساسية وبصفة خاصة مشكلتي توزيع الحصص وتصميم منع العش . فإذا استبعدنا احتمال توافق دول الانتاج لأعضاء أي كارتل فان الأعضاء في وقت معين سيختلفون بالنسبة لتوزيع الانتاج الكلي المتفق عليه فيما بينهم وسيشعر

بعض الأعضاء انهم غبنوا وسيدفعهم ذلك إلى الغش ، وحتى الذين لا يشعرون بالغبن سيكون لديهم دافع مالي للغش نظراً للزيادة الموجبة في الربح الحدي - إذا بقيت الأمور على ما هي عليه - عند مستوى الحصص المتفق عليها . وتبدو هذه المشكلة واضحة إذا اتخذنا نموذجاً مبسطاً يتكون فيه الكارتل من عضوين فقط حيث يتضح ان الحل الأمثل نظرياً هو ذلك الحل الذي يكون فيه غش بالنسبة للطرفين ، حيث يكون هذا الحل أمثل من وجهة نظر « باريتو » . وبعبارة أخرى فإن أي كارتل يواجه المشكلة المعروفة بمشكلة لغز السجناء (Prisoners' Dilemma) . وحل هذه المشكلة يتطلب وجود عقد قابل للتطبيق وله شروط جزائية صارمة ويتطلب من أعضاء الكارتل وفقاً لهذا العقد ان تكون هناك مركزية في تحصيل الإيرادات من المبيعات المخصصة مسبقاً لكل عضو ووفقاً للسعر المتفق عليه وان يتم توزيع الإيرادات بين الأعضاء وفقاً للحصص المتفق عليها . ولما كانت منظمة الأوبك لم تتفق على نظام الحصص وبقي موضوع الانتاج لفترة طويلة من موضوعات السيادة التي لا تتدخل فيها المنظمة ، ولما كانت شؤون تسويق النفط وتحصيل إيراداته من اختصاصات كل دولة على حدة وليس هناك مركزية في التسويق أو تحصيل الإيرادات فانه وفقاً للنظرية التقليدية فان المنظمة لم يكن لديها أي نظام لحل مشكلة لغز السجناء ، ووفقاً لتنبؤات النظرية التقليدية فانه من المحتمل على المنظمة أن تنهار شأنها شأن أي كارتل يعجز عن حل هذه المشكلة . والسبب في ان الأوبك لم تنهار في ظروف انخفاض الطلب هو من وجهة نظر دعاة نظرية التعاون بين المنظمة وشركات النفط الكبرى ان هذه الأخيرة قد قامت بحل مشكلة لغز السجناء بالنيابة عن المنظمة إذ انها قد تدخلت وبأسلوب ذكي للغاية لتنميط الانتاج (Production Prorationing) أي تحديد حصص للأعضاء على أساس واقعي نظراً لانعدام اتفاق رسمي بين الأعضاء ومن ثم حل مشكلة التوزيع التي تعد من وجهة نظر دعاة هذه النظرية من أهم المشاكل التي تواجه أي كارتل والتي يؤدي عدم التوصل إلى حل بشأنها إلى انهيار أي كارتل في النهاية .

فإذا قمنا بفكرة التعاون هذه لوجدناها تفتقد الأسس الصائبة كذلك ، فانها تعمل الخصائص التي ميزت منظمة الأوبك في تلك الفترة والظروف التي سادت سوق

النفط العالمي وحتى عام ١٩٧٨ . فمن الناحية النظرية نحن نتفق على أهمية مشكلتي توزيع الحصص وتصميم نظام مانع للغش ، غير اننا لا نعتبر هاتين المشكلتين أهم المشاكل التي تواجه أي كارتل . فقد أوضح « أوزبورن » (Osborne) ان هناك أربع مشاكل داخلية ومشكلة خارجية تواجه أي كارتل . اما المشاكل الداخلية فهي مشكلة تحديد الحجم الكلي للانتاج ، أي مشكلة تحديد وضع منحني التعاقد ، ومشكلة توزيع الانتاج الكلي بين الأعضاء ، ومشكلة تصميم نظام لاكتشاف الغش ثم مشكلة اكتشاف الغش وتحديد مصدره إذا ما وجد دليل على زيادة الانتاج عن الطلب المقدر . اما المشكلة الخارجية فهي مشكلة التنبؤ بسلوك الدول غير الأعضاء سواء من ناحية الانتاج أو التسويق أو التسعير . ولقد تعرضنا فيما سبق لوجهة نظر « أوزبورن » ومن ثم فلا مدعاة لتكرير التفاصيل^(٢٨) ، ولكن ما يفيدنا في هذا الفصل هو ان تكرار ما أثبتته « أوزبورن » من ان مشكلتي توزيع الحصص وتصميم مانع للغش ليستا أهم المشاكل التي تواجه أي كارتل ، بل ان المشكلة الخارجية ومشكلة تحديد الحجم الكلي للانتاج والعلاقة الدائرية بينهما تمثلان أهم المشاكل التي تواجه أي كارتل . وتطبيقاً لهذه النظرية فان عدم وجود سياسة للحصص أو نظام مانع للغش في منظمة الأوبك ليس من الأمور الهامة طالما هناك اتفاق فيما يتعلق بحجم الانتاج الكلي حتى ولو كان الاتفاق ضمنياً . اما فيما يتعلق باتعدام نظام لاكتشاف الغش فهو ليس من الأمور الهامة إذا لم يكن هناك دافع للغش في المقام الأول . فإذا نظرنا إلى الخصائص التي ميزت منظمة الأوبك منذ بداية السبعينات لوجدنا انه بالرغم من وجود اختلافات بين الأعضاء فان غالبيتهم وخاصة هؤلاء الذين يتمتعون بأهمية خاصة لم يكن لديهم أي دافع للغش .

وحتى لو توفر الدافع فليس في مقدورهم تحقيق أي مكاسب تذكر نتيجة لهذا الغش ، ففي رأي « مابرو »^(٢٩) . ان « مصدر القوة الطبيعية لمنظمة الأوبك ينبع من توزيع الطاقة الانتاجية بين أعضائها فالدول ذات الأعداد السكانية الكبيرة والمطالب التنموية الضخمة اما لديها احتياطات نفطية منخفضة نسبياً (الجزائر ونيجيريا واندونيسيا) أو لديها احتياطات كبيرة نسبياً وقدره انتاجية محدودة (العراق) ، اما

الدولة الوحيدة التي لديها طاقة انتاجية كبيرة واحتياجات اتفاقية هائلة فهي (إيران) (قبل الثورة الاسلامية) ، وإيران ليس من المحتمل ان تلجأ إلى سياسة منافسة عن طريق تخفيض الأسعار بهدف زيادة حجم سوقها . فإذا استندنا إلى الوقائع التاريخية لوجدنا ان إيران لم تتبع مثل هذه السياسة في الستينات عندما كانت أكثر فقراً وأشد حاجة إلى المال بالمقارنة بالوقت الحالي (قبل الثورة الاسلامية) . اما الدول ذات الاحتياطات النفطية الكبيرة والطاقة الانتاجية الكبيرة مثل السعودية والكويت وأبوظبي فان أرصدها التقديرية الكبيرة تحميها في ظروف انخفاض السوق . حتى لو لجأت الدول ذات الحاجة الكبيرة إلى سياسة تخفيض الأسعار بهدف زيادة نصيبها في السوق فان ذلك لم يكن ليؤدي وحتى عام ١٩٧٨ إلى انهيار الأوبك إذ بقيت الأمور على ما هي عليه ، فكما أوضح « راستور - Rastoro »^(١٠) « إذا « لجأ ذوو الحاجة الشديدة إلى تخفيض الأسعار وزيادة الانتاج بصورة تدريجية فان ذوي القدرة سيقابلون ذلك بسياسة مماثلة للانتقام وفي مقدرة هؤلاء ان يقابلوا كل حلقة تخفيض الأسعار بالمثل . فإذا انخفض السعر بما يزيد عن ١٠٪ فان النتيجة المنطقية ان تنخفض الإيرادات ذوي الحاجة الشديدة وتزداد الإيرادات ذوي القدرة . وذلك لتوافر الطاقة الفائضة لدى الفريق الثاني وعدادية الطاقة الانتاجية للفريق الأول ، وبطبيعة الحال هناك دولة واحدة في منظمة الأوبك في مقدورها وحدها حياة أو موت المنظمة وهي : المملكة العربية السعودية . وهذا واضح من تصريحات وزير النفط السعودي الذي صرح في ذلك الوقت إنه في مقدورنا ان ننتج حوالي (١١) مليون برميل يومياً وهذا يجعل منا قوة تؤخذ في الحسبان سواء من قبل المنتجين أو المستهلكين ، فإذا أردنا ان ندمر باقي أعضاء المنظمة فيمكننا ذلك بانتاج طاقتنا الكلية ، وإذا أردنا تدمير المستهلكين فكل ما علينا هو خفض الانتاج^(١١) . هذا من الناحية النظرية ولكن من الناحية الواقعية فليس هناك دافع لاتباع مثل هذه السياسة من قبل السعودية كما أنه ليس هناك دافع لديها للغش وعدم احترام الاتفاقيات التي كانت اتفاقيات سعودية في المقام الأول .

وباختصار فاننا نتفق في ان الشركات لعبت أدواراً متعددة وهامة كان لها ولا شك

انعكاساتها على منظمة الأوبك وأسلوب عملها ومدى انطباق هيكلها . ففي تحديد الحجم الكلي للإنتاج فإن الشركات سهلت على المنظمة مهمة التنبؤ فيها بتعلق بالطلب العالمي والعرض المحتمل من قبل دول غير الأوبك . أما فيما يتعلق بتوزيع الحصص أو تنميط الإنتاج فإن الشركات قد ساهمت في مثل هذا الشأن نظراً لغياب أي اتفاق رسمي بين الأعضاء وذلك بحكم قوتها التسويقية الضخمة ، ولكن وكما ذكرنا فإن مشكلتي توزيع الحصص ومنع الغش ليستا من أهم المشاكل . أما فيما يتعلق بموضوع الغش فليس للشركات هنا دور ، وكما ذكرنا لم يكن لهذا الموضوع أهمية على الإطلاق حتى عام ١٩٧٨ وذلك لانعدام دافع الغش بالنسبة لغالبية الأعضاء . وبناء على ما سبق فإنه من وجهة نظرنا يكون من الخطأ تفسير بقاء وتماسك المنظمة وحتى الثورة الإيرانية على أنه ناجم عن تعاون الشركات ومساهمتها في حل مشاكل الأوبك . غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما درجة أهمية شركات النفط الكبرى في التأثير على سوق النفط منذ عام ١٩٧٣ وحتى الثورة الإيرانية ؟ والاجابة على هذا السؤال تتطلب منا ان نستعرض أولاً الأهداف القصيرة الأجل والطويلة الأجل لكل من شركات النفط ومنظمة الأوبك .

٤-٣ الأهداف القصيرة الأجل والطويلة الأجل

سنبدأ بالأهداف القصيرة الأجل لمنظمة الأوبك ، ولا يسعنا هنا إلا أن نعبر عن خيبة الأمل في الكتابات المتاحة التي تناولت هذا الموضوع وخاصة الكتابات الأمريكية منها . إذ تتميز معظم هذه الكتابات بنوع من التطرف فيما يتعلق باستخدام الزائد للنهائج الرياضية المثل والتي أدى استخدامها إلى وضع افتراضات غير واقعية عن أهداف منظمة الأوبك تتسم بالتبسيط الزائد حتى يمكن تطبيق هذه الانماط الرياضية المثل . ويفترض هؤلاء الكتاب إن منظمة الأوبك لديها دالة أهداف اما استاتيكية أو ديناميكية وإن قرارات الأسعار تأتي نتيجة لحل هذه النهائج الرياضية التي تعد مثل من حيث كونها تعظم دالة الإنتاج وتتفق مع القيود التي تتمثل في الهيكل الرياضي . ولا يخفى أن مثل هذا التبسيط لا ينسجم بالواقعية على الإطلاق ، بل إنه لا يخدم حتى

أغراض التحليل . ولا نغالي إذا قلنا انه لو ان منظمة الأوبك انحرفت عما يسمى بالنمط البريطاني للدستور غير المكتوب واتبعت أسلوباً رياضياً مقيداً لتحديد مسار المتغيرات الرئيسية كالإنتاج والأسعار لكانت نهاية الأوبك أمراً محققاً بالفعل . فكما سنوضح في الجزء التالي ، ان من أهم الخصائص المميزة لمنظمة الأوبك والتي مكنتها من الاستمرار هو اتباعها لاسلوب يتسم بقدر كبير من المرونة والبرغماتية التي تفتقر إليها النماذج الرياضية المثل .

إن أقرب الكتابات إلى الواقع هي في رأينا كتابات بروفيسور « أدبث بن روز » و« روبرت مابرو » التي اتسمت بالتفهم شبه الكامل لمنظمة الأوبك وأهدافها وأساليبها وطريقة عملها والحدود المقيدة لها . فإذا اتفقنا مع « مابرو » فانه يبدو من الواقعي ان نفترض ان أهداف منظمة الأوبك في الأجل القصير هي محاولة زيادة « وليس تعظيم (Maximise) الإيرادات للأعضاء عندما تكون الظروف مواتية وان تحول دون حدوث انخفاضات في إيرادات البرميل من الخام عندما تكون الظروف معاكسة »^(٢٧) . كذلك يبدو من المعقول أن نلاحظ مع « مابرو » ان المنظمة لم تكن مهتمة بصورة واضحة بتوزيع المكاسب بين الأعضاء . فارتفاع الأسعار أو زيادة الضرائب قد أدت بصفة عامة إلى ارتفاع الإيرادات لكافة الأعضاء بالرغم من ان مكسب بعضهم كان يزيد زيادة ملحوظة أكثر من البعض الآخر ، والحكمة هي قبول مكاسب هامة حتى ولو كانت موزعة توزيعاً غير عادل فهذا أفضل من عدم تحقيق « مكاسب » .

فاذا اعتمدنا هذا الافتراض كهدف لمنظمة الأوبك في الأجل القصير فان السؤال هو مدى مساهمة شركات النفط الكبرى في تمكين المنظمة من تحقيق هدفها وحتى عام ١٩٧٨ . وتعتمد الاجابة على الظروف السائدة في السوق والتوقعات بشأن المستقبل ؛ ففي سوق يتسم بالصلابة ويتوقع له الاستمرار من الممكن ان نفترض ان الاهمية النسبية لتوزيع المنافع بين الأعضاء لن تكون كبيرة ، ومن ثم يصدق تحليل « مابرو » في انه في هذه الظروف ستلتزم أوبك بالحكمة القائلة بقبول زيادات ملموسة في المكاسب بغض النظر عما إذا كان التوزيع عادلاً . وهذا يعني ضمناً ان دور

شركات النفط الكبرى سيكون محدوداً للغاية وليس على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لأهداف المنظمة إذ يقتصر دور الشركات على مساعدة المنظمة في تحديد موضع منحنى التعاقد أي حجم الانتاج الكلي ، وهذا تحليل صحيح . وعندما تكون ظروف السوق مواتية فان مشكلة توزيع الانتاج الكلي بين الأعضاء في صورة حصص محددة - حيث تلعب الشركات دوراً مهماً نسبياً - تصبح على درجة قليلة من الأهمية . ومع ذلك فيجب التحفظ إلى حد ما فيما يتعلق بهذه النتيجة ، وذلك على ضوء الأحداث الأخيرة في إيران والتي أثبتت انه في سوق تصاعدي ناجم عن أزمة تصبح مشكلة التوزيع على درجة كبيرة من الأهمية ، وذلك إذا أدت الأزمة إلى انحراف جوهرى عن العرف والأساليب التي كانت قائمة قبل الأزمة ، وسنعود إلى هذه النقطة فيما بعد ، اما إذا كانت ظروف السوق تتسم بالضعف مع توقعات الاستمرار فان توزيع المكاسب بين الأعضاء يصبح من الأمور الهامة وذلك لعدة أسباب :

أولاً : في حالة انخفاض الطلب تستلزم المحافظة على السعر المحدد من قبل الأوبك الدفاع عنه ، واحداث تعديلات سريعة في موضع منحنى التعاقد أي حجم الانتاج الكلي . وهنا من الممكن ان يكون دور الشركات مؤثراً وذلك لطبيعة هيكلها المتكامل رأسياً ، والمعرفة شبه الشامة بظروف السوق والقدرة الهائلة والفريدة فيما يتعلق بالتسويق . كل ذلك يعني ان في مقدورها أن تنقل صورة شبه كاملة وبسرعة هائلة عن وضع السوق إلى الهيكل الأعلى في الصناعة النفطية أي المرحلة الانتاجية ، ومن ثم يمكن عمل التعديلات اللازمة للحفاظ على السعر السائد والدفاع عنه .

ثانياً : بالرغم من اتفاقنا مع الرأي القائل بان التوزيع النسبي للمكاسب قد لا يكون ذا أهمية في ظروف تتسم بقوة السوق وحيث يحقق جميع الأعضاء مكاسب في صورة زيادة في الإيرادات النفطية . فان الموقف يختلف تماماً في ظل ظروف سلبية تتسم بالضعف ويواجه المصدرون فيها انخفاضاً في إيراداتهم النفطية ؛ حينئذ تصبح اعتبارات التوزيع النسبي ذات أهمية كبيرة حيث ان الأمر يتعلق هنا بالخسارة وليس بالمكسب . فإذا كانت التوقعات تتسم باحتمال استمرار هذه الأوضاع بحيث يصبح

الأمر خطيراً ومهدداً لتناسك الكارنل واستمراره في ظل هذه الظروف فإن موضوع توزيع الحصص وتنميط الانتاج يصبح على درجة كبيرة من الأهمية ، ومع تزداد الأهمية النسبية لدور شركات النفط الكبرى بالنسبة لأهداف المنظمة في الأجل القصير . ومع ذلك فإن التجارب أثبتت عدم أهمية هذا الجانب على ضوء تجربة التحمة النفطية التي أعقبت الارتفاع الكبير في الأسعار في عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ، والسبب في ذلك ان الأعضاء الأقوياء في منظمة الأوبك ، في رأي الشيخ يمان ، « ليس لديهم مصلحة في تخفيض الأسعار وزيادة مبيعاتهم » .^(١٣) ولكن على العكس فانهم يحاولون قدر طاقتهم « حماية السوق ومن ثم حماية الأعضاء الضعفاء » في المنظمة . وكما لاحظت « بروفيسور بن روز » فانه « طالما ان المملكة العربية السعودية مستعدة ان تقبل انخفاضاً في صادراتها لكي تمكن الأعضاء الآخرين من تحقيق أهدافهم التصديرية المرغوب فيها فانه ليس من الصعوبة حماية المستوى العالمي لأسعار النفط » . وعلى ذلك فانه في ظل ظروف السوق الضعيفة يقع عبء حماية المنظمة واستمرار التناسك بين أعضائها على المملكة العربية السعودية في المقام الأول وربما يؤازرها في هذه المهمة شركات النفط الكبرى . اما في حالات السوق الأخرى أي عندما يكون السوق ضعيفاً أو قوياً مع احتمالات التغيير في الاتجاه العكسي فان المطلوب هو السرعة في التصحيح لحماية السعر المحدد من قبل المنظمة وهنا يكون للشركات الكبرى دور نظراً لطبيعة هيكلها المتكامل رأسياً ومعرفتها شبه الكاملة بالسوق . . الخ .

يبين التحليل السابق ان دور الشركات الكبرى ليس ذا أهمية كبرى في مساعدة منظمة الأوبك في تحقيق أهدافها في الأجل الطويل ولا سيما في ظروف سوقية ملائمة . وهنا يبرز تساؤل بحاجة إلى إيضاح ، وهو : إذا كان دور الشركات ليس على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لدول المنظمة في الأجل القصير ، فلماذا استمرت معظم هذه الدول في تسويق أكثر من ٨٠٪ من نفطها الخام بواسطة شركات النفط الكبرى ؟

الاجابة بكل بساطة هي ان السبب يتعلق بأمور تجارية بحته في المقام الأول قائمة على مبدأ الميزة النسبية . فالتداول في سلعة مثل النفط ، يعتبرها البعض « سلعة نيلية » يتطلب درجة عالية بل فريدة من الكفاءة والقدرة . فإذا استعرضنا القنوات

التاحة ووضعنا شركات النفط الكبرى في كفة وباقي القنوات في كفة أخرى لما وجدنا مجالاً للمقارنة من حيث القدرة والكفاءة والمعرفة ، وكما أوضح « بول فرانكل » (Paul H. Frankel) « ان قوة شركات النفط الكبرى تتمثل في هيكلها المتكامل ، إذ رغم انه يمكن استبدالها فيما يتعلق بالناحية الفنية التي لم تعد سراً بالنسبة للعديد من الأنشطة واستبدال المساعدة التي يقدمها خبراءها ، وكذلك تفادي الشركات كلياً فيما يتعلق بالمصافي إذ من المعروف انه في الامكان بناء أحدث المصافي في فترة لا تزيد عن عامين إلا ان بناء قنوات للسوق يتطلب على الأقل عشر سنوات . . . وهنا يكمن المصدر الحقيقي لقوة شركات النفط الكبرى والتي تتمثل في القدرة على تصريف المنتجات (Power of Disposal) ، فالشركات الكبرى هي وحدها القادرة على نقل النفط من الدول المنتجة بصورة منتظمة وبكميات هائلة ودفع ثمن هذه الكميات . وبطبيعة الحال فإذا لم تتواجد شركات النفط الكبرى للقيام بهذه المهام ذات الطابع الدولي لأصبح من الضروري ان تتواجد شركات أو منظمات لتقوم بهذه المهمة⁽¹⁴⁾ .

اما فيما يتعلق بالأجل الطويل فلا يجب أن نخدع أنفسنا عن النوايا الحقيقية لدول منظمة الأوبك تجاه شركات النفط الكبرى بما في ذلك ما يسمى بالدول المعتدلة . فهدف دول منظمة الأوبك في الأجل الطويل هو محاولة التخلص من شركات النفط الكبرى وعدم الاعتراف عليها ولو حتى في أقل الأمور ، وليس هناك سر في مدى عدم ارتياح دول منظمة الأوبك حتى قبل الثورة الإيرانية لأي محاولة لتحقيق ربح سواء كان عادياً أو غير عادي من أي طرف عن طريق الاتجار في النفط الخام ، إذ انه من وجهة نظرهم فإنهم وحدهم أصحاب الحق في تحقيق أي ربح يمكن للسوق ان يسمح به فيما يتعلق بالنفط الخام . بل ان من وجهة نظر بعض الأعضاء في المنظمة ان حقهم هذا يتضمن أيضاً المشاركة في الأرباح الناتجة عن بيع المنتجات النفطية وليس فقط النفط الخام . وقد يعارض البعض في تفسيرنا هذا للنوايا الحقيقية لأعضاء منظمة الأوبك فيما يتعلق بدور الشركات في الأجل الطويل على أساس ان ذلك يتعارض مع السياسة المعلنة من قبل المملكة العربية السعودية والتي تلعب دوراً استراتيجياً في قرارات المنظمة وسياستها ، ويدللون على ذلك بتصريحات الشيخ البهاني من ان

العلاقة بين الدول المنتجة للنفط وشركات النفط الكبرى هي علاقة تشبه إلى حد كبير الزواج الكاثوليكي الذي يحرم فيه الطلاق ، بمعنى ان العلاقة بينها دائمة وغير قابلة للانفصال . وبالرغم من هذه التصريحات فان النوايا الحقيقية لدول المنظمة تجاه الشركات هي على العكس من ذلك في الأجل الطويل وذلك لعدة أسباب :

السبب الأول : ان الشيخ البايي هو المؤلف الأول للخطة الكبرى المتعلقة للنفط من السبعينات وهو سياسي في الدرجة الأولى كما ان له قدرة تكتيكية بارعة .

السبب الثاني : ان الطلاق مسموح به في الزواج الكاثوليكي ولكن بموافقة البابا . والبابا هنا فيما يتعلق بالصناعة النفطية الدولية هي المملكة العربية السعودية ممثلة بوزيرها ذبي القدرة المعروفة بين رجال النفط ، وعلى هذا الأساس فإذا قررت السعودية ان يمدت الانفصال لكان ذلك بمثابة قرار من البابا يوافق فيه على الطلاق بين المنظمة وشركات النفط الكبرى ، وفي تلك الظروف يتحول الطلاق وفقاً للزواج الكاثوليكي إلى طلاق وفقاً للدين الاسلامي الذي يسمح إذا توافرت شروط معينة بتكرار كلمة الطلاق ثلاث مرات . أي من الناحية العملية فانه بالرغم من السياسة المعلنة عن الاستعداد للتعاون مع شركات النفط الكبرى إلا ان ذلك ليس كتابياً مقدساً وإذا تعارضت المصالح وكان في مقدور طرف ان يتخلص من الطرف الآخر لكان ذلك أمراً غير مستبعد .

وفي رأينا ان شركات النفط الكبرى على بينة من النوايا الحقيقية لدول منظمة الأوبك في الأجل الطويل ، وهي لا تستبعد إمكانية تنفيذ هذه الأهداف إذ ان أحداث عام ١٩٧٣ قد اقنعت الشركات بان ما كان حلاً أصبح حقيقة وفي خلال فترة قصيرة للغاية حيث استطاعت دول المنظمة أن تسترد حقها في إتخاذ القرارات الاستراتيجية وحدها ودون مشاركة أحد . والسؤال هنا : إذا كانت الشركات على بينة من النوايا الحقيقية لدول المنظمة في الأجل الطويل فلماذا تساعد هذه الدول في تحقيق أهدافها في الأجل القصير ؟

السبب الرئيسي هو انه ليس لدى الشركات حوافز حقيقية تدفعهم إلى كسر النظام

السائد بل ان هناك عديداً من الأسباب التي تحفزهم على الاستمرار وفقاً للنظام السائد . فطبيعة الهيكل المتكامل رأسياً لهذه الشركات يمثل عنصراً من عناصر الخصوم ويجعلها في حاجة ماسة لضمان استمرار مورد نفطي يقلل مخاطر الاعتماد على السوق الفوري لسد احتياجاتهم . وفي مقدور الشركات أن ترفض شراء النفط الخام من دول المنظمة ، كما انه في مقدورها أن ترفض تكرير نفط دول المنظمة في مصافيها ولكن على هذه الشركات ان تحمّل النتائج التي قد تحدث إذا عاملت دول المنظمة الشركات بالمثل ورفضت أن تلبى احتياجاتها من النفط - فدول المنظمة تملك سلاحين ذا طبيعة فتاكة وهما التأميم ، والبيع المباشر للشركات المستقلة . وكما أوضح « بلير » (Blair) ^(١٦) انه في غياب مصادر كافية لتعويض الشركات نفعياً فان التأميم يعني فقدان مصادر هامة لتكرير النفط وتسويق منتجاته ، والبيع بأسعار متهاودة أي بخصوصيات للشركات المستقلة يحمل في طياته مخاطر كبيرة . وكل دولة من دول منظمة الأوبك تعرف تماماً مدى تأثير شركات النفط بذلك الأمر الذي يأخذه بمحمل كبير من الجدية . . بالإضافة إلى ذلك فقد تضمن تعليق (اقتصاد البترول) في عام ١٩٧٥ ان « تهديد المملكة العربية السعودية بعرض أكثر من (٣) مليون برميل يومياً للبيع المباشر لأطراف ثالثة في سوق النفط العالمي ، باستبعاد شركات النفط الكبرى ، وبأسعار تقل عن تلك التي تدفعها شركة أرامكو . . أجبر شركة أرامكو على الرضوخ وقبول الانتقال التام لمليتها للمملكة العربية السعودية .

وهنا لا يجب ان نخدع أنفسنا هذه المرة فيما يتعلق بالنوايا الحقيقية لشركات النفط الكبرى في الأجل الطويل تجاه منظمة الأوبك . فهدف هذه الشركات ببساطة هو ان تضمن انتهاء عصر النفط بصورة منظمة تتفق مع خططها واستراتيجيتها فالمجهودات الهائلة لهذه الشركات في مجال الاستثارة في البدائل والتي بدأت منذ الستينات جعلت من شركات النفط الكبرى شركات طاقة كبرى . فكل شركة من الشركات المذكورة في الجدول التالي نجحت في ان تثبت مركزها في أربعة مجالات على الأقل من مجالات الطاقة ، وفي مقدورها ان تشكل فيما بينها كارتل للتحكم في موارد الطاقة هذه التي تنمو بصورة سريعة . ان هذه السياسة تمثل في الواقع أخطر تهديد لاستقرار نفوذ

منظمة الأوبك في الأجل الطويل . وفي بحث حديث برز بوضوح ان أغلب الكارتيولات لامتوت بسبب المشاكل الداخلية فقط بل في الغالب تنهار بسبب ظهور البدائل⁽⁴⁾ . على هذا الأساس فانه من الحكمة ان تستمر شركات النفط الكبرى في التعاون مع دول منظمة الأوبك وهي تتحول تدريجياً بعيداً عن النفط حتى تصبح في موقف تتمكن فيه إذا ما توفرت البدائل (سواء كانت نفطية أو غير نفطية) ان تتوقف عن التعاون مع دول منظمة الأوبك . أي انه في الأجل القصير من مصلحة كلا الطرفين التعاون ، بينما النوايا الحقيقية لكل منهما هي ان يستقل كل طرف عن الطرف الآخر استقلالاً تاماً في الأجل الطويل . ومدى نجاح كل طرف في تحقيق هدفه في الأجل الطويل يتوقف على عدة عوامل ستعرض لها بالتفصيل فيما بعد .

جدول ٣ - ٢
شركات الطاقة الكبرى

الشركة	حجم التداول					
	عام ١٩٧١	غاز	نفط صخري	نفط رطب	فحم	طاقة نووية
	١٠٠٠ مليون دولار					
اكسون	١٨,٧	+	+	+	+	+
ناكسيكو	٧,٥	+	+	+	+	+
غلف	٥,٩	+	+	+	+	+
سوكال	٥,١	+	+	+	+	+
(اتلاتيك	٣,١	+	+	+	+	+
رشفيلد)						
كوتينتال	٣٠	+	+			
اشلاند	١,٦	+	+			
سو أبو	١,٤	+	+			
كيرميجي	٠,٦	+	+			

المصدر : الكتب الاحصائية للشركات الكبرى عام ١٩٧١

٤-٤ الادارة المشتركة لمنظمة الأوبك وشركات النفط الكبرى والمملكة العربية السعودية

تعرضنا فيما سبق إلى الفكرة القائلة بأن دور منظمة الأوبك في تحديد هيكل الأسعار منذ السبعينات لم يكن دوراً حاسماً أو هاماً للغاية ، بل اتنا ذهبنا إلى حد القول أن

دور المنظمة كان في بعض الأحيان ضعيفاً للغاية وليس له تأثير يذكر ، وإن أسعار النفط الخام والفروقات إنها كانت في الغالب تتحدد في النهاية وفقاً لاعتبارات السوق . ومع اعتقادنا بصحة هذه الفكرة وخاصة بعد الثورة الإيرانية إلا أننا نعتقد أيضاً أن شركات النفط الكبرى والمملكة العربية السعودية قد لعبتا دوراً على درجة كبيرة من الأهمية في تحديد هيكل الأسعار . وإن كان هذا الدور قد تم في أغلب الأحوال في إطار السوق وقوى العرض والطلب .

ولتوضيح هذه الفكرة يجب أن نتعرض لموضوع يبدو في الظاهر ذا طبيعة فنية ، وإن كان من العوامل الهامة للغاية من الناحية الاقتصادية إلا وهو علاقة الكثافة (Gravity) بسعر النفط الخام . ومفتاح هذه العلاقة هو العلاقة بين الناتج من المنتجات النفطية ودرجة كثافة النفط الخام ، والمقياس المستخدم لدرجة الكثافة هو المعيار الذي تحدده هيئة البترول الأمريكية (API) كلما زادت درجة الكثافة باستخدام هذا المعيار فإن ذلك يصاحب النفط الخفيف . فإذا ركزنا على هذا المعيار واستبعدنا أنواع النفط ذات النسبة العالية من الشمع (Paraffinic Crudes) يصبح من السهل أن نبين أن هناك علاقة هامة بين درجات كثافة النفط الخام ونسبة المنتج من هذا النفط الخام ونسبة المنتج من هذا النفط من المنتجات النفطية المتعددة . وهذه العلاقة يمكن قياسها احصائياً بدقة وكما هو موضح في الملحق الأول لهذا الفصل . وباختصار يمكن القول أنه فيما يتعلق بمجموعة كبيرة من النفط الخام ذي الطبيعة الكيميائية المشابهة تكون العلاقة بين المنتج ودرجة الكثافة علاقة خطية ، وتمثل هذه العلاقة الأساس الذي يبني عليه هيكل تكوين الأسعار بالنسبة للنفط الخام . ويعكس هذا الهيكل عملية تدفق التيار النقدي الناتج عن بيع المنتجات للمستهلكين والتي يمكن توزيعها على الأنواع المتعددة من النفط الخام ، وباستخدام هذه الفكرة قدم « رفاعي » (١٣) نموذجاً رياضياً قائماً على اقتصاديات المصافي بافتراض هيكل متكامل رأسياً للصناعة النفطية . ويوضح الملحق الثاني في هذا الفصل ملخصاً لنموذج رفاعي (ملحق ٤ - ب) .

ووفقاً لنموذج رفاعي يمكن توضيح وتحليل العلاقة الهامة بين أسعار المنتجات

النفطية وأسعار النفط الخام ، والتي على أساسها يمكن القول بأن استقرار أسعار النفط الخام يتوقف في المقام الأول على استقرار المنتجات النفطية ؛ ويتبع ذلك نقطة ذات أهمية قصوى في هذا الكتاب وهي عدم إمكانية التحكم في أسعار النفط الخام أو إدارتها دون التحكم في أسعار المنتجات النفطية أو إدارتها والعكس صحيح . ويعني هذا انه إذا حدث تغير في الأسعار النسبية للمنتجات النفطية فعل شركات النفط الكبرى أن تعيد النظر في اقتصاديات مصافها على ضوء هذا التغير فإذا لم يكن في إمكانها إحداث تغيير في الأسعار النسبية للأنواع المختلفة من النفط الخام ذي الكثافة المختلفة فلا خيار لها إلا أن تعيد النظر في الكميات التي تستخدمها من الأنواع المتعددة من النفط الخام ، وذلك يعني انه قد ترفض شراء نفس الكميات من الأنواع المتعددة من النفط أو تقلل مشترياتها من تلك الأنواع التي تبدو مرتفعة التكلفة من الناحية النسبية وان تزيد من ناحية أخرى الكميات المستخدمة من أنواع أخرى من النفط الخام التي يبدو سعرها منخفض التكلفة نسبياً . ولا شك ان نجاح شركات النفط في تطبيق هذه السياسة يعتمد أساساً على قدرتها التحويلية ، أي قدرتها على زيادة الكميات من الأنواع ذات الكلفة المنخفضة لتعويض النقص في الكميات المستخدمة من الأنواع التي أصبحت ذات كلفة مرتفعة نسبياً . فإذا نجحت الشركات في تغيير التوزيع النسبي لمشترياتها فان ذلك يتيح لها من الناحية النظرية تحقيق تغيير في الأسعار النسبية للأنواع المختلفة من النفط الخام ومن ثم أحداث تغيير في سعر النفط القياسي . وإذا نظرنا إلى فترة السبعينات وحتى الثورة الإيرانية فهل نجد هناك دليلاً على قدرة الشركات على تعويض النقص في مشترياتها من أنواع معينة من النفط من مصادر أخرى ومن ثم تحقيق الضغط اللازم لتغيير الهيكل النسبي للأسعار ؟ ببساطة يمكن القول ان الشركات كانت ولفترة طويلة في موقف يمكنها من تنفيذ هذه السياسة .

فمن الناحية العملية كانت الدول المنتجة للنفط تحدد سقف الانتاج أي الحد الأقصى الذي يتفق مع أهدافها سواء من الناحية الفنية أو من الناحية التنموية ، بينما تقوم الشركات الكبرى بتحديد الحد الأدنى أو المستوى الفعلي للمبيعات . والحد

الأقصى المسموح به للإنتاج بالنسبة لدول الأوبك يتحدد كما ذكرنا باعتباريات فنية وأخرى اقتصادية منها ، القدرة الاستيعابية ، والاستراتيجية التسويقية للدول المنتجة المصدرة ، بينما تحدد الشركات الحد الأدنى للتعاقد مع كل دولة وفقاً لسعر النفط الخام لهذه الدولة وبصورة تتناسب مع اقتصاديات التكرير وأسعار المنتجات النفطية السارية والمتوقعة . ومن العوامل المؤثرة على استراتيجية التسويق بالنسبة لكل دولة ، الهيكل الإداري لصناعتها النفطية وخاصة درجة المشاركة ، كذلك نسبة النفط الذي يسوق وفقاً لعقود طويلة الأجل وعقود قصيرة الأجل وتسويق فوري ، وما يتم تسويقه من خلال شركات النفط الكبرى وشركات النفط المستقلة وشركات النفط الوطنية ، وفي مرحلة معينة كانت خطة التسويق تتضمن أيضاً الكميات التي يمكن تخصيصها للعقود بين الحكومات . وتقوم استراتيجية التسويق في العادة على محاولة التوفيق بين اعتبارين أو هدفين : الأول هو أن تحتفظ الدولة لنفسها بالقدرة على التحكم في نفعها وذلك بأن تضمن أن تبقى نسبة الاتجار في نفعها عند مستوى منخفض للغاية ، على أساس انه كلما ازدادت الكمية المتداولة تجارياً كلما انخفضت قدرة الدولة المنتجة على التحكم في أسعار نفعها ، إذ ان توافر كميات كبيرة متاحة للبيع والشراء يؤدي إلى ضغط على الدولة المنتجة قد يفرض عليها في النهاية تغييراً في أسعار نفعها . ولضمان تحقيق هذا الهدف كانت الدول المنتجة تتعمد ألا تباع نسبة كبيرة من إنتاجها لشركة واحدة أو قلة من الشركات ، وتشتترط في العقود أن يكون المشتري هو المستهلك (end user) ، كما كانت تحرم الاستبدال سواء كان من الناحية النوعية أو على أساس تعاقد مالي وتشتترط شروطاً أخرى تتعلق بالمصدر المستورد جغرافياً . الخ . والهدف من هذه الشروط ان تظل رقابة الدولة المصدرة على نفعها الخام قائمة وفعالة ان أمكن حتى يتحول نفعها إلى منتجات نفطية للمستهلك النهائي . والهدف الثاني هو أن تحتفظ الدولة المنتجة لنفسها بأكثر قدر ممكن من المرونة حتى تكون دائماً في موقف قوي في المساومة والمفاوضة بالإضافة إلى ما توفره هذه المرونة من القدرة على التكيف مع التغيرات التي تحدث في السوق . وتحقيق هذا الهدف يعني توزيع الكميات المباعة على قنوات متعددة وذات أطر زمنية مختلفة بين عقود قصيرة وأخرى طويلة الأجل ،

بالإضافة إلى توفر كميات معينة للتعامل بالسوق الفوري إذا تطلب الأمر وذلك في مواجهة تغيرات السوق .

ولا شك ان تحقيق الهدف الأول يتطلب من الدول المنتجة تسويق الجزء الأكبر من إنتاجها خلال تلك القنوات ذات الطابع المتكامل رأسياً والتي لديها طاقة هائلة للتكرير وتسويق المنتجات من خلال مراكز التوزيع المملوكة لها والتي تغطي أسواقاً متعددة في قارات العالم ، ليس من مصلحتها أن يكون النفط الخام متاحاً لأخرين إذ ان ذلك يمكنهم من اختراق حواجز السوق ومنافسة هذه القنوات في الأسواق . ويعني ذلك ان من مصلحة الدول المنتجة ان تسوق الجزء الأكبر من نفعها الخام من خلال شركات النفط الكبرى إذ ان ذلك يحقق لها هدف الرقابة على نفعها ، فبيع النفط لصغار التجار يعني انعدام الرقابة . غير ان التسويق من خلال الشركات الكبرى وان كان يحقق هدف الرقابة يتناقى مع متطلبات الهدف الثاني وهو المرونة ؛ إذ ان تحقيق المرونة يعني رفض الاحتكار وتنوع القنوات . وهنا نجد ان الدول المصدرة للنفط يجب أن تقوم بحسابات دقيقة لمحاولة التوفيق بين متطلبات المهدفين المتناقضين من الناحية العملية ، وهذا يعني ان عليها تسويق نسبة هامة ولكن ليست حاسمة عن طريق شركات النفط الكبرى ، ونسبة أخرى عن طريق شركات النفط المستقلة ، على أن تلعب شركات النفط الوطنية دوراً هاماً في تحقيق الموازنات المطلوبة للتوفيق بين متطلبات الرقابة ومتطلبات المرونة . ويتطلب ذلك من الدول المصدرة أن تحرص أيضاً على تسويق نسبة هامة وليست حاسمة في صورة عقود طويلة الأجل ، ونسبة أخرى في صورة عقود قصيرة الأجل وان تحتفظ لنفسها باحتياطي متاح لعمل الموازنات المطلوبة للتكيف مع السوق .

اما الشركات فهي تقوم في الظروف العادية بأخطار السلطات المسؤولة في الدول المصدرة بالكميات التي تتوقع أن تحتاجها خلال عام ، كما تحظر السلطات بالنسبة التي يرغبون في التعاقد عليها بموجب عقود طويلة الأجل (ثلاث سنوات قابلة للتجديد - في أغلب الأحيان) ، والنسبة التي يرغبون في التعاقد عليها في الأجل القصير . وتحاول الشركات في تحديدها لهذا التوزيع ان تتوخى اعتبارين : الأول هو ضمان الحد الأدنى

المطلوب لاستيفاء إحتياجات مصافئها ومواجهة الطلب المتوقع على المنتجات النفطية من خلال مراكز التوزيع التي تمتلكها . أما الاعتبار الثاني فهو توخي المرونة ، أي ضمان الحد الأدنى المطلوب لتكون في موقف يمكنها من التكيف مع اعتبارات السوق . ولقد أدى إزداد الأهمية النسبية للسوق الفوري إلى تمكين الشركات الكبرى من توخي المرونة إذ أصبح في إمكانها ان تستوفي جزءاً من إحتياجاتها من السوق الفوري ، لذا فإن هذه الاستراتيجية مكنت شركات النفط الكبرى من تحقيق تغيير في التوزيع النسبي للكميات التي تشتريها أو تتعاقد عليها مع الدول المختلفة المصدرة للنفط . ولكن يجب الإشارة إلى ان نجاح الشركات في احداث هذا التغيير في التوزيع النسبي بدرجة كافية لتحقيق الضغط المطلوب على بعض الدول المصدرة لتغيير أسعارها يتوقف في النهاية على مدى استعداد المملكة العربية السعودية لتعويض شركات النفط الكبرى إذا لم تتوافر كميات كافية في السوق الفوري .

وبالرغم من صعوبة الحصول على أدلة قاطعة على تعاون شركات النفط الكبرى مع المملكة العربية السعودية الا ان هناك بعض الشواهد على نجاح الشركات في الضغط على بعض الدول الأعضاء في المنظمة عن طريق تخفيض الكميات المشتراة من هذه الدول بدرجة كبيرة وخلال فترة قصيرة مما أدى في النهاية إلى إضطرار هذه الدول لتخفيض أسعار نفطها . فمثلاً كان سعر النفط الليبي الخفيف ($API 40^{\circ}$) محددًا بـ (١٦) دولاراً للبرميل في يناير ١٩٧٤ ، وانخفض إلى (١٣,٤٨) دولاراً للبرميل في يوليو ١٩٧٤ ، ثم إلى (١٢,٥٠) دولاراً للبرميل في أكتوبر من نفس العام ، ووصل إلى (١١,٨٦) دولاراً للبرميل في يناير ١٩٧٥ بسبب تخفيض الشركات لمشترياتها من هذا المصدر نظراً للارتفاع النسبي في سعره الذي كان يقدر وفقاً لسعر النفط القياسي السائد في ذلك الوقت والمعدل العالمي لأسعار الشحن بحوالي (١١,٥٤) دولاراً للبرميل . ولا شك ان نجاح الشركات في تحقيق الضغط الكافي عن طريق تخفيض الكميات المستوردة من هذا المصدر أمكن تحقيقه بإستطاعة الشركات تعويض ذلك العجز من مصادر أخرى لديها طاقة فائضة .

إن الصورة التي برزت من هذا التحليل تبين ان هناك على الأقل قوتين تتفاعلان في

سوق دولي محوره سلعة ذات أهمية استراتيجية كبيرة ، هاتان القوتان في حوزتهما أدوات فعالة وقوية . القوة الأولى تتمثل في شركات النفط الكبرى وفي حوزتها سلاح الرفض القائم على قدرتها الفريدة في تصريف المنتجات على المستوى الدولي للمستهلك النهائي . والقوة الأخرى هي منظمة الأوبك وفي حوزة أعضائها سلاح كان وحتى عهد قريب ذا قوة فتاكة هو سلاح الحرمان الذي يستند إلى ملكيتهم لاحتياطات كبيرة وقدره إنتاجية هائلة لسلعة ذات أهمية استراتيجية . والواقع ان قوة الرفض يمكن التقليل منها ثم في النهاية تمييدها وإنهاؤها لأن أساسها وهو القدرة على التوزيع يمكن التقليل من أهميته في الأجل الطويل عن طريق وجود واكتشاف قنوات بديلة . اما سلاح الحرمان فيمكن اعتباره سلاحاً ذا حدين ويمكن في الأجل الطويل التقليل من أهميته وفاعليته لانه يستند إلى سلعة قابلة للتفاد ويمكن أيضاً استبدالها .

وإذا ابتعدنا عن الأساليب الدعائية والانهامات العشوائية مثل اتهام الشركات بأنها عملاء لقوى أجنبية وأنها الخدم المطيعون ، فالعلاقة بين القوتين يمكن أن توصف بأنها احتكار ثنائي (Bilateral Monopoly) واحتكار ذو مركزين (Bipolar Monopoly) ؛ حيث يوجد محتكر أو احتكار للأقلية يقوم بالشراء من محتكر آخر أو من احتكار لأقلية أخرى . بل يمكن لنا أن نتبع (Blair) ونصف هذه العلاقة بأنها علاقة لاحتكار الأقلية بين قوتين تجمعهما مصلحة واحدة هي البقاء . (Oligopoly Bilateral Symbiotic) والكاتب يشير هنا إلى وضع يعيش فيه الطرفان في جو متقارب للغاية مثل بعض المخلوقات الطبيعية وخاصة إذا كان هذا التقارب هو الضمان الوحيد للبقاء واستمرار المنفعة المتبادلة . ويقوم هذا الوصف على أساس انه فيما يتعلق بالنفط ، فان كل طرف يتمتع بميزة نسبية ولديه امتياز عن الطرف الآخر يحق له على أساسه ان يحصل على تعويض أو نسبة معينة من العائدات ، كما ان هناك مصلحة مشتركة في الحفاظ على الوضع القائم تفوق بكثير مصلحتهم الخاصة كمشتريين أو بائعين ، وهنا تصبح العلاقة علاقة طبيعية ليس فيها تناقض . ولا يعم إذا كانت العلاقة بين محتكرين أو بين احتكارات للأقلية أو ما إذا كانت طبيعية أو غير طبيعية فما يهم هو التنبؤ بما يمكن أن يجعله المستقبل من مفاجآت او تغيرات جذرية .

فإذا اتخذنا نموذج (Teseler) بصورته المعادلة وفقاً لـ (Danielsen)⁽¹⁴⁾ كأطار للتحليل فإن العلاقة بين الطرفين يمكن تشبيهها بعلاقة الوفاق الدولي بين القوتين العظميين (Detente) . فكل طرف يتمتع بقوة عظمى وفي حوزته معدات وأسلحة فتاكة وتحت مسؤوليته ونفوذه جزء هام من خريطة العالم ، ولكن ليس في مقدور أي من القوتين تحقيق نصر كامل ونهائي . فكلتا الطرفين يدخل في حروب متعددة وصغيرة وعادة بطريق غير مباشر باستخدام الحلفاء ، والوضع في سوق النفط يشبه هذا الوضع . فالشركات الكبرى تستخدم السوق الفوري كسلاح للتأثير على قرارات منظمة الأوبك . فاغراق السوق الفوري بكميات هائلة من النفط قدرت بحوالي ٦ مليون برميل يومياً في ديسمبر ١٩٧٨ كان بهدف تحقيق ضغط يحول دون زيادة الأسعار عن طريق منظمة الأوبك . أما سلاح دول المنظمة فيتمثل وحتى وقت قريب في توقيع عقود طويلة الأجل مع الشركات المستقلة وإحاطة هذه العقود بحملة كبيرة من الدعاية عن تسهيلات وخصومات تمنح لهذه الشركات بالإضافة إلى عقود الدول التي تنطوي قنوات الشركات الكبرى . وكل طرف يهدف من وراء ذلك ان يبين للطرف الآخر ما أمامه من بدائل وأنه ليس مجبراً على قبول ارتباطات لا تتفق مع مصالحه أو مع تقديرات السوق ، وفي نفس الوقت يحاول كل طرف اختراع أسلحة جديدة ويدرجات متفاوتة من النجاح تهدف إلى تحقيق إعادة التوازن . فالشركات الكبرى تستثمر بكثافة في بدائل نفط الشرق الأوسط بينما أعضاء منظمة الأوبك يحاولون تدعيم مراكزهم في الأنشطة النفطية المتعددة وبصفة خاصة في مصافي النفط ومراكز التوزيع وفي نفس الوقت يجهزون شركائهم الوطنية لاستلام عاتق هذه المهام ، كما ان بعضهم يقوم بعبء دفعة قوية لخطط تنمية طموحة تهدف إلى تنمية الموارد غير النفطية لتكامل المورد النفطي ثم تحمل محله متى نفذ .

غير ان حالة الوفاق هذه تمثل في الواقع حالة انتقالية وليست حالة توازن نهائي ، فالوفاق لا بد ان ينتهي إما بالحرب أو بالسلام . ويمثل الوفاق الدولي مرحلة متقدمة من السياسات الانتهازية حيث يقوم كل طرف باستغلال الفرص متى سنحت ولكن بطريقة هادئة تدريجية يبدو فيها الوضع وكأنه في حالة استقرار . فإذا كانت مرحلة

الوفاق هذه تمثل مرحلة انتقالية فيما هي الصورة المتوقعة للمرحلة القادمة ؟ وما هي الصورة التي يجب أن تحقق حتى تناسب المنفعة المشتركة للأطراف المعنية أي الدول المنتجة والشركات الكبرى ؟ لا شك ان النتيجة النهائية ستوقف على عامل مهم وهو توقيت ودرجة نجاح الشركات الكبرى في تنمية موارد للطاقة بديلة لنفط منظمة الأوبك وبكميات كافية وأسعار منافسة ، ومدى توقيت ونجاح دول منظمة الأوبك في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة المناسبة وقدرتها على الدخول في المراحل الدنيا للصناعة النفطية خاصة منافذ توزيع المنتجات النفطية للمستهلك النهائي . فإذا أخذنا في الاعتبار هذين العاملين ومع تفهمانا للطبيعة غير المؤكدة لسوق النفط والصناعة النفطية لأمكن ان نتحسس معالم المستقبل فيما يتعلق بالعلاقة بين الدول المصدرة للنفط من منظمة الأوبك وشركات النفط الكبرى .

وإذا تساءلنا : هل ستنجح الشركات الكبرى في إستعادة سيطرتها على الانتاج وتستعيد ما كان في حوزتها قبل أحداث عام ١٩٧٠ ؟ . فان الاجابة تكون بالنفي ، إذ لا يمكن أن تنصور عودة عقارب الساعة إلا في حالة واحدة وهي حالة مستبعدة للغاية نظراً لما تنطوي عليه من مخاطر ، وهي حالة التدخل العسكري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بشكل يمثل تهديداً خطيراً لمنابع النفط مما قد ينتج عنه انقطاع تام وليس وقتياً للامدادات النفطية وفي وقت لا تتوافر فيه البدائل بكميات كافية . في مثل تلك الظروف من المحتمل ان يتبع التدخل العسكري تسليم المنشآت النفطية لشركات النفط الكبرى لإدارتها ، غير ان هذا الاحتمال بعيد من الناحية الواقعية نظراً للمخاطر الجسيمة التي تلحق به . ومع ذلك فان دعاء التدخل العسكري من أجل حماية استمرار الامدادات النفطية لا يصبون على حرمان الدول صاحبة الحق والسيادة من حقها في إدارة مواردها النفطية ، بل ان الهدف حسب إدعاء هؤلاء هو حماية أمن واستقرار المنطقة ومواردها . الخلاصة إذن هي استبعاد قيام الشركات الكبرى باسترداد ما كان لها في السابق من جاه وصولجان في المستويات العليا للصناعة النفطية .

ومن نفس المنطلق يمكن ان نتساءل هل في مقدور منظمة الأوبك التخلص نهائياً

من شركات النفط الكبرى في المستقبل القريب ؟ .. والاجابة هي انه يمكن لهذه الدول تحقيق ذلك وعلى أساس اقتصادي في حالة واحدة هي ان تصبح الدول قادرة على فرض نفوذها في المستويات الدنيا للصناعة النفطية بحيث يصبح لديها شبكة كافية لتوزيع المنتجات النفطية على المستهلك النهائي ، وفي حوزتها التكنولوجيا المتقدمة في المراحل الاستكشافية والتصنيعية للصناعة النفطية . في رأينا ان هذا أمر مستبعد في الأجل القصير ، وعلى الغارء الذي يبحث عن دليل لتأييد هذا الرأي أن يطلع على الدراسة القيمة التفصيلية في كتاب (Luis Turner)^(١٧) عن شركات النفط الكبرى في النظام الدولي . وعلى هذا الأساس فان التخلص من الشركات على أساس منطق اقتصادي أمر مستبعد في المستقبل القريب ، إلا ان ذلك لا يعني استبعاد هذا الاحتمال على أساس غير اقتصادي ، وبصفة خاصة بدافع ذي طابع سياسي ، ولكن هل سيكون ذلك الاجراء ، في مصلحة دول منظمة الأوبك ؟؟ يتوقف ذلك على النظام الذي سيحل محل الشركات في دورها كمسؤولة عن التوزيع للمستهلك النهائي .

وهناك ثلاثة بدائل يمكن أن نتصورها : الأول هو الاعتداء على السوق الفوري ، فإذا اتبعت المنظمة هذا البديل ، يصبح من المحتمل أن تتبنى نظاماً لتنظيم الانتاج وتوزيع الحصص حتى يمكن ان تحتفظ لنفسها بالقدرة على التحكم في الأسعار . وإذا نظرنا إلى محاولات المنظمة في هذا الصدد لوجدنا إنها عجزت تماماً وحتى عهد قريب عن اتباع خطة انتاجية محكمة ، وعندما استطاعت ان تتبع سياسة انتاجية في الستينين الأخيرتين أشارت الدلائل إلى عدم احترام عديد من الدول الأعضاء للحصص المقررة وصعوبة إكتشاف مصدر الغش أو تقديم العقوبات اللازمة . أما البديل الثاني ، فهو ان تتبع الدول المنتجة سياسة من شأنها زيادة نسبة النفط المسوق عن طريق شركات النفط المستقلة . والصعوبة هنا تتمثل من ناحية في ضرورة وجود نظام للانتاج ، ومن ناحية أخرى من تحديد إطار وأسلوب للرقابة والمتابعة لمنع الاتجار في النفط أو المضاربة عليه ، وهو أمر ليس بالسهل خاصة إذا تعددت الشركات المستقلة المتعامل معها . والبديل الثالث هو أن تلجأ الدول المنتجة للنفط إلى تسويق

نقلها على أساس عقود بين الحكومات ومن ثم تتخلص من دور الشركات كوسطاء . والفكرة هنا هي ان تضمن الدول المصدرة للنفط عدم تحقيق أرباح عادية أو غير عادية عن طريق الوساطة أو الاتجار ومن ثم يتحتم على شركات النفط الكبرى ان تجد لنفسها منفذاً أو مبرراً تشارك فيه الدول المستوردة للنفط في إيراداتها والتي تتحقق عن طريق الضرائب التي تفرض على النفط ومنتجاته . ويصعب ان نتصور حتى في هذه الظروف تجنب الدور الأساسي لشركات النفط الكبرى ؛ إلا إذا قامت حكومات الدول المتعاقدة على استيراد النفط بنقله وتكريره وتوزيعه على أساس حكومي بحت ، وهو أمر مستبعد في ظل الاقتصاد الحر . فالحكومات المستوردة إما أن تلجأ إلى بيع عقودها للشركات وإذا قامت بذلك . . فعل أي أساس . . وبأس سعر . . ؟؟ وإما أن توكل هذا الأمر لشركاتها الوطنية التي ستلعب دور شركات النفط الكبرى ، وهو أمر يمكن تحقيقه إما عن طريق التعاقد مع شركات النفط الكبرى لشراء جزء من طاقاتها التكريرية أو عن طريق التأميم . وبغض النظر عن الأسلوب فإن التعاقد بين الحكومات فيما يتعلق بالنفط يعد في رأينا بديلاً خطيراً للغاية لانه يزيد من احتمالات تسييس النفط ، وهو أمر يجب تجنبه . فالنفط سلعة استراتيجية ولكنه ليس قبلة نووية أو صاروخاً عابراً للقارات ، وسلاح النفط وإن كان في الماضي وفي حالات محددة للغاية ظهر ذا قوة ونفوذ ، إلا انه في الوقت الحالي فقد كثيراً من فاعليته ، ولا يمكن أن يواجه أسلحة التدمير الشامل التي في حوزة الدول الكبرى المستوردة للنفط .

وإذا استبعدنا احتمال إستعادة شركات النفط الكبرى لنفوذها السابق ، واستبعدنا احتمال تخلف دول منظمة الأوبك من هذه الشركات نهائياً في المستقبل القريب ، فهل سيكون في إمكان شركات النفط الكبرى الانسحاب التدريجي المنظم من الشرق الأوسط في المستقبل القريب ؟ ، في اعتقادنا ان ذلك يعتمد على قدرة الشركات على تحقيق تغيير جذري يكون من شأنه حصولها على التكنولوجيا والقدرة الانتاجية اللازمة لاستبدال النفط ببديل تكفي احتياجات المياكل الصناعية والمستهلك في الدول الصناعية الكبرى ، وهذا أمر مستبعد حتى لو توافرت هذه التكنولوجيا وهي في الواقع غير موجودة . فتكلفة تنمية الموارد البديلة والمدة الزمنية المطلوبة تجعل ذلك

مستحيلاً ، إذاً ستبقى شركات النفط الكبرى في الشرق الأوسط .

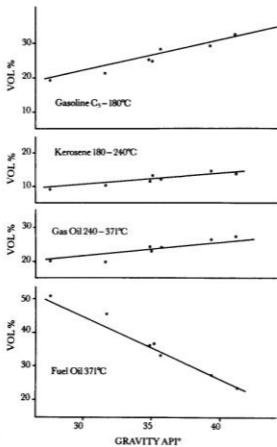
والمواقع ان هناك أسلوباً وحيداً يجب ان يتبع لانه من مصلحة الأطراف المعنية ، بل انه من مصلحة العالم لانه يحقق فائدة لكل من المنتج والمستهلك والاقتصاد العالمي ، خاصة وان استغناء أحد الطرفين عن الآخر أمر صعب . فتنمية البدائل من قبل شركات النفط الكبرى ، والحصول على التكنولوجيا المتقدمة والتحكم في المستويات الدنيا للصناعة النفطية من قبل دول المنظمة كل ذلك أمور لا تتحقق بين عشية وضحاها بل تتطلب وقتاً طويلاً ، فإذا كان من الصعب الاستغناء فلماذا لا يتعاون الطرفان . . ؟ ودول منظمة الأوبك بمواردها المالية الهائلة يجب ان تعترف بالمواقع ، وهو ان النفط سينتهي أجلاً أو عاجلاً وعليهم استثمار جزء من هذه الموارد في تنمية البدائل ، وهنا تلعب شركات النفط الكبرى دوراً هاماً نظراً لخبرتها في هذا المجال ، فلديها التكنولوجيا المتقدمة إلا انها في نفس الوقت - في حاجة ماسة إلى موارد مالية هامة ليست في حوزتها . والتنسيق بين الطرفين يجمع العنصرين اللازمين أي المال والتكنولوجيا . والفائدة بالنسبة لدول المنظمة أن يكون لهم رأي ونفوذ في النفط وبدائله ، وفي نفس الوقت يكون للشركات رأي في النفط وبدائله ، وطالما ان الطرفين يكملان بعضهما الآخر فالمصلحة ستكون مشتركة ، والفائدة ستعم على العالم بوضان احتياجاته من الطاقة سواء كانت من النفط أو بدائله . ودول المنظمة لديها كوادرات ادارية قادرة في مجال النفط من السهل الاستفادة من خبرتها في مجال الطاقة بصفة عامة كما انها أيضاً تفتقر إلى حد كبير وإن كان بدرجات متفاوتة للفرص الاستثمارية الكافية وتعاني من محدودية الطاقة الاستيعابية لذا يبدو منطقياً واقتصادياً وسياسياً أن تخصص هذه الدول جزءاً هاماً للاستثمار في الطاقة البديلة .

ملحق ٤ - أ

العلاقة بين المنتجات النفطية ودرجة الكثافة

نبدأ بتعريف المنتج من النفط الخام بنقطة الغليان الحقيقية (T.B.P.) عند درجة الحرارة (°180) ، (°240) ، (°370) على أساس افتراض مصفاة تقليدية أي استبعاد التحسينات المتعارف عليها الآن في المصافي الحديثة . ونفترض أربع مجموعات رئيسية من المنتجات النفطية وهي الجازولين (°180 - C5) والكيروسين (°240 - 180) ، وغاز النفط (°371 - 240) ، والوقود (فاكثر - °371) .
ويبين الجدول التالي العلاقة بين المنتجات النفطية ودرجة الكثافة بالنسبة للأنواع المتعددة من النفط الخام .

الشكل ٤ - ١
 الأنواع المختلفة في النفط الخام في المجال الشرقي



فإذا استخدمنا البيانات الموضحة في جدول ٤ - ١ والرسم البياني ٤ - ١ لتبين ان هناك علاقة خطية بين نسبة المنتج ودرجة الكثافة وفقاً لتعريف هيئة البترول الأمريكية . وتوضح الأشكال البيانية السابقة هذه العلاقة فيما يتعلق بالمجموعات الأربع للمنتجات النفطية التي ذكرناها سابقاً . ومن هذه الرسوم البيانية يمكن استنتاج علاقة رياضية بين المنتج النفطي ودرجة الكثافة حسب تعريف مؤسسة النفط الأمريكية . هذه العلاقة تتمثل في دالة خطية على النحو التالي : $\alpha_i = a_i G + b_i$

حيث ترمز

- α_i إلى نسبة المنتج (١) إلى الناتج الكلي
- G درجة النقل وفقاً لتعريف مؤسسة البترول الأمريكية .
- a_i معامل العلاقة بين المنتج ودرجة النقل .
- b_i ثابت مستقل عن درجة النقل .

فإذا أخذنا في الاعتبار ان مجموع المنتج من أي نפט خام يمثل ١٠٠٪ فنكون العلاقة

$$\sum_i \alpha = \sum_i a_i G + b_i = 1$$

ومن ثم يكون لدينا النتيجة التالية :

$$\sum_i a_i = 0 \quad \sum_i b_i = 1$$

وعلى هذا الأساس فان أي مجموعة من النفط الخام يمكن تمييزها بالتوابت (a_i - b_i) للأنواع المتعددة من المنتجات النفطية . وقيمة هذه التوابت يمكن استنتاجها بصورة قطعية عن طريق القياس الاحصائي . غير انه يجب التركيز على ان هذه العلاقة تنطبق على أنواع النفط الخام بين درجة كثافة عشر درجات بحد أدنى وخمسين درجة بحد أقصى . كذلك فان القيم الرقمية المستنبطة احصائياً بالنسبة للتوابت (b_i - a_i) تختلف باختلاف نوعية المصفاة ودرجة التقدم التكنولوجي المطبق في المراحل المتعددة للتكرير .

نموذج رفاعي

فيما يلي ملخص لنموذج رفاعي الذي يوضح نتيجة هامة وهي ان استقرار هيكل أسعار النفط الخام يتوقف في المقام الأول على هيكل أسعار المنتجات النفطية . وقد بنى رفاعي نموذجه على أساس افتراض وجود شركة نفطية كبرى ذات هيكل متكامل رأسياً ولديها امتيازات نفطية تتيح لها الحصول على كميات من النفط الخام بأنواع متعددة ، وفي طاقتها أن توفى بكافة الالتزامات الحالية والمتوقعة فيما يتعلق بالطلب على المنتجات النفطية في الأجل الطويل . وعلى هذا الأساس ينتقل النفط الخام من مرحلة إلى أخرى عن طريق شركات ثانوية تابعة فيتم نقله من مصادر إنتاجه إلى المصافي حيث يتم تكريره ثم توزيعه وتسويقه للمستهلك النهائي الذي يقوم بدفع السعر (X) لكل برميل من المنتج (I) بالدولار . ويفترض النموذج ان الإيرادات الكلية تكفي لتغطية كافة النفقات ، أي الكلفة الكلية لكافة المراحل على أساس نظام محاسبي يفترض أسعاراً تحويلية (Transfer Prices) . ويتعين على كل شركة نفطية كبرى أن تقابل الطلب الكلي بتكرير أنواع من النفط الخام وبكميات متفاوتة لتكوين خليط وفقاً لأسس علمية واقتصادية يضمن انتاج كميات كافية من المنتجات النفطية المتعددة وفقاً لتרכيب ومكونات منحني الطلب . ويلاحظ هنا انه ليس لدى الشركات ما يدعوها لتفضيل نفط خام آخر إلا على أساس الكلفة واستيفاء الطلب عليها مع التوافق مع المتطلبات العلمية .

فإذا أخذنا هذه الافتراضات كأساس ، يمكن ان نطبق نموذج رفاعي على الشركات الكبرى فنتبرز نتيجة هامة وهي ان تحديد واستقرار هيكل أسعار النفط الخام يتوقف على بل يحدد بهيكل أسعار المنتجات النفطية ، ومن ثم فإذا حدث تغير في الأسعار النسبية للأنواع المتعددة من المنتجات النفطية التي تخضع أساساً لاعتبارات العرض والطلب فإنه يصبح من المحتم حدوث تغير متناسب في الأسعار النسبية

للأنواع المتعددة للنفط الخام . وإذا تعذر ذلك نتيجة لاعتبارات احتكارية مثلاً يصبح من الضروري على شركات النفط إعادة النظر في الكميات المختلفة من الأنواع المتعددة من النفط الخام وذلك بزيادة الكميات المستخدمة في الخليط المركب من نوع معين من النفط الخام على حساب أنواع أخرى منه . ولا شك انه إذا استطاعت الشركات إعادة النظر في مكونات الخليط المركب واللازم لانتاج كميات كافية لاستيفاء الطلب من المنتجات النفعلية المتعددة فان ذلك يؤدي في النهاية إلى فرض تعديل على هيكل أسعار النفط الخام مؤثراً في البداية على الفروق ، ومع استمرار الضغط يصبح من الضروري ان يتغير متوسط السعر والذي يمكن ان يعتبر مؤشراً لضرورة تغير سعر النفط القياسي (*) .

* لمزيد من التفاصيل من النموذج - انظر كتاب رفاعي

الفصل الخامس

الفصل الخامس

مستقبل منظمة الأوبك

استعرضنا في الفصول السابقة إدارة منظمة الأوبك لسوق النفط وخاصة فيما يتعلق بتحديد هيكل الأسعار وذلك خلال الفترة التي تلت أحداث ١٩٧٣ ، وحتى الثورة الإيرانية في ١٩٧٩ والتي تميزت بشيوع جو من الندرة النسبية للنفط ووجود تأثير نسبي لمنظمة الأوبك بصفة عامة . ثم تعرضنا بعد ذلك للأوضاع النفطية ودور منظمة الأوبك في أعقاب الثورة الإيرانية ، والتي أدت في النهاية إلى ظهور تحمة نفطية وشيوع إحساس بأن عصر الندرة قد شارف على الانتهاء وبصفة خاصة الأوضاع التي أدت إلى إنعقاد مؤتمر لندن في مارس ١٩٨٣ حيث كان سوق النفط على وشك الانهيار ، وكانت ملامح الأزمة تبدو على درجة كبيرة من الخطورة . ثم تعرضنا بالتفصيل لقرارات مؤتمر لندن حيث خلصنا إلى إن نتائج المؤتمر قد تحقق قدراً محدوداً من النجاح بالرغم من انها تبدو في ظاهرها هشة وليست قادرة على الاستمرار ، ولقد أرجعنا هذا النجاح النسبي إلى ما اسميناه بالاتفاق غير المكتوب وبصفة خاصة تحمّل المملكة العربية السعودية في الفترة الحرجة لأعباء الانخفاض الكبير في الانتاج ، هذا بالإضافة إلى تعاون بعض الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك خشية حدوث انهيار لا تحمد عقباه في سوق النفط .

وبالرغم من النجاح النسبي الذي حققته قرارات مؤتمر لندن وما تبعه من مؤتمرات أخرى التزمت بصفة عامة باستراتيجية مؤتمر لندن إلا اننا لا زلنا منشائمين فيما يتعلق بمستقبل منظمة الأوبك في الأجل الطويل وذلك لعدة أسباب رئيسية :

أولاً : التغيير في الموازنات داخل منظمة الأوبك

صاحب الانخفاض في الطلب على نفط منظمة الأوبك ووصوله إلى مستوى منخفض

للعناية انخفاض كبير نسبياً في إنتاج الدول ذات الطاقة الاستيعابية المحدودة بحيث لجأ عدد كبير من هذه الدول إلى الاعتماد على احتياطاتها المالية لتمويل نفقاتها المتزايدة ، ومن ثم إزدادات الأهمية داخل منظمة الأوبك - إذا قيست بمعيار الإنتاج - للدول ذات الطاقة الاستيعابية الكبيرة ، فعمل سبيل المثال أصبحت ثلاث دول هي إيران ونيجيريا والجزائر تقابل ما يزيد على ٥٠٪ من الطلب على منظمة الأوبك . في ظل هذه الظروف يصبح من المستحيل على منظمة الأوبك أن تخفض إنتاجها تخفيضاً محسوساً للدفاع عن السعر المحدد إذ ان استمرار هذا الوضع سوف يؤثر بدرجة كبيرة نسبياً على دول الخليج المصدرة للنفط .

وستزداد الأمور تعقيداً إذا تطلب الأمر أحداث تخفيض جديد في الإنتاج إذا ما انتهت الحرب العراقية الإيرانية . فإيران في الوقت الحالي تنتج بمعدل يقل عن طاقتها القصوى بحوالي (٤) مليون برميل يومياً ، والعراق ينتج بمعدل يقل عن المعدل الذي وصل إليه الإنتاج في عام ١٩٧٨ أي قبل اندلاع الحرب ، وهو (٢,٦) مليون برميل يومياً على الأقل . وإذا افترضنا بعد انتهاء الحرب عودة هاتين الدولتين إلى السوق بمعدل إنتاج يعادل ما كان عليه الحال في عام ١٩٧٨ فإنه يصبح من المحتمل على دول أخرى من دول المنظمة ان تخفض انتاجها لتتيح المجال للعراق وإيران لزيادة انتاجها ، وعلى أقل تقدير يكون الانخفاض المطلوب يعادل حوالي ٨٠٪ من إنتاج المملكة العربية السعودية وفقاً لمعدلات ١٩٨٢ .

بالإضافة إلى ذلك فإن بعض دول منظمة الأوبك ذات الطاقة الاستيعابية المحدودة تتبع سياسة تزيد من مخاطر الضغط عليها وخاصة في ظروف سوق يتسم بالضعف الناجم عن التخمّة النفطية . فسياسة الدخول في المستويات الدنيا للصناعة النفطية تنطوي على مخاطر كبيرة في ظروف تتسم بإنخفاض الطلب العالمي ، وتزايد الحساسة وتراكمها وارتفاع الضرائب على المنتجات النفطية يعني ان أي ضغط في سوق المنتجات يمكن نقله مباشرة إلى سوق النفط الخام وينعكس على أسعاره ، الأمر الذي يجعل شركات النفط الوطنية بمثابة وكلاء لتحصيل الضرائب بالنيابة عن حكومات الدول المستوردة للنفط الخام .

ثانياً : القيادة

تعرضت قيادة السعودية لمزات جذرية منذ ظهور التخمّة النفطية حيث أصبح من المتعذر عليها وحدها ان تمنع حدوث انخفاض في أسعار النفط الخام . فلو تصورنا حالة قصوى تقوم فيها السعودية بوقف إنتاجها نهائياً ، واقترضنا لأغراض التحليل التأثير السيكولوجي لهذا الاجراء ، فانه في ظروف السوق الحالية يمكن تعويض الانتاج السعودي بالكامل سواء من داخل منظمة الأوبك أو من إنتاج دول غير أعضاء في المنظمة . هذه القدرة على تعويض الانتاج السعودي بالكامل تعني تحييد دور السعودية أو على الأقل التقليل من أهميتها . إن السعودية بإمكانها إغراق الأسواق إذا شاءت في سبيل إعادة نفوذها وإبراز أهمية دورها مثلاً . غير ان مثل هذا الاجراء يخلق جواً من عدم الثقة بل الفوضى التي لا تقتصر على سوق النفط وحده بل ومن المؤكد ان تنتقل إلى الأسواق المالية على المستوى العالمي ، مثل هذه الفوضى ستؤثر على الجميع وتؤدي إلى الأضرار بمصالح هؤلاء الذين لديهم استثمارات كبيرة ومصالح هامة في الأسواق المالية كالسعودية مثلاً .

وإذا استعرضنا سياسة المملكة العربية السعودية في السابق خاصة في تلك الظروف التي حاولت فيها مثلاً أن تدافع عن الوضع الساري في أوقات التخمّة النفطية ، يبدو من الصعب أن نتفهم لماذا أصرت السعودية على الدفاع عن سعر النفط القياسي (٣٤) دولاراً للبرميل خاصة بعد ان اتبعت لفترة طويلة وبصورة تبدو وكأنها مقصودة سياسة معينة لاغراق الأسواق بهدف فرض سياسة معتدلة ينتج عنها تخفيض في هيكل أسعار النفط الخام . الواقع ان انخفاض الطلب والتغير في هيكل الموازنات داخل منظمة الأوبك يعني ان قيادة السعودية أصبحت قابلة للتحييد ، وان وضع القيادة الواحدة وهي قيادة السعودية التي سارت لفترة طويلة يمكن ان يستبدل بقيادات متعددة بعد ان أظهرت الظروف في السنوات الأخيرة العوامل المقيدة والمحددة لقوة السعودية في سوق النفط . فالحد الأقصى لانتاج السعودية لم يعد سراً ومن ثم فان مدى قدرتها على إغراق السوق إذا اسلترم الأمر أصبح معروفاً للجميع . كما ان الحد الأدنى القائم على عوامل فنية لم يعد سراً أيضاً إذ أصبح مكشوفاً للجميع عندما حاولت السعودية

أن تدافع عن سعر النفط القياسي (٣٤) دولاراً للبرميل . فمعرفة الحدين الأقصى والأدنى للقدرة الانتاجية السعودية يعني ان كافة أوراق السياسة السعودية أصبحت معروفة ، ومن ثم فإن قدرتها التكتيكية أصبحت محدودة للغاية .

ثالثاً : تأثير التغير في هيكل الصناعة النفطية والسوق

ان النمو الهائل الذي حدث في الأهمية النسبية للسوق الفوري وظهور مؤسسات جديدة وخاصة في الأسواق المستقبلية وازدياد فعالية الدور الذي يلعبه كبار التجار والوسطاء أدى إلى حدوث زيادة كبيرة وشيوع جو من المنافسة لم يكن متوفراً في السابق سواء في سوق النفط الخام أو المنتجات النفطية . وقد أدت هذه التغيرات إلى انخفاض الكلفة والمخاطر الناجمة عن عدم الاعتماد على العقود طويلة الأجل لضمان استمرارية الشركات في الحصول على إحتياجاتها من النفط الخام ، بعد ان كانت العقود طويلة الأجل تلعب الدور الأساسي وتعد الضامن الوحيد للاستمرارية . فمع محدودية طاقة السوق الفوري وفي غياب الأسواق المستقبلية لم تكن الشركات تضمن إحتياجاتها إلا عن طريق العقود طويلة الأجل . إلا ان جو النخمة النفطية الذي انعكس على السوق الفوري ، وظهور الأسواق المستقبلية أدى إلى انخفاض جاذبية العقود طويلة الأجل ، ومع ظروف الثورة الإيرانية ، بدأت الشركات بها فيها شركات النفط الكبرى تغير في استراتيجيتها مبتعدة عن العقود ومنتهجة بطريقة متزايدة نحو الاعتماد على السوق الفوري . ولقد كان انخفاض الأهمية النسبية للعقود يعني وبطريقة أوتوماتيكية انخفاض قدرة منظمة الأوبك على إدارة السوق ، إذ أن هذه العقود كانت تمثل الوسيلة الرئيسية للإدارة وبدونها يصبح هيكل الأسعار المحدد من قبل المنظمة غير قابل للتنفيذ .

رابعاً : مستوى الطلب وتكوينه

ليس هناك شك في ان مستوى الطلب على نفط منظمة الأوبك سيشهد انخفاضاً في الأجل المتوسط ، فإذا أخذنا التقديرات المتحفظة لمنظمة الطاقة فان طلب العالم الحر سينخفض بمعدل ٢ ٪ في عام ١٩٨٣ إذا قورن بعام ١٩٨٢ وهذا ما حدث

فعلاً ، وسيكون نصيب منظمة الأوبك من هذا الانخفاض كبيراً نسبياً . ولو افترضنا ان الاقتصاد العالمي سيخرج من حالة الكساد وان قادراً من النمو يمكن تحقيقه وخاصة في الدول الصناعية فان مثل هذا النمو لن يكون له تأثير كبير على الطلب على النفط الأوبك ، رغم ان انخفاض الأسعار سيكون له تأثير عكسي على إنتاج الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك وعلى الاستثمارات في الطاقة البديلة ، إلا ان هذا التأثير لن يظهر في الأجل القصير أو المتوسط وذلك للفجوة الزمنية التي تلزم لوضوح تأثير الأسعار على الطلب .

ومن ناحية أخرى فان تغير تكوين الطلب على المنتجات النفطية في شكل زيادة الطلب على منتجات النفط الخفيف وازدياد الكميات المتاحة من النفط الثقيل مع الانخفاض في نسبة المصافي ذات الهياكل المتقدمة سيؤدي إلى إرتفاع في الأسعار النسبية للمنتجات الخفيفة إذا قورنت بأسعار المنتجات الثقيلة . هذه التغيرات في العلاقة النسبية لأسعار المنتجات النفطية ستعكس في النهاية على أسواق النفط الخام في اتجاه زيادة الفروق بين أسعار النفط الخفيف والنفط الثقيل . وقد كان الصراع على الفروق ولا يزال من عوامل عدم الاستقرار داخل منظمة الأوبك ، وازدياد هذا الصراع نتيجة للعوامل السابق ذكرها يجعل في طياته مخاطر كبيرة خاصة إذا اخذنا في الاعتبار التغير في الموازنات داخل منظمة الأوبك لصالح الدول ذات الطاقة الاستيعابية الكبيرة وفي وقت يستمر فيه الانخفاض في الطلب على نفط منظمة الأوبك .

جدول ٤ - ١
انواع النفط الخام في المجال الشرقي

Crude Oil	Gravity (°API)	K _{app} *	C ₅	°C TBP Cut Points (Volume percent)			Products' Yield (Volume percent)			
				180	240	371	C ₅	180-	240-	371
Middle East										
Qatar	41.3	11.70	3.2	35.5	48.5	73.0	32.0	13.0	24.5	27.0
Murban	39.3	11.71	2.4	31.0	44.7	69.0	28.6	13.7	28.3	31.0
Kirkuk	36.2	11.61	2.1	30.2	41.6	65.0	28.1	11.4	23.4	35.0
Arabian It.	35.5	11.70	1.6	26.0	39.0	61.2	24.4	13.0	21.8	38.8
Iranian It.	35.3	11.58	2.6	27.5	38.7	62.0	24.9	11.2	23.3	38.0
Kuwait	31.7	11.63	3.1	24.8	34.4	54.2	21.7	9.6	19.8	45.8
Arabian h.	27.1	11.57	2.4	20.0	21.0	49.0	18.0	9.0	20.0	51.0
Algeria										
H. Messaoud	45.4	11.70	4.9	42.6	50.8	70.5	37.7	14.2	22.7	20.5
Arzew	43.1	11.78	3.2	33.9	47.8	74.0	30.7	13.9	26.2	26.0
Zarzaitine	41.4	11.94	2.5	3.04	42.2	71.8	27.9	11.8	29.6	26.2
Libya										
Zustina	42.1	11.90	2.3	31.3	42.7	72.3	29.0	11.4	29.6	27.7
Brega	40.2	11.78	2.8	31.5	44.0	68.5	28.7	12.5	24.5	31.5
Es Sider	39.6	11.72	1.9	33.8	44.7	68.0	31.9	10.9	23.3	32.0
Sirtica	37.6	11.80	3.2	27.5	39.0	66.4	24.3	11.5	27.4	34.6
Paraffinic										
Agip	44.0	12.37	0.2	19.7	30.0	56.7	19.5	10.3	26.7	43.3
Serir	36.5	12.07	1.3	22.2	31.3	55.2	20.9	9.1	23.9	44.8
High-pour	35.5	12.00	0.4	21.7	30.5	52.5	21.3	8.8	22.0	47.5
Minaa†	35.5	12.29	1.0	14.0	23.0	45.7	13.0	9.0	22.7	54.3
Nigerian Lt.	32.9	11.57	0.7	26.1	36.5	70.2	25.4	10.4	33.7	29.8

*K_{app} characterisation factor considered as an indicator of the chemical nature of the crude oil.

† Indonesian.

خامساً : سياسة حكومات الدول المستهلكة

تتبع حكومات الدول الصناعية الكبرى سياسة تهدف إلى ضمان استمرارية عملية ترشيد الاستهلاك وإحلال البدائل محل النفط . فانخفاض سعر النفط الخام إذا انعكس على أسعار المنتجات النفطية للمستهلك النهائي قد يؤدي إلى بداية الزيادة في الطلب على هذه المنتجات ومن ثم زيادة الطلب في النهاية على النفط الخام ، الأمر الذي لا يتفق مع استراتيجية الدول الصناعية الكبرى والتي يمثل الفيلسفة الرئيسية لمنظمة الطاقة الدولية . ولنع حدوث ذلك اتبعت حكومات هذه الدول سياسة من شأنها منع انعكاس انخفاض سعر النفط الخام على أسعار المنتجات النفطية وذلك عن طريق زيادة الضرائب على هذه المنتجات ، ولقد سهل تطبيق هذه السياسة دخول بعض دول منظمة الأوبك سوق التوزيع مما مكن الحكومات من تحقيق ضغط مباشر على أسعار النفط الخام نتيجة للزيادة المستمر في الضرائب على المنتجات النفطية في ظروف انخفاض الطلب بصفة عامة .

والواقع ان تغير هيكل منظمة الأوبك والانخفاض المستمر في الطلب والذي تدعمه سياسة حكومات الدول المستوردة وازدياد الأهمية النسبية للسوق الفوري ، وظهور الأسواق المستقبلية مع غياب فعالية القيادة السعودية ، كل ذلك يعني ان مستقبل منظمة الأوبك محفوف بالمخاطر في الأجل المتوسط . إلا ان ذلك لا يعني ان الدول الرئيسية في منظمة الأوبك وبصفة خاصة المملكة العربية السعودية والكويت والعراق لن يكون لها تأثير يذكر في سوق النفط . فمن الحقائق الثابتة ان الدول الرئيسية في منظمة الأوبك وهي دول الخليج لديها احتياطات نفطية كبيرة ، كما ان في حوزتها قدرات انتاجية هائلة ، ولا ينبغي ان هذين العاملين أي الاحتياطي والقدرة الانتاجية من العوامل الهامة التي تؤثر في الأجل الطويل على المتغيرات الرئيسية بالنسبة للنفط وخاصة فيما يتعلق بالأسعار واستيفاء احتياجات الدول الصناعية من النفط . كما ان انخفاض كلفة الانتاج في هذه الدول سيبقى من العوامل المؤثرة على قرارات الاستثمار سواء في النفط خارج منظمة الخليج أو في البدائل . هذا إلى جانب التطورات الأخيرة

في هذه المنطقة وخاصة التزايد المستمر في القدرة التصديرية لهذه الدول في مجال المنتجات البترولية والصناعات البتروكيمياوية ، مما يعني ان هذه الدول سيكون لها تأثير على سوق المنتجات البترولية ومن ثم تزداد قدرتها على التأثير على ما يحدث لاسعار النفط الخام .

على ضوء هذه الظروف يرى البعض ان هذه الدول الرئيسية سيكون في مقدورها أن تحل محل منظمة الأوبك ، خاصة وإنما نجحت في تشكيل هيكل تنظيمي يمثل في مجلس التعاون الخليجي والذي يهدف إلى دعم الروابط والتنسيق بين سياسات هذه الدول في كافة المجالات الاستراتيجية سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو عسكرية . وحيث ان اقتصاديات هذه الدول هي اقتصاديات نفطية في المقام الأول ، فان أي تنسيق بين هذه الدول في المجال الاقتصادي سيكون محوره سياسة نفطية واحدة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان القوة السياسية لهذه الدول تستند أساساً إلى أهميتها النسبية في مجال النفط ، فليس هناك مجال للمبالغة إذا قلنا إن فعالية مجلس التعاون الخليجي تتوقف على مدى النجاح في التنسيق بين هذه الدول في مجال النفط .

إن مجلس التعاون الخليجي استطاع تحقيق قدر من النجاح في الوصول إلى اتفاقيات متعددة وهامة في المجالات الاقتصادية والسياسية ، ومع ذلك فمن الخطأ أن ننظر إلى مجلس التعاون على ان في إمكانه أن يحل محل منظمة الأوبك في إدارة سوق النفط وتحديد هيكل الأسعار . إن درجة التجانس بين هذه الدول تفوق بكثير درجات التجانس بين أعضاء منظمة الأوبك كما ان المصلحة المشتركة تجمعها ، ولكن مع تقديرنا للأهمية الكبيرة لهذه الدول في مجال النفط إلا انه من المتعذر عليها في إطار مجلس التعاون الخليجي أن تلعب الدور الذي قامت به منظمة الأوبك في أوائل السبعينات ، وذلك للأسباب التالية :

أولاً : إن الدول الرئيسية في مجلس التعاون الخليجي التي لها أهمية كبيرة في مجال النفط وهي السعودية والكويت والإمارات وقطر قد فشلت في الدفاع عن مصالحها في إطار منظمة الأوبك ، وتحملت عبئاً كبيراً نسبياً نتيجة لانخفاض الطلب على نفط منظمة

الأوبك . فمن الصعب أن نتصور أن تستطيع تحقيق ما فشلت فيه داخل منظمة الأوبك لمجرد وجودها في إطار تنظيمي مختلف ، إذ إن وجود البحرين بطاقتها النفطية المحدودة للغاية ، وعمان بالتزاماتها المالية الكبيرة في مجال الدفاع لن يؤدي إلى زيادة قدرة هذه الدول الرئيسية على التأثير على سوق النفط .

ثانياً : إن هناك درجة كبيرة من المنافسة بين هذه الدول سواء في النفط الخام أو المنتجات النفطية . فهناك منافسة بين النفط المتوسط الثقل (ومصدره الرئيسي - الكويت) والنفط الخفيف (وخاصة من الامارات العربية المتحدة) كما بدأ واضحاً في مؤتمر لندن في مارس ١٩٨٣ . كذلك فإن هناك منافسة بين هذه الدول في أسواق التصدير وخاصة في منطقة شرق السويس وذلك في مجال المنتجات النفطية . ومن المتوقع ان تشتد حدة المنافسة بين النفط الثقيل والنفط الخفيف نتيجة للتغير المستمر في هيكل الطلب على المنتجات النفطية . بالإضافة إلى ذلك فالمنافسة في أسواق المنتجات البترولية ستزداد وخاصة عندما تبدأ الطاقة التكريرية الكبيرة في الانتاج نتيجة للاستثمارات الكبيرة في بناء المصافي في غالبية دول مجلس التعاون .

ثالثاً : إن اقتصاديات دول مجلس التعاون اقتصاديات متشابهة بدرجة كبيرة فهي اقتصاديات معرضة لمخاطر بالغة نتيجة لاعتمادها على مورد واحد قابل للنفاذ ، فمهمة تحقيق قدر فعال من التعاون بين هذه الدول ليست مهمة سهلة .

رابعاً : إن التعاون بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي معرض لضغوط كبيرة نظراً لما تواجه هذه الدول من تهديدات متعددة داخلية وخارجية لها تأثير كبير على أمنها واستقرارها . فالانخفاض الكبير في إيرادات النفط ، والطبيعة غير المتجانسة للهيكل السكاني حيث يمثل أبناء البلاد الأصليين أكبر الأقليات ، والحرب العراقية الإيرانية ، والصراع العربي الاسرائيلي ، وعزلة مصر عن العالم العربي ، والتدخل السوفيتي كلها عوامل وظروف تهدد الاستقرار والأمن لدول الخليج .

في ظل الظروف الحالية من الصعب أن يكون في مقدور مجلس التعاون الخليجي وحده الاحلال محل منظمة الأوبك . ولقد أظهرت التجارب في الفترة الأخيرة إنه ليس

في مقدور منظمة الأوبك أو في مقدور دول غير الأوبك المصدرة للنفط فرض إرادتها على سوق النفط . كذلك ظهر من هذه التجارب إنه ليس في مقدور أي من الطرفين إهمال الطرف الآخر . هذا بالإضافة إلى ان تجربة الأعوام الثلاثة الأخيرة أوضحت ان احتمال شيوع جو من الغوضى في سوق النفط أمر غير مستبعد نتيجة لعوامل كثيرة . ولتحقيق درجة من الاستقرار من المحتمل ظهور تنظيمات اقليمية بديلة وبصفة خاصة ثلاث منظمات رئيسية سنذكرها فيما يلي ، وستقوم كل منظمة من هذه المنظمات على أساس ثلاثة عوامل : طاقة انتاجية لها قيمتها في مجال النفط الخام ، طاقة قادرة في مجال تكرير النفط ، ثم سوق طبيعي وكاف للمنتجات النفطية قائم على الاعتبارات الجغرافية ، وسيكون هدف كل منظمة هو التنسيق وليس التحكم أو التصرف على أساس كارتل في سوق النفط . وعلى أي حال فلن يكون في إمكان أي من هذه المنظمات القيام بدور التحكم ، إذ سيكون هناك توازن في القوى بمعنى إن كل منظمة ستكون على درجة كبيرة من القوة ولكنها ليست كافية لفرض إرادتها على سوق النفط الدولي ، وسيكون مجال التعاون بين هذه المنظمات ذا أهمية خاصة أوقات الأزمات . والمنظمات الثلاث التي من المحتمل ظهورها والتي أشرنا إليها آنفاً هي - منظمة الدول العربية (AOCA) والتي ستكون في البداية من دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى كل من العراق ومصر ، وفي مرحلة أخرى الجزائر وتونس وريا ليبيا . ومنظمة دول الشمال (NOCA) وتشمل الولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا والمكسيك واكوادور وبريطانيا والنرويج . ومنظمة دول الجنوب (SOCA) وتشمل في البداية اندونيسيا والهند وسنغافورة وماليزيا ، وريا تضم الصين في النهاية . وستلعب شركات النفط الكبرى دوراً هاماً في هذا الشكل الجديد لسوق النفط الدولي إذ سيكون في استطاعتها تحقيق التفاعل بين هذه المنظمات والسوق ، وذلك بقدرتها الهائلة في المجال التنظيمي والمالي ، وهذين الاعتبارين لها أهمية قصوى خاصة وان المعاملات النفطية أصبحت على درجة كبيرة من التعقيد كما انها تتطلب موارد مالية هائلة .

إن التحليل السابق والذي تنبأ بحدوث تصدع في منظمة الأوبك في المستقبل ، ومن ثم فقدانها لقدرتها على التأثير في هيكل أسعار النفط الخام قام على أساس

اعتبارات واقعية وبصفة خاصة كنتيجة للتغير الذي حدث في هيكل الصناعة النفطية الدولي . وقبل اختتام هذا الفصل ، من المفيد ان نتعرض لمستقبل منظمة الأوبك من وجهة نظر النظرية الاقتصادية . وهنا نجد ان التنبؤ يتوقف على النظرية المستخدمة كأساس للتحليل كما انه يتوقف على الظروف السائدة في بداية التحليل والتوقعات الخاصة بالطلب على نفط الأوبك حتى نهاية هذا القرن . ويجب الإشارة في هذا الصدد إلى ان التحليل النظري لمستقبل منظمة الأوبك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنبؤ بسعر النفط في الأجل الطويل ويعني نتائج محددة فيما يتعلق بهذا التنبؤ ، وهو أمر لن نتعرض له في هذا الفصل إذ انه سيكون محل علاج تفصيلي في الفصل القادم .

وبداية التحليل النظري تستلزم التسليم بأن سعر النفط الذي ساد منذ بداية السبعينات كان يتضمن جزءاً كبيراً من الربح ، إذ ان مستوى السعر بغض النظر عن النموذج المستخدم أو الطريقة الحسابية المتبعة قد فاق الكلفة حتى في تعريفها الواسع الذي يتضمن عائداً للندرة ولطبيعة النفط من حيث كونه مورداً قابلاً للنفاذ . وتختلف الآراء حول تفسير هذا الربح وما إذا كان بصفة خاصة تعبيراً عن تجمع احتكاري من قبل المنظمة ، غير انه حقيقة ثابتة لا يمكن إنكارها . كذلك فلا بد من التسليم بأن تحولاً كبيراً في الموارد لصالح الدول المنتجة للنفط قد حدث منذ بداية السبعينات وعلى حساب الدول الصناعية ودول العالم الثالث المستوردة للنفط وان كان بدرجات متفاوتة .

اما عن توقعات الطلب على نفط منظمة الأوبك فان التحليل التقليدي للعوامل المؤثرة على العرض والطلب يشير إلى احتمالات حدوث انخفاض كبير في إنتاج ونصيب منظمة الأوبك حتى نهاية هذا القرن . ويرجع السبب الرئيسي إلى ان المستويات المرتفعة للأسعار والتي سادت لفترة طويلة أدت إلى انخفاض الاستهلاك في دول العالم الحر لمستويات لم يكن من الممكن تصورها حتى فترة قريبة ؛ فمستوى استهلاك النفط عام ١٩٨٠ يتساوى تقريباً مع مستوى الاستهلاك في عام ١٩٧٣ رغم ان مستوى الانتاج الكلي في العالم الصناعي عام ١٩٨٠ فاق المستوى الذي كان سائداً عام ١٩٧٣ بما يعادل ٢٥٪ . وهذا يعني ان معدل استهلاك الطاقة لكل وحدة من الدخل

القومي قد انخفض ، وكان نصيب النفط من هذا الانخفاض كبيراً مقارنة بالبدائل .
ولما كان استهلاك الطاقة والنفط يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحجم المعدات الرأسية المستخدمة للطاقة فإن حدوث ترشيد كبير في الاستهلاك يصحح احتمالاً كبيراً وذلك نتيجة لاستبدال المعدات الرأسية الحالية بمعدات بديلة أكثر كفاءة وادخاراً للطاقة عندما يمين وقت هذا الاستبدال . ولا شك ان ارتفاع الأسعار يجعل من هذا التوقيت إذ يجعل كلفة الترشيد عن طريق الاستبدال من الأمور الاقتصادية من وجهة نظر الكلفة المضافة . ومن ناحية أخرى فإن التغيرات التكنولوجية التي تهدف إلى الادخار في استهلاك الطاقة بصفة عامة والنفط بصفة خاصة تستمر . بناءً على هذه الاعتبارات يكاد يكون هناك إجماع بين ذوي الخبرة على أن مستويات الاستهلاك الحالية لم تعدد كلياً كردة فعل للصدمتين الأولى والثانية عامي (١٩٧٣ و ١٩٧٩) ومن ثم فانه من المتوقع أن يستمر الطلب في الانخفاض ، خاصة وان مرونة الطلب في الأجل الطويل تفوق مرونة الطلب في الأجل القصير من ناحية الحجم والمدة اللازمة للتأقلم والتكيف مع مستويات الأسعار الجديدة . ففي رأي (Lichiplau) ان ارتفاع الأسعار الذي عاصرناه منذ عام ١٩٧٣ قد أدى إلى تحريك كافة القوى العبقرية والتكنولوجية والاقتصادية للعالم بهدف تخفيض الواردات من النفط واستهلاكه ، وكانت النتيجة كما يرى البروفيسور ادلمان هي انه « لأول مرة منذ (١٢٠) عاماً أصبح النفط لا يعد من الصناعات النامية بل من المحتمل أن يكون من الصناعات الزائلة » . لذا يمكن القول ان أغلب الكتاب ذوي الخبرة في هذا المجال متفائلون فيما يتعلق بمرونة الطلب فالأساتذة (Griffin, Steele, Dely) يعتمدون أرقاماً لمرونة الطلب في الأجل الطويل تتراوح ما بين (-٠,٣٦٣) و (-٠,٧٣) وهي أرقام تتمتع بالقبول من غالبية الكتاب وعلى أساسها يمكن أن نتوقع حدوث انخفاض في مستويات إنتاج منظمة الأوبك خاصة إذا اعتمدنا الحد الأقصى لتقديرات المرونة ، وحتى لو اعتمدنا الحد الأدنى فانه يمكن التنبؤ وبدرجة عالية من الثقة بأن مستوى الطلب على نفط الأوبك سيستمر في الانخفاض في الأجل الطويل ، ومن ثم فستواجه دول المنظمة ظروفاً سوقية تتسم بالضعف مما يمثل ضغطاً مستمراً على هيكل المنظمة .

والسؤال هو : كيف ستواجه المنظمة هذه الظروف غير المواتمة . . . ؟ وهل سيؤدي استمرار هذه الأوضاع في الأجل الطويل إلى إنبيار المنظمة أم انها تستطيع مواجهة هذه التيارات وستبقى قادرة على أن تلعب دوراً مشابهاً للدور الذي لعبته منذ بداية السبعينات ؟ الاجابة على هذا السؤال وفقاً للنظرية الاقتصادية تتوقف على النظرية المعتمدة في تحليل طبيعة المنظمة وسلوكها .

ولنبداً بنظرية المنتج المسيطر (Dominant Producer) . وفقاً لهذه النظرية فإن كل عضو من أعضاء المنظمة يفترض فيه أن يكون على بينة بمدى التشابك وارتباط المصالح بين الأعضاء ، ولأهداف مصلحتهم العليا فانهم سيلتزمون بخطة للإنتاج سواء كانت رسمية أو غير رسمية تتناسب مع مصالحهم الجماعية ، وعلى هذا الأساس يمكن استبعاد احتمالات العنث لان جميع الأعضاء يعلمون ان نتيجة العنث هو حدوث كارثة لا تحمد عقباها تؤثر على الجميع وبلا استثناء . فإذا افترضنا صحة هذه النظرية ، فإن انبيار منظمة الأوبك بعد أمراً مستبعداً ويصبح سريان الاستقرار في الأسعار أمراً متوقعاً ، بل ان البعض يذهب إلى حد توقع ارتفاع معتدل في السعر الحقيقي للنفط حتى في مواجهة ظروف سوقية تتسم بالضعف وتتميز بانخفاض مستمر في الطلب .

ويبدو هذا الرأي متفقاً بصورة أساسية مع رأي بروفيسور ادلمان الذي يؤكد ان منظمة الأوبك ستستمر في محاولاتها لتحقيق زيادة في الأسعار عند مستويات تفوق المستويات الحالية ، وذلك نتيجة لضغط داخلي من قبل أعضاء منظمة الخليج ، نتيجة لعجز في الميزانية يدفعهم للضغط على المملكة العربية السعودية وباقى دول الخليج لتحقيق زيادة في الأسعار ، رغم ان المملكة العربية السعودية ستحاول تفضي هذه الضغوط وتهدف إلى اقناع الأعضاء باعتماد استراتيجية طويلة الأجل تتسم بالاعتدال وبعد النظر . إلا انه وفقاً لآراء بروفيسور « ادلمان » فإن السعودية ستخضع في النهاية للضغط وذلك لتفادي ما يسمى بقيمة المشاغبة (Nuisance Value) من قبل الجانب المتطرف داخل منظمة الأوبك . فإذا افترضنا ان الزيادة في السعر الحقيقي للنفط ستكون معتدلة وان انتاج المنظمة لن ينخفض تحت مستويات تعد حساسة

وهامة ، فان نموذج « المنتج المسيطر » يتنبأ باستقرار الأسعار واستمرارية المنظمة . ومع ذلك فانه يجب الاشارة إلى ان التغيرات السياسية غير المتوقعة قد تؤدي لحدوث ارتفاع كبير في الأسعار ، وأي محاولة من قبل المنظمة لتدعيم هذه المستويات المرتفعة والدفاع عنها قد تؤدي في النهاية إلى حدوث انخفاض كبير في انتاج الدول الأساسية داخل المنظمة وخارجها مما قد يؤدي إلى شيوع الغش ، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى انهيار استقرار المنظمة وهيكلك الأسعار . وفيما عدا هذا السيناريو فان دعاة « ١ » النظرية يتوقعون ثبات الأسعار أو ارتفاع طفيف (١ - ٢٪) رغم استمرار الظروف السوقية الضعيفة .

اما النظرية الأخرى التي تتطرق لتفسير سلوك منظمة الأوبك ، والتي تنتمي إلى مجموعة النظريات التي تقوم على أساس تحقيق الحد الأقصى من الثروة خلال العمر التجاري للنفط فهي النظرية المعروفة « بنظرية التغير في حقوق الملكية » والتي تستخدم بصفة عامة لشرح الأسباب النظرية للارتفاع الكبير في أسعار النفط وخاصة الارتفاع الذي حدث في عام ٩٧٣ - ١٩٧٤ . وفقاً لدعاة هذه النظرية وخاصة « جوعاني »^(٧) وميد ، يمكن تفسير الأسعار التي سادت قبل وبعد عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ بالرجوع إلى التغير الذي حدث في الملكية والذي بدأ منذ بداية السبعينات . فحتى ذلك الوقت كانت الامتيازات التي منحتها الدول للشركات تعطىها حق اتخاذ القرارات المتعلقة بالانتاج منفردة ودون مشاركة . لذا فان معدلات الانتاج كان يتم تحديدها وفقاً لمعدلات الخصم التي تراها هذه الشركات مناسبة حسب تقييمها لاحتيالات الأوضاع الاقتصادية والسياسية في المستقبل . وكان من الطبيعي أن تتأثر قرارات هذه الشركات بالأوضاع السائدة في العديد من الدول المنتجة للنفط والمنطقة التي تنتمي إليها والتي تمثلت في ارتفاع درجة المخاطرة في الستينات مما أدى لاستخدام معدلات خصم مرتفعة من قبل الشركات وبالتالي معدلات انتاج مرتفعة أيضاً . ولقد أدى إلى إزدياد هذا الاتجاه الارتفاع المستمر في الضرائب والرسوم من قبل الدول صاحبة الامتياز بشكل أحدث تأثيراً معاكساً على معدلات الربحية في المستقبل فعمدت الشركات وفقاً لرأي « جوعاني » إلى الانتاج وكأنه ليس هناك غد . ومن ثم انخفضت مستويات الأسعار .

ووفقاً لهذه النظرية فإن أحداث عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ مثلت نقطة تحول في سوق النفط الدولي نتيجة للتغير الذي حدث فيما يتعلق بانتقال حق قرارات الإنتاج من الشركات إلى الدول المنتجة للنفط . ويشرح « جوعاني » تأثير ذلك على النحو التالي « لقد قررت الدول المنتجة أن تحدد سعر النفط وحدها وبدون تفاوض مع الشركات كما كان الحال في الماضي - وعندما استعادت هذا الحق أصبحت المحدد الوحيد لمعدلات الإنتاج والأسعار ، وأصبحت الشركات في موقف المتعاقدين لا أكثر ولا أقل ، لذا فإن هذا التغير يمكن اعتباره من الناحية الواقعية في مقام التأميم » . ولقد كان لهذا التغير في حقوق الملكية أبعاد هامة وذلك لاختلاف معدلات الخصم وما ينبي عليها من معدلات للانتاج بين الشركات والدول ، ويمكن إرجاع هذه الاختلافات إلى اعتبارات جذرية تتعلق بمعدلات الخصم والاختلاف في تقييم المخاطر . فإذا استخدمنا معدلات خصم منخفضة فإن ذلك يعني انخفاضاً في معدلات الانتاج . وبافتراض بقاء منحنى الطلب على ما هو عليه فإن النتيجة الطبيعية هي ارتفاع الأسعار . ومن ثم فإن دعاء هذه النظرية يفسرون الارتفاع الذي حدث في الأسعار في (١٩٧٣ - ١٩٧٤) على أنه كان نتيجة لحدوث تغير في الملكية من الشركات ذات أسعار الخصم المرتفعة ، ومن ثم معدلات الانتاج المرتفعة إلى الدول المنتجة ذات معدلات الخصم والانتاج المنخفضة مما نتج عنه هذا الارتفاع في الأسعار والذي لا يجب إرجاعه إلى أي سياسة احتكارية من قبل منظمة الأوبك .

ولهذه النظرة ما يؤيدها كما أنها ، كغيرها من النظريات ، تعاني من بعض العيوب . فهي من ناحية تتفق مع الظروف التي سادت في السبعينات ، فحتى عام ١٩٧٨ لم يحدث أي غش من قبل أي من أعضاء المنظمة بهدف تحقيق زيادة نسبية في الأنصبة من السوق . كذلك فإن هناك كثيراً من الدلائل على أن الشركات كانت ترى أن مستوى المخاطرة في منطقة الشرق الأوسط في الستينات قد وصل إلى مستوى مرتفع للغاية وفي تزايد مستمر ، وأن احتمالات التأميم أو المصادرة احتمالات قائمة ، والدليل على ذلك ما حدث في الجزائر وليبيا . ومن ناحية أخرى تعاني هذه النظرية من كثير من العيوب ولا تقدم تفسيراً كافياً للأحداث التي ميزت سوق النفط منذ الثورة

الايانية . فلو استعرضنا الأوضاع في الخمسينات والستينات لوجدنا عكس ما تدعيه النظرية . فالدول صاحبة الامتياز كانت تلح على الشركات وتضغط عليها بزيادة الانتاج وليس بتخفيضه وهو أمر متناقض تماماً مع الافتراضات الرئيسية في النظرية والتي ترى إن مستويات الانتاج المناسبة للشركات أعلى بكثير من تلك المستويات التي تتفق مع تحديد الحد الأقصى للثروة بالنسبة للدول المنتجة . كذلك فالنظرية استطاعت ان تقدم تفسيراً جزئياً مقبولاً للارتفاع الذي حدث في الأسعار في عام (١٩٧٣ - ١٩٧٤) على انه نتيجة لانتقال الملكية من الشركات للدول ، فكيف تفسر هذه النظرية الارتفاع الكبير الذي حدث في عام ١٩٧٨ - ١٩٧٩ بالرغم من انه لم يحدث أي تغير على الاطلاق في الملكية ، إلى جانب عدم حدوث أي تغير يذكر في العوامل الاقتصادية طويلة الأجل والتي تؤثر على مستويات الانتاج والأسعار خلال هذه الفترة ؟ وأخيراً فإن العيب الرئيسي لهذه النظرية هو عدم قدرتها على تقديم نموذج يمكن استخدامه لاغراض التنبؤ بمستقبل المنظمة أو سعر النفط في الأجل الطويل ، إذ اننا لو استخدمنا هذه النظرية بصورتها الحرفية حيث يرتبط التغير سواء في الانتاج أو الأسعار بالتغير في حقوق الملكية فانه يصعب تصور طبيعة هذا التغير . إذ ان انتقال الملكية للدول يعد من الناحية الواقعية مرحلة نهائية ولا يمكن أن نتصور أن يحدث انتقال مرة أخرى بحيث تتنازل هذه الدول عن حقاها وتفوض الشركات مرة أخرى باتخاذ قرارات تعد في الواقع من أمور السيادة .

ولكن يمكن استخدام النظرية بصورة معدلة حيث تستبدل واقعة التغير في الملكية بواقعة أخرى تمثل في حدوث تغير جذري في التوقعات يتعكس على معدلات الحصص ومن ثم على معدلات الانتاج دون تغير في الملكية . فإذا تصورنا مثلاً ان الدول المنتجة للنفط قد قامت بإعادة تقييم الحسابات المتعلقة بالمخاطرة بحيث توقعت ازدياد المخاطر سواء من الناحية الاقتصادية أو الناحية السياسية متمثلة في ازدياد احتمال ظهور البدائل بكميات كبيرة وأسعار متهاودة أو شيوع حالة من عدم الاستقرار ، أو إحتمال ازدياد النفوذ السوفييتي في مناطق حساسة ، أو تغير الأوضاع السياسية بشكل قد يزيد من احتمال التدخل العسكري في المستقبل - فان ذلك قد يدفع الدول المنتجة للنفط

إلى اعتماد معدلات خصم مرتفعة مقارنة بالمعدلات التي كانت سائدة مما يعني زيادة في معدلات الانتاج ، ومن ثم ازدياد ضعف السوق وخاصة إذا استمر مستوى الطلب العالمي على نפט الأوبك في الانخفاض . في ظل تلك الظروف قد نجد بعض الدول نفسها في وضع يدفعها لمحاولة المحافظة على نصيبها من السوق ومن ثم إعطاء تخفيض في الأسعار ، الأمر الذي يهدد في النهاية استقرار المنظمة وبقائها . باختصار يمكن القول ان الصورة الحرفية لنظرية التغيير في حق الملكية لا تقدم نموذجاً للتنبؤ بمستقبل المنظمة ، غير ان الصورة المعدلة تتفق مع التحليل الواقعي الذي قدمناه سابقاً ولا تتفق مع تنبؤات نظرية المتحج المسيطر إلا في حالة الظروف السياسية غير المتوقعة .

تنتمي النظريتان السابقتان لمجموعة الفكر النظري القائم على تحقيق الحد الأقصى من الثروة خلال فترة زمنية محددة . غير ان هناك نظريات أخرى تحاول تفسير سلوك المنظمة وترى ان افتراض تحديد الحد الأقصى للثروة افتراض يفتقد الواقعية ويتناسى بصفة خاصة طبيعة وهيكل منظمة الأوبك والحقيقتان التابعتان من ان أعضاء المنظمة هم دول ذات سيادة والنقط يمثل بدرجة كبيرة جوهر هذه السيادة ، والحقيقة الأخرى وهي ان منظمة الأوبك تفتقد جهازاً مركزياً له السلطة أو القدرة على اتخاذ القرارات . ويرى البعض ان سلوك المنظمة يمكن تفسيره وفقاً لنظرية الأهداف المحددة للبرادارات على أن تكون هذه الأهداف ذات طبيعة ديناميكية متغيرة . والافتراض الرئيسي لهذه النظرية هو افتراض محدودية الطاقة الاستيعابية في الأجل القصير وما يتطلبه من استخدام معدلات منخفضة للخصم وبصورة غير طبيعية في تخفيف الانتاج ، الأمر الذي ينتج عنه اتباع سياسات متحفظة قائمة على تحديد الانتاج بصورة تتماشى مع متطلبات الميزانية التي تتوقف على الطاقة الاستيعابية ، وخاصة إذا شاعت توقعات بأن معدلات الربحية على الاستثمارات المالية السائلة ستستمر عند مستويات منخفضة مما يعني ان الحفاظ على النفط تحت الأرض خير من إنتاجه .

لا شك ان هذه النظرية تنسجم بالواقعية وخاصة بالنسبة للدول الرئيسية في منظمة الأوبك . وبما ان استقرار المنظمة وبقائها يتوقفان في الأساس على سلوك هذه الدول الرئيسية ، فمن المفيد ان نحاول تتبع تأثير التغير في الأسعار وفي الظروف السوقية على

الطاقة الاستيعابية لهذه الدول وفقاً لهذه النظرية . فإذا استمرت الظروف الحالية التي تتمثل في ضعف السوق وعدم القدرة على رفع الأسعار فمن الممكن تصور وضع تفوق فيه الطاقة الاستيعابية للدول الرئيسية في المنظمة الإيرادات الحالية ، ومن ثم يدفعهم ذلك إلى محاولة زيادة الانتاج لزيادة الإيرادات ومواجهة متطلبات الميزانية وفقاً للطاقة الاستيعابية . بالإضافة إلى ذلك ، إذا حدث تغير في الأسواق المالية ينتج عنه ارتفاع في معدلات الربحية على الاستثمارات المالية السائلة ، فعندئذ يزداد الدافع لزيادة الانتاج من النفط وخاصة إذا سادت توقعات متشائمة بالنسبة للأسعار في المستقبل . هذان العاملان يؤديان في النهاية إلى حدوث تغير في استراتيجية الانتاج قائم على زيادة الانتاج في الحاضر على حساب المستقبل . ولما كانت قرارات الانتاج تعد من اعتبارات السيادة وليست من الأمور التي تدخل في سلطة منظمة الأوبك إلا في حالات محدودة ولفترات قصيرة للغاية ، فإن زيادة إنتاج الدول بدون تنسيق أو تخطيط يدفع المملكة العربية السعودية إلى تخفيض انتاجها دفاعاً عن هيكل الأسعار ومن أجل حماية المنظمة ومنع التدهور . فإذا استمرت الأوضاع على ما هي عليه فإن قدرة السعودية على تخفيض الانتاج تصبح محدودة لاعتبارات مالية وأخرى فنية ، وهنا يمكن التنبؤ وفقاً لهذه النظرية بحدوث تآكل تدريجي في هيكل المنظمة وتماسكها إذا استمرت ظروف السوق على ما هي عليه .

والنظرية الأخيرة التي تحاول تفسير سلوك منظمة الأوبك تشبه إلى حد كبير نظرية التغير في حقوق الملكية في أمر واحد وهو ان كلتا النظريتين لا تقدم نموذجاً كافياً للتنبؤ وإن كانت كل منهما قادرة على تفسير الأحداث التاريخية بصورة جزئية . وتختلف هذه النظرية عن باقي النظريات في انها تعطي أهمية قصوى للاعتبارات السياسية تزيد عن الاعتبارات الاقتصادية ، وبصفة خاصة الاعتبارات السياسية التي تتعلق باستراتيجية المملكة العربية السعودية في المقام الأول وفقاً للاعتبارات السياسية التي تتفق مع الأهداف السياسية للمملكة العربية السعودية وان الاعتبارات الاقتصادية تتدخل فقط في حدود أحداث تعديلات طفيفة وخاصة إذا اختلف المناخ الاقتصادي اختلافاً كبيراً عن الظروف التي كانت سائدة أو متوقعة . ولقد مكنت ظروف السبعينات

المملكة العربية السعودية ومنظمة الأوبك من تحقيق أرباح نسبية وتحويل للموارد من الدول المستهلكة للنفط لصالح الدول المنتجة نظراً لأن شيوع جو من الندرة أدى إلى زيادة القوة السياسية النسبية للمملكة العربية السعودية ومن ثم أصبح من الامكان فرض أسعار لم يكن من الامكان تحقيقها . واستطاعت السعودية استخدام سلاح النفط لتحقيق أهداف سياسية في ظروف معينة وخاصة خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ . فإذا استخدمنا النظرية السياسية في التنبؤ فان شيوع ظروف سوقية ضعيفة يعني إنخفاضاً في القوة السياسية النسبية للمنظمة والمملكة ، ومن ثم يمكن التنبؤ بأن تحاول الدول المستوردة والمستهلكة للنفط تحقيق مكاسب نسبية على حساب الدول المنتجة ، تتمثل أولاً في محاولة الضغط المستمر لتخفيض الأسعار ، فإذا نجحت فان ذلك يؤدي إلى محاولة الدول الأعضاء زيادة إنتاجها ومن ثم يتهدد تماسك وبقاء المنظمة .

يتضح من التحليل السابق انه فيما عدا نظرية المنتج المسيطر فان كافة النظريات الأخرى تتفق مع التحليل الذي قدمناه والقائم على الاعتبارات الواقعية والهيكلية في صناعة النفط الدولية ، والذي يرى ان مستقبل منظمة الأوبك محفوف بالمخاطر في الأجل الطويل ، وخاصة إذا استمر التيار الانحفاضي في الطلب على النفط وبشكل خاص نفط الأوبك .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن يتعلق بمدى تأثير هذا التغير ، إذا حدث ، على سعر النفط في الأجل الطويل ؟ وهو ما سنتطرق إليه في الفصل القادم .

الفصل السادس

الفصل السادس

سعر النفط في الأجل الطويل : نظرة مستقبلية

إن موضوع التنبؤ يعد من أعقد الموضوعات في علم الاقتصاد . ومرجع ذلك هو أن سلوك الانسان من الناحية الاقتصادية ، وهو صميم علم الاقتصاد ، لا يمكن إخضاعه لمعادلات حتمية محددة تشبه تلك المعادلات التي تحكم الظواهر الكيماوية أو الطبيعية أو المعادلات الهندسية . فالانسان في جزء من تصرفاته يتسم بالعشوائية ، الأمر الذي يجعل محاولة التنبؤ بسلوكه الاقتصادي في المستقبل أمراً احتيالياً إلى حد كبير ويخضع كذلك للنظرية التي تتسم بالعمومية لقواعد وقوانين نظرية الاحتمالات . وبالرغم من التطور الكبير الذي حدث في علم الاقتصاد الرياضي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ووجود نماذج متعددة تحتوي في بعض الأحيان على آلاف المعادلات الرياضية ، وبالرغم من شيوع استخدام هذه النماذج على كافة المستويات من مستوى المنشأة إلى مستوى الصناعة إلى مستوى الدول ولتغطية كافة القطاعات سواء كان القطاع الاستهلاكي أو الصناعي أو التجاري أو الحكومي أو قطاع التجارة الخارجية - إلا ان هذه النماذج لا زالت تؤدي وظيفة جزئية بان تقدم مادة أولية ليست هي البديل عن القرار ، كما انها لا تمثل صورة كاملة للتنبؤ بالمستقبل . فنتائج هذه النماذج تخضع لعدد من الاختيارات والتعديلات قبل ان تنتج عنه صورة تمثل مستقبل السلوك الاقتصادي للمتغيرات التي تتناولها النماذج بالتحليل . وتبقى بعد ذلك صورة المستقبل صورة مشروطة واحتمالية ، فالتنبؤ يتوقف على مدى سريان الافتراضات التي تقوم عليها النماذج ، وهي بطبيعتها افتراضات تهدف إلى التبسيط حتى يتمكن الباحث من تفهم الصورة المعقدة لأبسط الظواهر الاقتصادية .

ونجاح هذه التنبؤات يتوقف على مدى واقعية الافتراضات ، فكلما زاد التبسيط أصبحت هذه التنبؤات مجرد بدائل نظرية تمكن الباحث من المقارنة والتدقيق ولا تقدم

فائدة مباشرة لصانعي السياسة . كما ان هذه التنبؤات تظل احتمالية أي لا تقدم رقياً محدداً للمتغيرات موضوع التنبؤ بل انها تقدم له حده الأدنى وحده الأقصى ويتمتع الباحث معها بدرجة ثقة محددة يختلف في اختيارها الباحثون ، فمنهم من يتسم بالصرامة والدقة ويلتزم بدرجات ثقة عالية ، ومنهم من يتسم بالتساهل ويختار مدى للثقة لا يتسم بالدقة ، ولكل منهم مسبباته في اختيار درجة الثقة ، وليس هناك مستوى فاصل دقيق متفق عليه . والسبب الرئيسي هو ان بناء النماذج الاقتصادية ليس أمراً علمياً بحثاً بل انه إلى حد كبير نسبياً يعد فناً ، ومعَدّ النموذج الاقتصادي يختلف عن المهندس أو الكيماوي أو عالم الطبيعة نظراً لاختلاف الظاهرة محل التحليل . والمشكلة لا تتعلق فقط بان موضوع النموذج والتنبؤ هو الانسان بل أيضاً تتعلق بطبيعة ودرجة الثقة في البيانات الاحصائية التي تستخدم في التقدير الرياضي الاحصائي للمعدلات السلوكية الاقتصادية . فالمعروف ان البيانات الاحصائية الاقتصادية تخضع لدرجات متفاوتة من الخطأ الذي ينشأ من الطبيعة المعقدة للظواهر الاقتصادية ، وصعوبة مطابقة التعاريف النظرية مع تلك التي يجب ان تخضع للقياس . كذلك تنشأ تلك الأخطاء من عوامل متعددة منها أخطاء في التجميع ، وأخطاء في التوفيق وأخطاء ناجمة عن التغيرات التي تحدث في البيئة الاقتصادية مع مرور الزمن وأخطاء تتعلق بكيفية التفريق بين التغير الكمي والتغير السعري . الخ . كل هذه الأسباب تجعل موضوع التنبؤ في علم الاقتصاد حتى مع استخدام أحدث الأساليب الرياضية والاحصائية من الأمور المعقدة للغاية والتي يحاول الاقتصاديون عادة ان يتفادوها إما بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر من خلال ربط التنبؤات بفروض وشروط وتحفظات .

فإذا كان التنبؤ من الأمور الصعبة في علم الاقتصاد بصفة عامة ، فان محاولة التنبؤ بسعر النفط يعد من المضلات . فطبيعة النفط المركبة التي يتحكم فيها ليس علم الاقتصاد والسياسة فقط بل العلوم الطبيعية والكيماوية ، وكون النفط من الموارد القابلة للنفاذ يعد من طبيعة التحليل الاقتصادي الذي يمكن تطبيقه في تلك الحالة . ويزيد الأمر تعقيداً ، التوزيع الجغرافي لهذا المورد وترکز احتياطياته في أيدي قلة ، ووجوده

بكميات هامة في مناطق حساسة من الناحية الاستراتيجية ، مع تعود العالم على استخدامه كمصدر رئيسي للطاقة يتوقف عليه مدى حركة العجلة الاقتصادية في الدول الكبرى . كل ذلك جعل النفط واقتصادياته من أكثر فروع الاقتصاد صعوبة ودناميكية آفاقه من أعظمها اتساعاً ولا محدودية . فليس هناك نظرية واحدة تتفق عليها الآراء أو يجمع عليها الباحثون ورجال الأعمال تستطيع ان تفسر ما حدث تاريخياً في سوق النفط . ومن ثم فإذا كنا حتى الآن لا زلنا نحاول تفسير ما حدث في الماضي فكيف يمكن أن نحاول التنبؤ بالمستقبل في غياب نظرية يمكن اعتبارها المركبة التي توصل الماضي بالحاضر وتنقله إلى المستقبل ؟ وكيف يمكن في غياب هذه النظرية ان نبني نماذج رياضية اقتصادية تخضع للتقدير والتقييم وتستخدم في التنبؤ ؟

وتزداد المهمة تعقيداً إذا كان موضوع التنبؤ هو الأجل الطويل . فمبادئ علم الاقتصاد تفتقد الفاعلية والدقة كلما حاول الباحث ان يمتد بنظره إلى آفاق بعيدة في المستقبل ، لذا فان محاولاتنا في هذا الفصل وفي ختام هذا الكتاب ستتم بالواقعية . فلن نحاول مثلاً ان نتنبأ بأرقام دقيقة ونربطها بفترات زمنية محددة في المستقبل ، إذ ان مثل هذه المحاولة مهما اتسمت بالدقة والعلمية لن تتحقق ولن تعود بالفائدة سواء على الباحثين أو رجال النفط . كذلك فإنا لن نحاول أن ندعي ان وراء ما سنقوله نموذجاً رياضياً مليئاً بالمعادلات ويخضع لأكثر الأساليب تقدماً ، إذ اننا نعتقد ان الوقت لم يحن بعد للقيام بمثل هذه المحاولة ، فلا زال رمد العواصف التي اجتاحت سوق النفط لم يبدأ بعد ولا زال الفكر الاقتصادي عن الكيفية التي يتحدد بها سعر النفط من الأمور التي تخضع للمجدل أكثر من الانفاق . وما سنحاول تقديمه في هذا الفصل هو معرفة تيار الأسعار وما إذا كان في الامكان تحديد سيات هذا التيار ، وإذا كان بالامكان أيضاً استبعاد بعض الاحتمالات وتقليل مجال الاختيار . قد يبدو هذا الأمر بسيطاً ولكنه قد يكون بسيطاً إذا تعلق بمتغيرات أخرى في علم الاقتصاد غير متغير سعر النفط ، إذ يكفي الباحث أن ينظر إلى ما حدث اما في سنة محددة كعام ١٩٧٣ أو عام ١٩٧٨ مثلاً ، أو لفترة محددة حتى ولو كانت قصيرة مثل الفترة ما بين عام ١٩٨٠ و ١٩٨٣ ليعرف ان سعر النفط متغير محير ومراوغ ، وهو في تصرفاته وتقلباته يأتي دون سابق

إنذار ويقلب رأساً على عقب في غالبية الأحوال توقعات أكثر الرجال خبرة علمية أو عملية .

على ضوء ما سبق ، فإن الهدف في هذا الفصل سيقتصر على محاولة التنبؤ بالاتجاهات العامة لسعر النفط في المستقبل ، ومن ثم ستقتصر المهمة على محاولة لمحدد الاتجاهات المستبعدة في البداية وحصر مجال التنبؤ في مجموعة محدودة من الاحتمالات . ومحاولة التنبؤ باتجاه تيار الأسعار تعني أننا لن نحاول أن نتقيد أو نراهن على رقم معين في سنة معينة ، بل سنبدأ محاولة التنبؤ بتحديد الخلفية المتوقعة للطلب العالمي على النفط ، وبصفة خاصة الطلب على نفط منظمة الأوبك . وهنا يكاد يكون هناك إجماع على أن سوق النفط في المستقبل سيستمر ولفترة طويلة في ظروف تشبه الظروف السائدة اليوم والتي تتسم بضعف السوق وانخفاض الطلب . ففي مؤتمر عقد حديثاً أجمع خبراء النفط وأساتذة اقتصادياته أنه حتى لو استخدمنا أكثر التقديرات بالنسبة لمرونة الطلب في الأجل الطويل والتي تتراوح بين (-٧٣ ، ٠ ، -٣٥ ، ٠) فإن ذلك يعني احتمال انخفاض الطلب على النفط بصفة عامة وعلى نفط الأوبك بصفة خاصة^(٣٧) .

فإذا افترضنا أن توقعات الطلب هذه وحالة السوق ستتم بالضعف في المستقبل فإن تحديد مسار سعر النفط في الأجل الطويل يتطلب النظر إلى العوامل الهامة التي أثرت فيه منذ بداية الستينات ، وبصفة خاصة عاملين لعبا دوراً رئيسياً في التأثير على سعر النفط في تلك الفترة . العامل الأول يتمثل في التغيير في حقوق الملكية وما تضمنه ذلك من تغير في سعر الخصم وفقاً لأراء « جوعاني » ، الذي يرى أن انتقال الملكية من شركات النفط الكبرى إلى الدول المنتجة للنفط نتج عنه اختلاف في معدلات الخصم ، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض مستويات الانتاج ، وفي مواجهة التزايد في الطلب أدى ذلك إلى الارتفاع الكبير الذي حدث في الأسعار في السبعينات . أما العامل الثاني الذي أثر على سعر النفط فهو التوقعات فيما يتعلق بالمستقبل ، وهذا العامل له أهمية كبيرة في سوق النفط أكثر من أي سوق آخر . فمتابعة التغيرات التي حدثت في سوق النفط منذ السبعينات توضح أن التغيير في سعر النفط قد خضع إلى حد كبير لحالة السوق فيما يتعلق بالاعتقاد السائد بين المشترين والبائعين عن

المستقبل ، وما إذا كان من المتوقع أن تسود حالة الندرة أو حالة الوفرة . ولقد لعب هذا الاعتقاد الدور الرئيسي بغض النظر عما كان يحدث فعلاً في السوق . فمثلاً في الحالات التي ساد فيها الاعتقاد بان السوق النفطى سيشاهد حالة من الندرة بغض النظر عن ما إذا كانت فعلية أو غير فعلية ، كان السوق يتحرك كرد فعل للاعتقاد وليس الواقع إذ نجد المشترين يزيدون من مشترياتهم لتجنب الندرة المتوقعة وذلك لمواجهة الزيادة الواقعية والمرتقبة في الطلب والاضافة إلى المخزون لمواجهة الظروف الطارئة . وكذلك نجد البائعين يحاولون تخفيض انتاجهم والاعتدال على الارتفاع في الأسعار لتحقيق أهدافهم الخاصة بالعائدات النفطية ؛ وتكون النتيجة ان يؤدي الاعتقاد بالندرة المرتقبة إلى زيادة فعلية في الأسعار الحالية مع استمرار توقع ارتفاع الأسعار . ويحدث العكس في حالة شيوع اعتقاد بوفرة أو تحمة تؤدي إلى انخفاض فعلي في الأسعار السائدة مع استمرار التوقعات في نفس الاتجاه .

وإذا نظرنا إلى المستقبل يمكن أن نستبعد احتمال حدوث تغير آخر في حقوق الملكية والعودة مثلاً إلى الأوضاع التي كانت سائدة في الستينات . لذا من الممكن افتراض عدم حدوث تغير يذكر في معدلات الخصم السائدة اليوم في المستقبل ، ومن ثم يمكن استبعاد هذا العامل من بين العاملين اللذين أثرا على سعر النفط في الماضي ، بحيث يقتصر الأمر على عامل التوقعات الخاصة بالمستقبل والذي من المتوقع ان يستمر تأثيره على سعر النفط في المستقبل . ورغم أهمية هذا العامل إلا انه من أصعب الأمور في علم الاقتصاد ، إذ لا توجد نظرية متفق عليها فيما يتعلق بالعوامل المكونة للتوقعات ولا بميكانيكية حركة التوقعات فقد يكون مبعث التوقعات عوامل موضوعية ذات أهمية اقتصادية ، وقد يكون مبعث هذه التوقعات أحداث سياسية ، بل في بعض الأحيان يصعب تحديد مسببات التيار السيكلوجي الذي يظهر فجأة ويتحكم في مجريات الأمور . اما من ناحية ميكانيكية حركة التوقعات فهناك آراء متعددة أهمها رأيان ؛ الأول يستند إلى النظرية الكينزية وخاصة تلك التي تتعلق بالطلب على النقود وتفضيل السيولة ، والتي بموجبها يفترض وجود سعر عادي طبيعي . فإذا كانت الأسعار السائدة محددة عند مستوى يفوق هذا السعر يسود السوق جو من التوقعات يتحرك

الأسعار السائدة في اتجاه السعر العادي أو الطبيعي والعكس صحيح . وهناك فكر آخر يرأسه « دوزنيري » ويتبع فكرة التحرك نحو التوازن فيري ان التوقعات تتسم بالاستمرارية . فإذا كانت الأسعار أعلى مما يعتبره السوق أسعاراً عادية أو طبيعية فإنه وفقاً لـ « دوزنيري » تتحكم في السوق توقعات باستمرار الارتفاع واتساع الهوة بين الأسعار السائدة والمتوقعة وما يعد سعراً طبيعياً أو عادياً .

مغزى هاتين النظريتين انه إذا بدأنا في حالة عدم التوازن فإنه وفقاً لكينز تؤدي التوقعات إلى العودة إلى حالة التوازن بينما وفقاً لـ « دوزنيري » تؤدي التوقعات إلى استمرار حالة عدم التوازن . والواقع ان المراقب لما يحدث في سوق النفط يمكن له ان يفسر ما يحدث وفقاً لأي من النظريتين وذلك اعتماداً على طول الحقبة الزمنية التي يتخذها الباحث أساساً للتحليل . كما ان ذلك يعتمد على ما إذا كان التحليل يستخدم كمؤشر سعر النفط السائد أو الجاري أم سعر النفط الحقيقي . فإذا اتخذنا فترة زمنية قصيرة فإنه يمكن القول بأن نظرية « دوزنيري » تعد أكثر انطباقاً وخاصة إذا اتخذ سعر النفط النقدي كمؤشر . بينما إذا اتخذنا فترة طويلة نسبياً واعتمدنا سعر النفط الحقيقي كمؤشر واعتبرنا أي تغير عكسي في الاتجاه السائد دليلاً على محاولة العودة إلى وضع التوازن بغض النظر عن ماهية مستوى سعر النفط العادي أو الطبيعي - هنا يعتبر التفسير الكينزي للتوقعات أكثر انطباقاً . ومن ناحية أخرى فإنه نظراً لحساسية سوق النفط للأحداث السياسية أكثر من أي سوق آخر فإن ميكانيكية حركة التوقعات وفقاً للأفكار الاقتصادية لا تكفي وحدها لتفسير الأوضاع الحالية ولا للتنبؤ بالمستقبل ، فحرب أكتوبر ١٩٧٣ والثورة الإيرانية ١٩٧٩ أدنا إلى تغيرات في سعر النفط لم يكن من المتوقع حدوثها ، وبصفة خاصة تأثير الثورة الإيرانية التي لولاها وفقاً لأي من النظريتين - لشاع اعتماد بالوفرة وانخفضت الأسعار . نخلص من ذلك انه مع اعتقادنا بأن التوقعات بشأن المستقبل لعبت وستلعب دوراً هاماً في مسار سعر النفط إلا انه من الصعب بل من المستحيل التوصل إلى رأي مقنع أو نظرية لتفسير مكونات التوقعات في هذا السوق ، أو تحديد دالة للحركة يمكن اخضاعها للقياس أو التخصيص ، لذا فستقتصر المهمة على تحديد الاتجاهات المستبعدة ، ومن

ثم حصر نطاق الاحتمالات .

يمكن استبعاد أن يحدث في الثمانينات والتسعينات ما حدث في السبعينات من ارتفاع كبير في سعر النفط ، بل يمكن في الواقع ان ننظر لهذه الارتفاعات على انها حدثت مرة و لآخر مرة . فارتفاع الأسعار في السبعينات وظهور البدائل يثبت ان مرونة الطلب بالنسبة للسعر قد ازدادت وإن منحى الطلب قد وصل إلى أقصى حدوده وسيستمر في الانخفاض . كذلك فإن الظروف التي تؤثر على التوقعات ويؤدي إلى شيوع الاعتقاد بالندرة قد زالت مع التغيرات الهيكلية في صناعة النفط الدولية .

كذلك يمكن استبعاد ان يتسم تيار سعر النفط في الأجل الطويل بالسلاسة والتدرجية بل من المحتمل أن يستمر في حركته الدورية الحلزونية والتي تنسم بحدوث دورة في السعر تشبه ما يسمى في الاقتصاد بدورة المخزون حيث يتسم السوق بحالة روتينية من عدم التوازن ؛ فيعقب كل فائض عمز ويتبع كل عجز فائض وذلك نظراً لارتباط الطلب والعرض بسلسلة من الأسعار السائدة والماضية والمتوقعة . فمع توقعات ارتفاع الأسعار يحدث ارتفاع في الأسعار ويؤدي ارتفاع الأسعار إلى التأثير على الطلب والعرض في اتجاهات معاكسة فيشيع اعتقاد بالوفرة ويؤدي هذا الاعتقاد بالوفرة إلى حدوث فائض فعلي وانخفاض في السعر وهلم جرا .

فإذا استبعدنا تكرار ما حدث في السبعينات واستبعدنا أيضاً التغير التدريجي ، فإن توقعاتنا بالنسبة لسعر النفط في الأجل الطويل هو انه سيستمر في حركته متبماً الدورة الحلزونية التي تشبه دورة المخزون . وستكون هذه الحركة حول الاتجاه الانخفاضي حتى نهاية الثمانينات ، ثم حول اتجاه ارتفاعي حتى نهاية التسعينات . أما ما يحدث بعد ذلك فسيتوقف أساساً على التغيرات التكنولوجية في الصناعة بصفة خاصة .

المراجع

- ١ - Yamani, A.Z. 'Oil Towards a new Producer-Consumer Relationship', London, Chatham House, November 1974.
- ٢ - M.E.E.S. 13/06/69 'Participation versus Nationalisation - A better means to survive.'
- ٣ - Chevalier J. *The New Oil Stakes* - Translation. Penguin Books Ltd. 1975.
- ٤ - Jacoy, N.H. *Multinational Oil*. New York, MacMillan, 1974
- ٥ - Adelman, M.A. 'Is the Oil Shortage Real? Oil Companies as OPEC Tax Collectors'. *Foreign Policy* No. 8, Winter 1972/3.
- ٦ - Robinson, C. 'The energy Market and Energy Planning', *Long Range Planning*, December 1979.
- ٧ - Johany, A.D. 'OPEC and the Price of Oil: Cartelisation or Alterations of Property Rights', *The Journal of Energy and Development*, Vol. V, Autumn 1979
- ٨ - Osborn, D.K. 'Cartel Problems', *American Economic Review*, December 1976.
- ٩ - أنظر مرجع (٨)
- ١٠ - Mabro. R. 'Can OPEC Hold the Line?', *Middle East Economics Survey*, 1975.
- ١١ - Robinson, C. El-Mokadem, A.M. Stevens, P. 'The Future of OPEC after Geneva', *Surrey Energy Economic Discussion Paper*, Surrey University, August 1981.
- ١٢ - El-Mokadem, A.M. Hawdon, D. Robinson, C. And Stevens, P.J. *OPEC and the World Oil Market 1973 - 1983*. Eastlords Publishing Ltd, London W1. 1984.
- ١٣ - Rifai, T. *The Pricing of Crude Oil*, New York, Praeger Publishers 1984.
- ١٤ - Danielsen, A.L. 'Cartel Rivalry and the World Price of Oil.' *Southern Economic Journal*, January 1976.

- ١٥ - Sampson, A. *The Seven Sisters* London Hodder and Stoughton, 1975.
- ١٦ - Orell P. *Oil and World Power*. London, Pelican, 1978.
- ١٧ - Turner, L. *Oil Companies in the International System*. MacGraw-Hill, 1983.
- ١٨ - أنظر مرجع (٥)
- ١٩ - أنظر مرجع (٨)
- ٢٠ - أنظر مرجع (٨)
- ٢١ - Rustow, A. And Mungo, J.F. *OPEC: Success and Prospects*. London, Robertson 1976.
- ٢٢ - Mabro, R. 'The Price of Oil: Problems of its Administration.' *OPEC Review*, Vol. II, No. 3, June 1978.
- ٢٣ - أنظر مرجع (٢)
- ٢٤ - Penrose, E. 'OPEC's Importance in the World Oil Industry.' *International Affairs*, January 1979.
- ٢٥ - Frankel, P.H. 'The Rationale of National Oil Companies.' *OPEC Review*, Vol. III, No. 3, June 1978.
- ٢٦ - Blair, J. *The Control of Oil*. London, MacMillan, 1976.
- ٢٧ - أنظر مرجع (١٣)
- ٢٨ - أنظر مرجع (١٤)
- ٢٩ - أنظر مرجع (١٧)
- ٣٠ - أنظر مرجع (٥)
- ٣١ - أنظر مرجع (٧)
- ٣٢ - Griffen, J.M. And Teece, D. *OPEC Behaviour and World Oil Prices*. George Allen and Unwin Ltd., London, 1982.

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, transmitted or stored in a retrieval system, in any form or by any means, without prior permission in writing from the publisher.

British Library Cataloguing in Publication Data.

Al-Sabah, S.M.-

OPEC; Past experiences and Future Trends.

*1. Organizations of petroleum Exporting Countries
- History.*

1. Title

382'.42282'0601 — HD9560.5

ISBN 0.96416 - 07 -.

OPEC

Past Experiences and Future Trends

Dr. S.M. Al-Sabah